

بسم الله الرحمن الرحيم

## أبواب البيوع

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء في ترك الشبهات

١٢١٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد . حدثنا حماد بن زيد عن مجالد ،

عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ . وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ . لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالِ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ . فَمَنْ تَرَكَهَا . اسْتَبْرَأَ »

## أبواب البيوع

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب ما جاء في ترك الشبهات

قوله ( عن الشعبي ) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وبموحدة هو عامر بن شراحيل الفقيه المشهور قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ثقة فاضل توفي سنة ١٠٣ ثلاث ومائة . قوله ( الحلال بين ) بتشديد الياء المسكورة أى واضح لا يخفى حله بأن ورد نص على حله أو مهد أصل يمكن استخراج الجزئيات منه كقوله تعالى ( خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ) فإن اللام للنفع فعلم أن الأصل فى الأشياء الحل إلا أن يكون فيه مضرة ( والحرام بين ) أى ظاهر لا يخفى حرمة بأن ورد نص على حرمة كالفواحش والحارم والميتة والدم ونحوها أو مهد ما يستخرج منه نحو كل مسكر حرام ( وبين ذلك ) المذكور من الحلال والحرام وفى رواية الصحيحين وبينهما ( مشبهات ) بكسر الموحدة أى أمور ملتبسة غير مبينة لكونها ذات جهة إلى كل من الحلال والحرام ( لا يدري كثير من الناس ) قال الحافظ : مفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها ممكن ، لكن لقليل من الناس وهم المجتهدون فالشبهات على هذا فى حق غيرهم . وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين ( فمن تركها ) أى المشبهات ( استبرأ ) استفعال من البراءة أى طلباً

لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ فَقَدْ سَلِمَ . وَمَنْ وَاقَعَ شَيْئًا مِنْهَا ، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَ الْحَرَامَ . كَمَا أَنَّهُ مَنْ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى ، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ . أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى . أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ . »

١٢١٩ — حَدَّثَنَا هَنَّادُ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَحْوَهُ

للإمام (لدينه) من الذم الشرعي (وعرضه) من كلام الطاعن (فقد سلم) من الذم الشرعي والطعن (ومن واقع شيئاً منها) أى من وقع فى شيء من المشتبهات (يوشك أن يواقع الحرام) أى أن يقع فيه (كما أنه من يرعى حول الحمى) بكسر المهملة وفتح ميم مخففة ، وهو المرعى الذى يحميه السلطان من أن يرتع منه غير رعاة دوابه . وهذا المنع غير جائز إلا للنبي صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم لا حمى إلا لله ورسوله (يوشك أن يواقع) أى يقرب أن يقع فى الحمى قال الحافظ فى اختصاص التثيل بذلك نكتة وهى أن ملوك العرب كانوا يحمون لمراعى مواشيهم أما كن مختصة يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنه بالعقوبة الشديدة فثل لهم النبي صلى الله عليه وسلم بما هو مشهور عندهم ، فالخائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه فى شيء منه فبعده أسلم له ولو اشتد حذره . وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن أن تنفرد الفاذة فتقع فيه بغير اختياره أو يحمل المكان الذى هو فيه ويقع الخصب فى الحمى فلا يملك نفسه أن يقع فيه فإله سبحانه وتعالى هو الملك حقاً وحام محارمه (ألا) مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها (وإن لكل ملك حمى) أى على ما كان عليه الجاهلية أو لإخبار عما يكون عليه ظلية الإسلامية . قال القارى فى المراقبة : الأظهر أن الواو هى الابتدائية التى تسمى النحاة الاستينافية الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها فى الجمل كما ذكره صاحب المعنى (ألا وإن حمى الله محارمه) وهى أنواع المعاصى فن دخله بارتكاب شيء منها استحق العقوبة عليه . زاد فى رواية الصحيحين : ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت

بِمَعْنَاهُ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ  
النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ .

## ٢ — بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الرَّبَا

١٢٢٠ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ،  
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : لَعَنَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْلَ الرَّبَا وَمَوْكَلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ . حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ  
حَسَنٌ صَحِيحٌ .

فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه  
البخارى ومسلم .

## باب ما جاء في أكل الربا

قوله : ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا ) أى أخذه وإن لم  
يأكل وإنما خص بالأكْلِ لأنه أعظم أنواع الانتفاع كما قال تعالى (إن الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلماً) . ( ومؤكله ) بهمز ويبدل أى معطيه لمن يأخذه وإن لم  
يأكل منه نظراً إلى أن الأكْل هو الأغلب أو الأعظم كما تقدم ( وشاهديه وكتابه )  
وروى مسلم هذا الحديث عن جابر وزادهم . واه قال النووى هذا تصريح بتحريم  
كتابة المبايعات بين المترابين والشهادة عليهما وفيه تحريم الإعانة على الباطل  
انتهى . وفي رواية النسائي عن ابن مسعود : آكل الربا ومؤكله وشاهداه وكتابه  
إذا علموا ذلك ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . قوله  
( وفي الباب عن عمر ) أخرجه ابن ماجه والدارمى ( وعلى ) بن أبى طالب  
رضى الله عنه أخرجه النسائي ( وجابر رضى الله عنه ) أخرجه مسلم . وفي الباب  
أيضاً عن أبى جحيفة أخرجه البخارى ومسلم مرفوعاً : بلفظ حرم ثمن الدم  
وثنى السكك وكسب البغى ولعن الواشمة والمستوشمة وأكل الربا ومؤكله الخ .  
قوله ( حديث عبد الله حديث حسن صحيح ) وأخرجه أبو داود والنسائي  
وابن ماجه وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصحاحه .

### ٣ - باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه

١٢٢١ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني . حدثنا خالد ابن الحارث ، عن شعبة . حدثنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ( في الكبائر ) قال : « الشُّرك بالله وعقوقُ الوالدين ، وقتلُ النفس ، وقولُ الزور » . وفي الباب عن أبي بكر وأيمن بن خريم وابن عمر . حديث أنس ، حديث حسن صحيح غريب .

### باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه

قوله ( عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكبائر ) وفي رواية للبخاري : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكبائر فقال ( وعقوق الوالدين ) أي قطع صلتهما مأخوذ من العق وهو الشق والقطع ، والمراد عقوق أحدهما قيل هو إيذاء لا يتحمل مثله من الولد عادة ، وقيل عقوقهما مخالفة أمرهما فيما لم يكن معصية . وفي معنهما الأجداد والجندات ( وقتل النفس ) أي بغير حق ( وقول الزور ) أي الكذب وسى زورا لميلانه عن جهة الحق . ووقع في رواية للبخاري : وشهادة الزور مكان وقول الزور . قوله ( وفي الباب عن أبي بكر ) أخرجه البخاري ومسلم ( وأيمن بن خريم ) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء المهملة مصغرا ابن الأخرم الأسدي أبي عطية الشامي الشاعر مختلف في صحبته . وقال العجلي تابعي ثقة وأخرج حديثه أحمد والترمذي . وأخرج أبو داود وابن ماجه عن خريم بن فاتك مرفوعاً عدلت شهادة الزور بالإشراك بالله ثلاث مرات ثم قرأ ( فاجنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به ) رواه أبو داود وابن ماجه ورواه أحمد والترمذي عن أيمن بن خريم إلا أن ابن ماجه لم يذكر القراءة ( وابن عمر رضي الله عنه ) أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ : لن تزول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله له بالنار . قوله ( وحديث أنس حديث حسن صحيح غريب ) وأخرجه البخاري ومسلم .

٤ - باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم

١٢٢٢ - حدثنا هناد. حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غرزة، قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نسمى السماسرة. فقال «يا معشر التجار! إن الشيطان والإثم يحضران البيع. فشبوا بيعكم بالصدقة». وفي الباب عن البراء بن عازب ورفاعة.

حديث قيس بن أبي غرزة حديث حسن صحيح. رواه منصور والأعشى وحبيب بن أبي ثابت وغير واحد عن أبي وائل، عن قيس ابن أبي غرزة. ولا نعرف لقيس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا.

باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم

قوله: (عن قيس بن أبي غرزة) بمعجمة وراء وزاى مفتوحات الغفارى صحابي نزل الكوفة (نحن نسمى) بصيغة المجهول أى ندعى (السماسرة) بالنصب على أنه مفعول ثان وهو بفتح السين الأولى وكسر الثانية جمع السماسر قال فى النهاية: السماسر القيم بالأمر الحافظ وهو اسم الذى يدخل بين البائع والمشتري متوسطاً لإمضاء البيع والسمسرة البيع والشراء انتهى. (فقال يا معشر التجار) ولفظ أبى داود: هكذا كنا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نسمى السماسرة فر بنا النبي صلى الله عليه وسلم فسمانا باسم هو أحسن منه فقال: يا معشر التجار الخ. قال الخطابى: السماسر أعجمى وكان كثير من يعالج البيع والشراء فيهم عجماء فلقوا هذا الاسم عنهم فغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى التجارة التى هى من الأسماء العربية وذلك معنى قوله فسمانا باسم هو أحسن منه انتهى. (إن الشيطان والإثم يحضران البيع) وفى رواية أبى داود: إن البيع يحضره اللغو والحلف. (فشوبوا) أمر من الشوب بمعنى الخلط أى اخلطوا (بيعكم بالصدقة) فإنها تطفى غضب الرب. قوله (وفى الباب عن البراء بن عازب) أخرجه البيهقي فى شعب الإيمان (ورفاعة) أخرجه الترمذى وابن ماجه والدارمى. قوله (حديث قيس بن أبى غرزة حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود

١٢٢٣ — حَدَّثَنَا هَنَادُ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ ، شَقِيقِ  
ابْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَحْوَهُ  
بِمَعْنَاهُ . وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

١٢٢٤ — حَدَّثَنَا هَنَادُ : حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ  
أَبِي حَمْزَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
« التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ ، مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ . »

حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ . حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ ، بِهَذَا  
الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، مِنْ

وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ قَوْلُهُ ( وَلَا نَعْرِفُ لَقَيْسَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ  
هَذَا ) قَالَ الْمُنْذَرِيُّ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ  
التَّجَارُ هُمُ الْفَجَّارُ إِلَّا مَنْ بَرَّ وَصَدَّقَ . قَالَ فَتَنَّهُمْ مِنْ يَجْعَلُهُمَا حَدِيثَيْنِ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ  
( عَنْ أَبِي حَمْزَةَ ) اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ وَيُقَالُ لَهُ أَبُو حَازِمٍ أَيْضاً مَقْبُولٌ مِنَ السَّادَةِ  
كَذَاباً فِي التَّقْرِيبِ . وَقَالَ فِي الْخُلَاصَةِ فِي تَرْجُمَتِهِ : يَرَوِي عَنْ أَبِي الشَّعْسَاءِ وَبِجَاهِدٍ  
وَعَنْ الثَّوْرِيِّ وَحُكَّامِ بْنِ سَلَمٍ وَثِقَةَ بْنِ حَبَّانٍ ( عَنْ الْحَسَنِ ) بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ  
ثِقَةً فُقِيهِ فَاضِلٌ مَشْهُورٌ وَكَانَ يَرْسُلُ كَثِيراً وَيُدَلِّسُ قَالَهُ الْبَزَّازُ : كَانَ يَرَوِي عَنْ  
جَمَاعَةٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ فَيَتَجَوَّزُ وَيَقُولُ حَدَّثَنَا وَخَطَبْنَا بِعَنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ حَدَّثُوا  
وَخَطَبُوا بِالْبَصْرَةِ هُوَ رَأْسُ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ مَاتَ سَنَةَ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ وَقَارِبَ  
التَّسْعِينَ . قَوْلُهُ ( التَّاجِرُ الصَّدُوقُ الْأَمِينُ الْخ ) أَيْ مَنْ نَحَرَى الصَّدَقَ وَالْأَمَانَةَ  
كَانَ فِي زِمْرَةِ الْأَبْرَارِ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَمَنْ تَوَخَّى خِلَافَهُمَا كَانَ فِي قَرْنِ  
الْفَجَّارِ مِنَ الْفُسَّاقِ وَالْعَاصِينَ قَالَهُ الطَّبْرِيُّ . وَقَالَ فِي اللَّيْلَةِ كِلَاهُمَا مِنْ صَيَغِ الْمُبَالَغَةِ  
تَنْبِيهِ عَلَى رِعَايَةِ السَّكَالِ فِي هَذَيْنِ الصَّفَتَيْنِ حَتَّى يَنَالِ هَذِهِ الدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ أَنْتَهَى .  
قَوْلُهُ ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ) ، وَقَالَ الْحَاكِمُ مِنْ مَرَايِلِ الْحَسَنِ قَالَهُ الْمَنَاوِيُّ وَفِي  
الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو : بَلَفُظَ التَّاجِرُ الْأَمِينُ الصَّدُوقُ الْمُسْلِمُ مَعَ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .  
أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحٌ وَاعْتَرَضَ قَالَهُ الْمَنَاوِيُّ . وَفِي الْبَابِ أَيْضاً  
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ بَلَفُظَ : التَّاجِرُ الصَّدُوقُ تَحْتَ ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَخْرَجَهُ

حديث الثوري عن أبي حمزة . وأبو حمزة عبد الله بن جابر . وهو شيخ بصري .

١١٢٥ - حدثنا يحيى بن خلف . حدثنا بشر بن المفضل عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه ، عن أبيه ؛ عن جده ؛ أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى . فرأى الناس يتبايعون فقال « يا معشر التجار ! » فاستجابوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه . فقال « إن التجار يُبعثون يوم القيامة فجاراً . إلا من اتقى الله وبرّ وصدق » . هذا حديث حسن صحيح . ويُقال : إسماعيل بن عبيد الله بن رفاعه أيضاً .

الأصفهاني في ترغيبه . وعن ابن عباس بلفظ : التاجر الصدوق لا يحب من أبواب الجنة . أخرجه ابن النجار قوله ( عن إسماعيل بن عبيد ) بالتصغير ويقال له إسماعيل بن عبيد الله أيضاً كما صرح به الترمذي ( بن رفاعه ) بكسر الراء ( عن أبيه ) عبيد ( عن جده ) رفاعه وهو رفاعه بن رافع بن مالك بن العجلان أبو معاذ المدني بدرى جليل له أحاديث انفرد له البخاري ثلاثة أحاديث وعنه ابنه معاذ وعبيد مات في أول خلافة معاوية قوله ( إن التجار ) بضم الفوقية وتشديد الجيم جمع تاجر ( يبعثون يوم القيامة فجاراً ) جمع فاجر من الفجور ( إلا من اتقى الله ) بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة أى أحسن إلى الناس في تجارته أو قام بطاعة الله وعبادته ( وصدق ) أى ن يمينه وسائر كلامه . قال القاضي : لما كان من ديدن التجار التدليس في المعاملات والتهالك على ترويح السلع بما تيسر لهم من الأيمان الكاذبة ونحوها حكم عليهم بالفجور ، واستثنى منهم من اتقى المحارم وبر في يمينه وصدق في حديثه . وإلى هذا ذهب الشارحون وحملوا الفجور على اللغو والхلف كذا في الرقاة . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه ابن ماجه والدارى .

## ٥ - بابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ حَلَفَ عَلَى سَلْعَةٍ كَاذِبًا

١٢٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ . حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ : أَنبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مَدْرِكٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، يُحَدِّثُ عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحَرْثِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يَزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . قُلْتُ : مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا . قَالَ : الْمَنَانُ ، وَالْمَسْبِلُ إِزَارُهُ ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ . حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ ، حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ .

### باب ما جاء في من حلف على سلعة كاذباً

قوله : ( أخبرني علي بن مدرك ) بضم الميم وسكون الدال وكسر الراء فاعل من الإدراك ثقة ( عن خرشة ) بفتححات والشين المعجمة ( بن الحر ) بضم المهملة الفزاري كان يتيا في حجر عمر قال أبو داود : له صحبة . وقال العجلي : ثقة من كبار التابعين . فيسكون من الثانية كذا في التقريب . قوله ( لا ينظر الله إليهم ) أى نظر رحمة ( ولا يزكيهم ) أى لا يطهرهم من الذنوب ( فقد خابوا ) أى حرموا من الخير ( المنان ) وفي رواية والمنان الذى لا يعطى شيئاً إلا منة بفتح الميم وتشديد النون أى إلا من به على من أعطاه ( والمسبل إزاره ) أى عن كعبيه كبراً واختيالاً ( والمنفق ) بالتشديد والتخفيف أى المروج ( بالحلف ) بكسر اللام وبسكونها قوله ( وفي الباب عن ابن مسعود ) أخرجه الحاكم وقال صحيح على شرطهما كذا في الترغيب ( وأبي هريرة ) أخرجه الشيخان ( وأبي أمامة بن ثعلبة ) أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه ( وعمران بن حصين ) ، أخرجه أبو داود ( ومعقل بن يسار ) أخرجه أحمد . قوله ( حديث أبي ذر حديث حسن صحيح ) وأخرجه مسلم .

## ٦ - باب ما جاء في التبكير بالتجارة

١٢٣٠ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي . حدثنا هشيم .  
 حدثنا يعلى بن عطاء عن عمارة بن حديد ، عن صخر الغامدي قال : قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللهم بارك لأمتي في بكورها » . قال :  
 وكان إذا بعث سرية أو جيشاً ، بعثهم أول النهار . وكان صخر رجلاً  
 تاجراً . وكان إذا بعث تجارة بعثهم أول النهار ، فأثرى وكثر ماله .  
 وفي الباب عن علي وبرة ابن مسعود وأنس وابن عمر وابن عباس

## باب ما جاء في التبكير بالتجارة

التبكير من البكور قال في الصراح : بكور بكاه برخاستن وبامداد كردن  
 ويامداد رفتن يقال بكرت وابتكرت كله بمعنى انتهى .  
 قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ) بفتح مهملة وسكون واو وفتح راه  
 وبقاف نقة من العاشرة ( حدثنا هشيم ) هو هشيم بن بشير السلمي أبو معاوية قال  
 يعقوب الدورقي : كان عند هشيم عشرون ألف حديث . وقال العجلي : ثقة يدرس  
 وقال ابن سعد : ثقة حجة إذا قال أنبأنا ( عن عمارة ) بضم العين المهملة ( بن  
 حديد ) بفتح الحاء المهملة وكسر الدال الأولى ، وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم  
 مجهول . قوله ( اللهم بارك لأمتي في بكورها ) أي أول نهارها . والإضافة لأدنى  
 مناسبة كذا في المرقاة ( قال وكان ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إذا بعث  
 سرية أو جيشاً ) قال في النهاية : السرية طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة  
 تبعث إلى العدو جمعها السرايا انتهى . ( فأثرى ) أي صار ذا ثروة بسبب مراعاة  
 السنة . وإجابة هذا الدعاء منه صلى الله عليه وسلم كذا في اللغات ( وكثر ماله )  
 عطف تفسير . قوله ( وفي الباب عن علي وبرة ابن مسعود وأنس ) قال الحافظ الذهبي في  
 تذكرة الحفاظ في ترجمة عمارة بن حديد بعد ذكر حديث الباب من طريقه ما لفظه :  
 وفي الباب عن أنس بإسناد تالف . وعن برة من طريق أوس بن عبد الله وهو  
 لين وعن ابن عباس من وجهين لم يصح أحدهما انتهى . وأما حديث ابن عمر فأخرجه  
 ابن ماجه بلفظ : اللهم بارك لأمتي في بكورها . وفي الباب عن أبي هريرة بلفظ :

وَجَابِرٍ حَدِيثُ صَخْرِ الْغَامِدِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَا نَعْرِفُ لِصَخْرِ الْغَامِدِيِّ ،  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ . وَقَدْ رَوَى سُفْيَانُ  
الثَّوْرِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ ، هَذَا الْحَدِيثَ .

اللهم بارك لأمّتي في بكورها يوم الخميس . أخرجه ابن ماجه . وفي الباب عن  
جماعة من الصحابة رضى الله عنهم كما ستقف . قوله ( حديث صخر الغامدى  
حديث حسن ) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان فى  
صحيحه . قال الذهبى فى تذكرة الحفاظ بعد ذكر هذا الحديث : صخر لا يعرف  
إلا فى هـ . الحديث الواحد ، ولا قيل إنه صحابى إلا به ، ولا نقل ذلك إلا عمارة .  
وعمارة مجهول كما قال الرازيان ولا يفرح بذكر ابن حبان له بين الثقات فإن  
قاعده معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف ، تفرد بهذا الحديث عنه يعلى بن  
عطاء . قال ابن القطان : أما قوله حسن خطأ انتهى كلام الذهبى . قلت الأمر  
كما قال الحافظ الذهبى ، قال المنذرى فى الترغيب . بعد ذكر هذا الحديث روى  
كلهم عن عمارة بن حديد عن صخر ، وعمارة بن حديد بجلى سئل عنه أبو حاتم  
الرازى . فقال مجهول : وسئل عنه أبو زرعة : فقال لا يعرف . وقال أبو عمر  
النرى : صخر بن وداعة الغامدى — وغامد فى الأزد — سكن الطائف وهو  
معدود فى أهل الحجاز روى عنه عمارة بن حديد وهو مجهول ، لم يرو عنه غير  
يعلى الطائى ، ولا أعرف لصخر غير حديث : بورك لأمّتي فى بكورها . وهو  
لفظ رواه جماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه . قال المنذرى وهو  
كما قال أبو عمر : قد رواه جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم  
على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله  
ابن سلام والنواس بن سيمان وعمران بن حصين وجابر بن عبد الله وبعض  
أسانيد جيد ونبيط بن شريط . وزاد فى حديثه : يوم خميسا . وبريدة وأوس  
ابن عبد الله وعائشة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين وفى كثير من  
أسانيدها مقال ، وبعضها حسن وقد جمعتها فى جزء وبسطت الكلام عليها .  
وروى عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم باكروا  
للغدو فى طلب الرزق فإن الغدو بركة ونجاح . رواه البزار والطبرانى فى الأوسط .  
وروى عن عثمان رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

## ٧ - باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل

١٢٣١ - حدثنا أبو حفص عمرو بن علي . حدثنا يزيد بن زريع . حدثنا عمار بن أبي حفصة . حدثنا عكرمة عن عائشة ، قالت : كان علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبين قطريين غليظين . فكان إذا قعد فغرق ، تقلا عليه . فقدم بز من الشام لفلان اليهودي . فقلت : لو بعثت إليه فاشتريت منه ثوبين إلى الميسرة . فأرسل إليه فقال : قد علمت ما تريد . إنما يريد أن يذهب بمالي ، أو بدراهمي . فقال رسول الله

نوم الصبحة يمنع الرزق . رواه أحمد والبيهقي وغيرهما . وأوردهما ابن عدي في الكامل وهو ظاهر النكارة . وروى عن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم ورعى الله عنها قالت : مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مضطجعة متصبحة فخركني برجله ثم قال : يا بنية قومي اشهدي رزق ربك ولا تكوني من الغافلين ، فإن الله يقسم أرزاق الناس ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس . رواه البيهقي ورواه أيضاً عن علي قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على فاطمة بعد أن صلى الصبح وهي نائمة فذكره بمعناه . وروى ابن ماجه من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النوم قبل طلوع الشمس انتهى . ما في الترغيب .

## باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل

وبوب الإمام البخاري في صحيحه بلفظ : باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة قال ابن بطال : الشراء بالنسيئة جائز بالإجماع . قال الحافظ في الفتح : لعل المصنف يعني البخاري بخيل أن أحداً يتخيل أنه صلى الله عليه وسلم لا يشتري بالنسيئة فأراد دفع ذلك التخيل انتهى . قوله ( ثوبين قطريين ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها : ثوبان قطريان ، وهو القياس . قال في النهاية : قطري بكسر القاف ضرب من البرود فيه حمرة وله أعلام وفيه بعض خشونة ( فقدم بز ) هو ضرب من الثياب ( إلى الميسرة ) أي مؤجلاً إلى وقت الميسر ( قد علمت ما يريد )

صلى الله عليه وسلم « كَذَبَ . قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ وَأَدَائِهِمُ لِلْأَمَانَةِ » .  
 وفي الباب عن ابن عباس وأنس وأسماء ابنة يزيد . حديث عائشة  
 حديث حسن صحيح غريب . وقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي  
 حَفْصَةَ . سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ فِرَاسٍ الْبَصْرِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ  
 الطَّيَالِسِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَوْمًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : لَسْتُ  
 أَحَدُكُمْ حَتَّى تَقُومُوا إِلَى حَرَمِي بْنِ عُمَارَةَ ، فَتُقَبِّلُوا رَأْسَهُ . قَالَ :  
 وَحَرَمِي فِي الْقَوْمِ .

١٢٣٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعُثْمَانُ بْنُ  
 أَبِي عُمرَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :  
 « تَوَفَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَرَعُهُ مَرْهُونَةٌ بِعِشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ،  
 أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٢٣٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامِ  
 الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ :  
 حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : « مَشَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخُبْرٍ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنَخَةٍ . وَلَقَدْ رُهِنَ لَهُ دِرْعٌ مَعَ يَهُودِيٍّ

ما استفهامية علق العلم أو وصوله ، والعلم بمعنى العرفان ( وآدام ) قال  
 في الجمع بمد ألف أي أحسنهم وفاة انتهى . قوله ( وفي الباب عن ابن عباس )  
 أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ( وأنس ) أخرجه البخاري وغيره وأخرجه  
 الترمذي أيضاً ( وأسماء ابنة يزيد ) لينظر من أخرج حديثها قوله ( حتى تقوموا  
 إلى حرمي بن عمار ) بن أبي حفصة وحرمي بفتح الحاء والراء المهملةين وبشدة  
 التحتانية ، وإنما قال شعبة للقوم لتقبل رأسه لإعزازة وإكرامه لأنه هو ابن  
 عمار بن أبي حفصة الذي روى شعبة هذا الحديث عنه . قوله ( ودرعه مرهونة )  
 الواو للحال قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وقال صاحب الاقتراح : هو على

بِعَشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ . وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ يَقُولُ :  
مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَاعٌ تَمْرٍ وَلَا صَاعٌ حَبٍّ . وَإِنَّ عِنْدَهُ يَوْمَئِذٍ لِنَسْعٍ  
نِسْوَةٍ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

شرط البخارى كذا فى النيل ( قال محمد ) هو ابن بشار ( مشيت إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بجذب شعير ) قال الحافظ فى الفتح : وقع لأحمد من طريق  
شيبان عن قتادة عن أنس : لقد وعى النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبز شعير  
ولإهالة سنخة فكأن اليهودى دعا النبي صلى الله عليه وسلم على لسان أنس فلهذا  
قال : مشيت إليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه أحضر ذلك إليه انتهى . (فإهالة)  
قال فى القاموس : الإهالة الشحم أو ما أذيب منه أو الزيت وكل ما أتدم به  
( سنخة ) بفتح السين المهملة وكسر النون ، المتغيرة الريح (مع يهودى) وفى بعض  
النسخ عند يهودى ، قال العلماء : والحكمة فى عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة  
مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما ببيان الجواز أو لأنهم لم يكن عندهم إذ ذاك  
طعام فاضل عن حاجتهم ، أو خشى أنهم لا يأخذون منه ثمناً أو عوضاً ، والله  
تعالى أعلم ( بعشرين صاعاً ) وفى رواية للشيخين : بثلاثين صاعاً من شعير .  
ولعله صلى الله عليه وسلم رهنه أول الأمر فى عشرين ثم استزاده عشرة . فرواه  
الراوى تارة على ما كان الرهن عليه أولاً ، وتارة على ما كان عليه آخراً . وقال  
فى الفتح : لعله كان دون الثلاثين فجبر الكسر تارة وألقى الجبر أخرى انتهى .  
( ولقد سمعته ذات يوم يقول ) قال الحافظ فى الفتح : هو كلام أنس والضمير فى  
سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم . أى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودى مظهراً  
للسبب فى شرائه إلى أجل ، وذهل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير فى  
سمعته لأنس لأنه إخراج للسياق عن ظاهره بغير دليل انتهى . ( وإن عنده  
يومئذ لتسع نسوة ) قال الحافظ مناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الإشارة  
إلى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا وأنه لم يقله متضجراً ولا شاكياً معاذ الله  
من ذلك ، وإنما قاله معتذراً عن إجابة دعوة اليهودى ولرهنه عنده درعه انتهى .  
قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخارى وغيره .

## ٨ - باب ما جاء في كتابة الشروط

١٢٣٤ - حدثنا محمد بن بشار . حدثنا عباد بن ليث صاحب

الكرابيبي . حدثنا عبد المجيد بن وهب قال : قال لي العداء بن خالد بن هوذة : ألا أقرمك كتاباً كتبه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال قلت : بلى . فأخرج لي كتاباً ( هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ) . ( هذا ما اشترى منه عبداً أو أمة . لا داء ولا غائلة ولا خبيثة ، يبيع المسلم المسلم ) هذا حديث حسن غريب .

### باب ما جاء في كتابة الشروط

قوله ( حدثنا عباد بن ليث ) أبو الحسن البصري صدوق يخطئ . من التاسعة ( صاحب الكرابيبي ) ويقال له الكرابيبي أيضاً ، والكرابيبي جمع كرابس بالسكس ثوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح غيروه لعة<sup>(١)</sup> فعمال . والنسبة كرابيبي كأنه شبه بالأنصاري وإلا فالقياس كرابيبي كذا في القاموس ( قال لي العداء ) بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضاً وآخره همزة بوزن الفعال ، صحابي قليل الحديث أسلم بعد حنين ( بن هوذة ) بفتح الهاء وسكون الواو هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة . قوله ( لاداء ) قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال ، وقال ابن المنير : لاداء أي يكتمه البائع وإلا فلو كان بالعبد داء وبينه البائع كان من بيع المسلم للمسلم ، ومحصله أنه لم يرد بقوله : لاداء . نفي الداء مطلقاً بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه ( ولا غائلة ) قيل : المراد بها الإباق . وقال ابن بطال : هو من قولهم اغتالني فلان إذا احتال بحيلة سلب بها مالى . ( ولا خبيثة ) بكسر الخاء المعجمة وبضمها وسكون الموحدة وبعدها مثناة قيل : المراد الأخلاق الخبيثة كالإباق . وقال صاحب العين : هي الدنية . وقيل : المراد الحرام . كما عبر عن الحلال بالطيب . وقيل الداء ما كان في الخلق بفتح الخاء ، والخبيثة ما كان في الخلق بضمها . والغائلة سكوت البائع عن بيان ما يعلم من مكروه في المبيع . قاله ابن العربي كذا في النيل . ( يبيع المسلم المسلم ) المسلم الأول بالجر فاعل

(١) هكذا وردت بالأصل . ولعلها مصحفة عن كلمة « بوزن » ( المصحح )

لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ لَيْثٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

#### ٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَكِّيَّالِ وَالْمِيزَانِ

١٢٣٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالْقَانِيُّ . حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَفْحَابِ الْكِيلِ وَالْمِيزَانِ « إِنَّا نَكْمُ قَدْ وَلَيْتُمْ أَمْرَيْنِ ، هَلَكَتْ فِيهِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ » . هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعاً إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ . وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ . وَقَدْ رَوَى هَذَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مُوقُوفاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

وَالثَّانِي بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ . وَالْمَعْنَى أَنَّ هَذَا يَمْسَعُ الْمُسْلِمَ الْمُسْلِمَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الدَّاءِ وَالْعَائِلَةِ وَالْحَبِثَةِ . قَوْلُهُ ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ الْجَارُودِ وَعَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ .

#### بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَكِّيَّالِ وَالْمِيزَانِ

قَوْلُهُ ( إِنَّا نَكْمُ قَدْ وَلَيْتُمْ ) بِضَمِّ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمَكْسُورَةِ ( أَمْرَيْنِ ) أَيْ جَعَلْتُمْ حُكَّاماً فِي أَمْرَيْنِ أَيْ الْوِزْنَ وَالْكِيلَ . وَإِنَّمَا قَالَ أَمْرَيْنِ أَهْمُهُ وَنَكَرُهُ لِيُذَكِّرَ عَلَى التَّفَخِيمِ ، وَمَنْ ثُمَّ قِيلَ فِي حَقِّهِمْ : وَيْلَ لِلطُّفُفَيْنِ ( هَلَكَتْ فِيهِ ) كَذَا فِي نَسَخِ التِّرْمِذِيِّ . وَفِي الْمَشْكَاةِ فِيهِمَا وَهُوَ الظَّاهِرُ ( الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ ) كَقَوْلِهِ شُعَيْبٌ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنَ النَّاسِ تَاماً . وَإِذَا أُعْطُوا أَعْطَوْهُمْ نَاقِصاً . قَوْلُهُ ( وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ ) فِي التَّقْرِيبِ : حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ الرَّحْبِيُّ أَبُو عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ لَقِبَهُ حَنْشٌ مَتْرُوكٌ مِنَ السَّادَةِ . ( وَقَدْ رَوَى هَذَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مُوقُوفاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ) قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ بَعْدَ ذِكْرِ حَدِيثِ الْبَابِ : رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ كِلَاهُمَا مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْهُ أَيْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ الْحَاكِمُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ . قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ : كَيْفَ وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ مَتْرُوكٌ ، وَالصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُوقُوفٌ . كَذَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ انْتَهَى .

## ١٠ - باب ما جاء في بيع من يزيد

١٢٣٦ - حدثنا حميد بن مسعدة . حدثنا عبيد الله بن شبيب بن عجلان . حدثنا الأخضر بن عجلان عن عبد الله الحنفي ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع جلساً وقدحاً . وقال « من يشتري هذا المجلس والقدح » ؟ فقال رجل : أخذتهما بدرهم . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « من يزيد على درهم ؟ من يزيد على درهم ؟ » فأعطاه رجل درهماً . فباعهما منه . هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان . وعبد الله الحنفي الذي روى عن أنس ، هو أبو بكر الحنفي . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم والموارث وقد روى هذا

## باب ما جاء في بيع من يزيد

قوله ( باع جلساً ) بكسر الحاء المهملة وسكون اللام ، كساء يوضع على ظهر البعير تحت القتب لا يفارقه . والجلس البساط أيضاً . ومنه : كن جلس بيتك حتى تأتيك يد خاطئة أو مئة قاضية (وقدحاً) بفتح الحاء أي أراد بيعهما وقضيته أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم صدقة . فقال له : هل لك شيء ؟ فقال : ليس لي إلا جلس وقدح . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بهما وكل ثمتهما ثم إذا لم يكن لك شيء فسل الصدقة . فباعهما صلى الله عليه وسلم . كذا في المرقاة ( من يزيد على درهم الخ ) . فيه جواز الزيادة على الثمن إذا لم يرض البائع بما عين الطالب . قال النووي رحمه الله : هذا ليس بسوم لأن السوم هو أن يقف الراغب والبائع على بيع ولم يعده ، فيقول الآخر للبائع أنا اشتريه . وهذا حرام بعد استقرار الثمن . وأما السوم بالسلمة التي تباع لمن يزيد فليس بحرام . قوله ( هذا حديث حسن ) وأعله ابن القطان بحمل حال أبي بكر الحنفي . ونقل عن البخاري أنه قال : لا يصح حديثه كذا في التلخيص . والحديث رواه أحمد وأبو داود مطولاً ورواه أبو داود أيضاً والترمذي والنسائي مختصراً قاله الحافظ .

الْحَدِيثُ الْمُعْتَمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنْ الْأَخْضَرِ  
ابْنِ عَجْلَانَ .

قوله ( والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأساً ببيع من يزيد في الغنائم  
والموارث ) حكى البخاري عن عطاء أنه قال : أدركت الناس لا يرون بأساً في  
بيع الغنائم في من يزيد . ووصله ابن أبي شيبة عن عطاء ومجاهد وروى هو  
وسعيد بن منصور عن مجاهد قال : لا بأس ببيع من يزيد . وكذلك كانت تباع  
الأخماس . قال ابن العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالغنيمة والميراث فإن الباب  
واحد والمعنى مشترك انتهى . قال الحافظ : وكان الترمذي يقيد بما ورد في  
حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق  
زيد بن أسلم عن ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع أحدكم على  
بيع أحد حتى يذر . إلا الغنائم والموارث . وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد  
فيه البيع مزايده وهي الغنائم والموارث ويلتحق بهما غيرهما للإشتراك في  
في الحكم ، وقد أخذ بظاهره الأوزاعي وإسحاق نخصا الجواز ببيع الغنائم  
والموارث . وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من يزيد انتهى . وقال العيني في  
عمدة القاري : أما البيع والشراء فيمن يزيد فلا بأس فيه في الزيادة على زيادة  
أخيه . وذلك لما رواه الترمذي من حديث أنس ثم ذكر العيني حديث الباب ثم  
قال وهو قول مالك والشافعي وجمهور أهل العلم . وكره بعض أهل العلم الزيادة  
على زيادة أخيه ولم يروا صحة هذا الحديث وضعفه الأزدي بالأخضر بن عجلان  
في سنده . وحجة الجمهور على تقدير عدم الثبوت أنه لو ساوم وأراد شراء سلعته  
وأعطى فيها ثمناً لم يرض به صاحب السلعة . ولم يركن إليه لبيعه فإنه يجوز أخيره  
طلب شراؤها قطعاً . ولا يقول أحد إنه يحرم السوم بعد ذلك قطعاً كالخطبة على  
خطبة أخيه إذا رد الخاطب الأول لأنه لا فرق بين الموضعين . وذكر الترمذي  
عن بعض أهل العلم جواز ذلك يعني بيع من يزيد في الغنائم والموارث . قال  
العيني روى الدارقطني من رواية ابن لهيعة قال حدثنا عبيد الله بن جعفر  
عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع  
المزايده ولا يبيع أحدكم على بيع أخيه إلا الغنائم والموارث . ثم رواه من طريقين  
آخرين : أحدهما عن الواقدي مثله وقال شيخنا يعني الحافظ زين الدين العراقي

## ١١ - باب ما جاء في بيع المدبر

١٢٣٧ - حدثنا ابن أبي عمير . حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار ، عن جابر : أن رجلاً من الأنصار دبر غلاماً له . فمات ولم يترك مالا غيره . فباعه النبي صلى الله عليه وسلم . فاشتراه نعيم بن النحام قال جابر : عبداً قبطياً مات عام الأول ، في إمارة ابن الزبير .

رحمه الله : والظاهر أن الحديث خرج على الغالب وعلى ما كانوا يعتادون فيه مؤيدة وهي الغنائم والموارث ، فإنه وقع البيع في غيرهما زائدة . فالعنى واحد كما قاله ابن العربي . انتهى . كلام العيني ، قلت من كره بيع من يزيد لعله تمسك بما رواه البزار من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الزائدة لكنه حديث ضعيف فإن إسناد ابن طيبة وهو ضعيف .

## باب ما جاء في بيع المدبر

اسم مفعول من التدبير وهو تعليق العتق بالموت . قوله ( أن رجلاً من الأنصار ) في مسلم أنه أبو مذكور الأنصاري والغلام اسمه يعقوب . ونلفظ أبي داود : أن رجلاً يقال له أبو مذكور أعتق غلاماً يقال له يعقوب (دبر غلاماً له) بأن قال : أنت حر بعد موتى ( فمات ولم يترك مالا غيره ) قال العيني في عمدة القاري : هذا مما نسب به سفيان بن عيينة إلى الخطأ أعنى قوله فمات ولم يكن سيده مات كما هو مصرح به في الأحاديث الصحيحة . وقد بين الشافعي خطأ ابن عيينة فيها بعد أن رواه عنه . وقال البيهقي من طريق شريك عن سلبة بن كهيل عن عطاء وأبي الزبير عن جابر : أن رجلاً مات وترك مدبراً وديناراً ثم قال البيهقي : وقد اجمعوا على خطأ شريك في ذلك . وقال شيخنا يعني الحافظ العراقي : وقد رواه الأوزاعي وحسين المعلم وعبد المجيد بن سهيل كاهم عن عطاء ، لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة بل صرحوا بخلافها انتهى . ( فاشتراه نعيم ) بضم النون مصغراً ابن النحام بفتح النون وتشديد الحاء المهملة ( قال جابر عبداً قبطياً ) أى كان ذلك الغلام عبداً قبطياً وهو يعقوب القبطى ( مات ) أى ذلك الغلام ( عام الأول

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ .  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَرَوْا بِأَسَا بَيْعِ الْمُدَبَّرِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ  
وِاسْحَاقَ . وَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَغَيْرِهِمْ بَيْعَ الْمُدَبَّرِ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ .

## ١٢ — بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلَقُّي الْبَيُوعِ

١٢٣٨ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ . حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ

عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ أَنَّهُ نَهَى  
عَنْ تَلَقُّي الْبَيُوعِ . وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي  
سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ( أَى فِي الْعَامِ الْأَوَّلِ مِنْ إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ . قَوْلُهُ ) ( هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ صَحِيحٌ ) أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ قَوْلُهُ ( لَمْ يَرَوْا بِأَسَا بَيْعِ الْمُدَبَّرِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
وَأَحْمَدَ وَوِاسْحَاقَ ) قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ : وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ مُطْلَقًا  
مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالْفُسْقِ وَالضَّرُورَةِ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ وَنَقَلَهُ  
الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ عَنْ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ وَحَكِيَ النَّوَوِيُّ عَنِ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ  
الْمُدَبَّرِ مُطْلَقًا . وَالْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَنْتَهَى .

## بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَلَقُّي الْبَيُوعِ

أَيِ الْمُبَيْعَاتِ وَأَصْحَابُهَا قَالَ فِي جَمْعِ الْبَحَارِ هُوَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْمَصْرِيُّ الْبَدَوِيَّ  
قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى الْبَلَدِ وَيَخْبِرَهُ بِكَسَادِ مَا مَعَهُ كَذِبًا لِيَشْتَرِيَ مِنْهُ سَلْعَتَهُ بِالْوَكْسِ  
وَأَقْلَ مِنْ الثَّمَنِ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ ( أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَلَقُّي الْبَيُوعِ ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّلَقُّ  
مَحْرَمٌ . وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْإِخْتِلَافِ بظَاهِرِ الْحَدِيثِ الْجُمْهُورُ فَقَالُوا : لَا يَجُوزُ تَلَقُّي  
الْبَيُوعِ وَالرَّكْبَانِ ، وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَجَازَ التَّلَقُّ . وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ  
بِأَنَّ الَّذِي فِي كِتَابِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ يَكْرَهُ التَّلَقُّ فِي حَالَتَيْنِ : أَنْ يَضُرَّ بِأَهْلِ الْبَلَدِ وَأَنْ  
يَلْبِسَ السَّعْرَ عَلَى الْوَارِدِينَ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي  
هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) أَمَّا حَدِيثُ

١٢٣٩ — حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ . حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِّيُّ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُتَلَقَّى الْجَلْبُ . فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَابْتِغَاةٌ ، فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ . إِذَا وَرَدَ السُّوقُ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ . وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَلَقِّيَ الْبَيْعِ . وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُصْحَابِينَ .

على فليُنظر من أخرجه . وأما حديث ابن عباس فأخرجه الشيخان . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الجماعة . وأما حديث أبي سعيد فليُنظر من أخرجه . وأما حديث ابن عمر فأخرجه الشيخان . وأما حديث رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم أقف عليه . قوله ( نهى أن يتلقى ) بصيغة المجهول ( الجلب ) بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول أى المجلوب ، يقال جلب الشيء جاء به من بلد إلى بلد للتجارة ( فإن تلقاه ) أى الجلب ( لإنسان فابتغاه ) أى اشتراه ( فصاحب السلعة بالخيار إذا ورد السوق ) قال صاحب المنتقى : فيه دليل على صحة البيع انتهى . واختلفوا : هل يثبت له الخيار مطلقاً أو بشرط أن يقع له في البيع غبن ؟ ذهبت الحنابلة إلى الأول وهو الأصح عند الشافعية : وهو الظاهر . وظاهره أن النهى لأجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصيانيته من يخدعه . قال ابن المنذر : وحله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي ، قال : والحديث حجة للشافعي . أنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق انتهى . وقد احتج مالك ومن معه بما وقع في رواية من النهى عن تلقى السلع حتى تهبط الأسواق ، وهذا لا يكون دليلاً لمدهام لأنه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع ، لأنها إذا هبطت الأسواق عرف مقدار السعر فلا يخدع . ولا مانع من أن يقال العلة في النهى مراعاة نفع البائع ونفع أهل السوق انتهى ما في النيل . قوله ( هذا حديث حسن غريب الخ ) أخرجه الجماعة إلا البخاري ( وحديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ) وأخرجه الشيخان قوله ( وقد كره قوم من أهل العلم تلقى البيوع الخ ) وهو الحق عندى والله تعالى أعلم .

### ١٣ - بابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ

١٢٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ

عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ قُتَيْبَةُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَبِيعُ حَاضِرُ لِبَادٍ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ طَلْحَةَ وَأَنْسٍ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ

#### باب ما جاء لا يبيع حاضر لباد

قوله ( لا يبيع حاضر لباد ) الحاضر ساكن الحضر والبادى ساكن البادية : قال فى القاموس : الحضر والحاضرة والحضارة وتفتح خلاف البادية والحضارة الإقامة فى الحضر . ثم قال والحاضر خلاف البادى وقال فى البدو والبادية والباداة والبادوة خلاف الحضر ، وتبدى أقام بها وتبادى تشبه بأهلها . والنسبة بدوى وبدوى وبدا القوم خرجوا إلى البادية . انتهى قال النووى : هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادى ، وبه قال الشافعى والأكثر من قال أصحابنا : والمراد به أن يقدم غريب من البادية أو من بلد آخر بمتاع تمم الحاجة إليه لبيعهه بسعر يومه فيقول له البلدى اتركه عندى لأبيعه على التدرىج بأغلى . قال أصحابنا وإنما يحرم بهذه الشروط ، وبشرط أن يكون عالماً بالنهى . فلو لم يعلم النهى وكان المتاع مما لا يحتاج فى البلد أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب لم يحرم ولو خالف وباع الحاضر للبادى صح البيع مع التحريم . هذا مذهبنا وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم : وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت . وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقا لحديث : الدين النصيحة . قالوا : وحديث النهى عن بيع حاضر لباد منسوخ . وقال بعضهم إنه على كراهة التنزيه بمجرد الدعوى . انتهى كلام النووى . وقال فى سبل السلام : وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم للحديث بعلم متصيدة من الحكم . قال ودعوى النسخ غير صحيحة لافتقاره إلى معرفة التاريخ . وحديث النصيحة مشروط فيه ، أنه إذا استنصح أحدكم أعاه فلينصح له . فإذا استنصحه نصحه بالقول لأنه يتولى له البيع . قوله ( وفى الباب عن طلحة ) أخرجه أبو داود ( وأنس ) أخرجه الشيخان ( وجابر ) أخرجه مسلم ( وابن عباس ) أخرجه

وَحَكِيمُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُرِّي جَدُّ كَثِيرِ  
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

١٢٤١ — حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ

ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ . دَعُوا النَّاسَ ، يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ  
بَعْضٍ » . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا ،  
هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيْضًا . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ  
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ . كَرِهُوا أَنْ يَبِيعَ  
حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :  
يُكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَئِنْ بَاعَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ .

الشيخان ( وحكيم بن أبي يزيد عن أبيه ) أخرجه أحمد وذكره الحافظ في الفتح  
وسكت عنه . وأما حديث عمرو بن عوف ، وحديث رجل من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم فلم أقف عليهما . قوله ( وهو الناس ) أى اتركوهم ليبيعوا متاعهم  
ورخيصة ( يرزق الله بعضهم من بعض ) بكسر القاف على أنه مجزوم في جواب  
الأمر وبضمة على أنه مرفوع . قوله ( حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح )  
وأخرجه الشيخان ( حديث جابر في هذا هو حديث حسن صحيح ) وأخرجه  
مسلم . قوله ( ورخص بعضهم في أن يشتري حاضر لباد ) قال العيني : وقد اختلف  
العلماء في شراء الحاضر للباعد فكثر طائفة كما كرهوا البيع له واحتجوا  
بأن البيع في اللغة يقع على الشراء كما يقع الشراء على البيع كقوله تعالى ( وشروه  
بشمن بخس ) أى باعوه وهو من الأضداد ، وروى ذلك عن أنس . وأجازت  
طائفة الشراء لهم ، وقالوا : إن النهي إنما جاء في البيع خاصة ، ولم يعدوا  
ظاهر اللفظ . وروى ذلك عن الحسن البصري رحمه الله واختلف قول مالك في  
ذلك فرة قال : لا يشتري له ولا يشتري عليه . ومرة أجاز الشراء له ؛ وبهذا  
قال الليث والشافعي . وقال الكرماني قال إبراهيم : والعرب تطلق البيع على  
الشراء . ثم قال الكرماني : هذا صحيح على مذهب من جوز استعمال اللفظ

أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الْبَيْضَاءُ . فَتَنَّى عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ سَعْدٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ . فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ « أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ ؟ » قَالُوا نَعَمْ ، فَتَنَّى عَنْ ذَلِكَ .

نوع من الشعير لا قشر له تسكون في الحجاز وحكى الخطابي عن بعضهم أنه قال البيضاء هو الرطب من السلت . والاول أعرف إلا أن هذا القول أليق بمعنى الحديث ، وعليه يدل موضع التشبيه من الرطب بالتمر . ولو اختلف الجنس لم يصح التشبيه . وفي الغربيين : السلت هو حب الحنطة ، والشعير لا قشر له انتهى . وفي القاموس : البيضاء هو الحنطة والرطب من السلت انتهى . ( فتني عن ذلك ) فيه تأمل فتأمل وتفكر ( أينقص الرطب إذا يابس ) بهمة الاستفهام فتني عن ذلك قال الإمام محمد في موطأه بعد رواية هذا الحديث : وبهذا نأخذ لا خير في أن يشترى الرجل قفيز رطب بقفيز من تمر يدا بيد . لأن الرطب ينقص إذا جف فيصير أقل من قفيز فلذلك فسد البيع فيه انتهى . وبه قال أحمد والشافعي ومالك وغيرهم وقالوا لا يجوز بيع التمر بالرطب لا متفاضلا ولا متائلا يدا بيد كان أو نسيئة . وأما التمر بالتمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك متائلا لا متفاضلا يدا بيد لا نسيئة ، وفيه خلاف أبي حنيفة حيث جاز بيع التمر بالرطب متائلا إذا كان يدا بيد لأن الرطب تمر ويبس التمر بالتمر جائز متائلا من غير اعتبار الجودة والرداءة . وقد حكى عنه أنه لما دخل بغداد سأله عن هذا وكانوا أشداء عليه لمخالفته الخبر . فقال : الرطب إما أن يكون تمرأ أو لم يكن تمرأ ، فإن كان تمرأ جاز لقوله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثلاً بمثل ، وإن لم يكن تمرأ جاز للحديث : إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم . فأوردوا عليه الحديث فقال : مداره على زيد بن عياش ، وهو مجهول ، أو قال بمن لا يقبل حديثه . واستحسن أهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك : كيف يقال إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول زيد من لا يقبل حديثه ؟ قال ابن الهمام في الفتح رد تردده بأن ههنا قسمائنا ، وهو أنه من جنس التمر ولا يجوز بيعه بالآخر كالحنطة المقلية بغير المقلية لعدم تسوية السكيل بهما ، فكذا الرطب والتمر لا يسويهما السكيل ، وإنما يسوى في حال اعتدال البدلين

وَالْمُحَاقَلَةُ بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ . وَالْمَزَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ  
النَّخْلِ بِالتَّمْرِ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا بَيْعَ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ .

١٢٤٣ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ يَزِيدَ ؛ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ ، سَأَلَ سَعْدًا عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ . فَقَالَ :

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ . قَوْلُهُ ( وَالْمُحَاقَلَةُ بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ ) قَالَ الْجَزْرِيُّ  
فِي النِّهَايَةِ : الْمُحَاقَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا قِيلَ هِيَ اكْتِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ . هَكَذَا جَاءَ  
مُفَسَّرًا فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ الزَّرَاعُونَ بِالْمَحَارِثَةِ . وَقِيلَ هِيَ الْمَزَارَعَةُ عَلَى  
نَصِيبٍ مَعْلُومٍ كَالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَنَحْوِهِمَا وَقِيلَ هِيَ بَيْعُ الطَّعَامِ فِي سَنَبِلِهِ بِالْبَرِّ .  
وَقِيلَ بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ . وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِأَنَّهَا مِنَ الْمُسْكِلِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ  
إِذَا كَانَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ إِلَّا مَثَلًا بِمَثَلٍ ، وَيَدْرَأُ بِيَدِهِ . وَهَذَا مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا  
أَكْثَرُ . وَفِيهِ النَّسِيبَةُ انْتَهَى . ( وَالْمَزَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ )  
قَالَ الْجَزْرِيُّ فِي النِّهَايَةِ : الْمُحَاقَلَةُ مِفَاعَلَةٌ مِنَ الْحَقْلِ وَهُوَ الزَّرْعُ إِذَا تَشَعَّبَ قَبْلَ أَنْ  
يَغْلُظَ سَوْقُهُ . وَقِيلَ هُوَ مِنَ الْحَقْلِ وَهِيَ الْأَرْضُ الَّتِي تَزْرَعُ وَيُسَمِّيهِ أَهْلُ الْعِرَاقِ  
الْقِرَاحَ انْتَهَى . قَوْلُهُ ( أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ ) قَالَ الْخَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ : زَيْدُ ابْنِ  
عِيَّاشٍ بِالتَّحْتَانِيَةِ أَبُو عِيَّاشٍ الْمَدَنِيُّ صَدُوقٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ ( سَأَلَ سَعْدًا ) هُوَ ابْنُ  
أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ( عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ ) وَفِي رِوَايَةِ الْمُوطِئِ لِلْإِمَامِ  
مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَيْضَاءُ بِالسُّلْتِ . وَالْبَيْضَاءُ هُوَ الشَّعِيرُ كَمَا فِي رِوَايَةٍ ، وَهُوَ  
وَكَيْسٌ فَقَالَ عَنْ مَالِكٍ الذَّرَّةُ وَلَمْ يَقُلْ غَيْرَهُ . وَالْعَرَبُ تَطْلُقُ الْبَيْضَاءَ عَلَى الشَّعِيرِ  
وَالسَّمِ إِذَا عَلَى الْبَرِّ . كَذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَالسُّلْتُ بَعْضُ السَّيْنِ وَهُوَ الْوَلَدُ ضَرْبٌ  
مِنَ الشَّعِيرِ لَا قَشْرَ لَهُ يَكُونُ فِي الْحِجَازِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ كَذَا فِي التَّعْلِيقِ الْمَمْدُودِ .  
قَالَ الْجَزْرِيُّ فِي النِّهَايَةِ : الْبَيْضَاءُ الْحِنْطَةُ وَهِيَ السَّمْرَاءُ أَيْضًا ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهَا  
فِي الْبَيْعِ وَالزَّكَاةِ وَغَيْرِهِمَا وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَخَالَفَهُ  
غَيْرُهُ انْتَهَى . وَقَالَ السُّلْتُ ضَرْبٌ مِنَ الشَّعِيرِ أَيْبُضٌ لَا قَشْرَ لَهُ . وَقِيلَ هُوَ نَوْعٌ  
مِنَ الْحِنْطَةِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ الْبَيْضَاءَ الْحِنْطَةُ انْتَهَى . وَقَالَ فِي حَاشِيَةِ الْمُوطِئِ  
لِلْإِمَامِ مَالِكٍ : الْبَيْضَاءُ نَوْعٌ مِنَ الْبَرِّ أَيْبُضٌ وَفِيهِ رِغَاوَةٌ تَكُونُ بِيَلَادِ مِصْرَ وَالسُّلْتُ  
( ٢٧ — تَعْمَةُ الْأَحْوَذِيِّ — ٤ )

أَيُّهُمَا أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الْبَيْضَاءُ . فَتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ سَعْدٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ . فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ « أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَدِسَ ؟ » قَالُوا نَعَمْ ، فَتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ .

نوع من الشعير لا قشر له تكون في الحجاز وحكى الخطابي عن بعضهم أنه قال البيضاء هو الرطب من السلت . والاول اعرف إلا أن هذا القول أليق بمعنى الحديث ، وعليه يدل موضع التشبيه من الرطب بالتمر . ولو اختلف الجنس لم يصح التشبيه . وفي الغربيين : السلت هو حب الحنطة ، والشعير لا قشر له انتهى . وفي القاموس : البيضاء هو الحنطة والرطب من السلت انتهى . ( فتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ ) فيه تأمل فتأمل وتفكر ( أينقص الرطب إذا يدس ) بهمة الاستفهام فتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ قال الإمام محمد في موطاه بعد رواية هذا الحديث : وهذا تأخذ لا خير في أن يشتري الرجل قفيز رطب بقفيز من تمر يدا بيد . لأن الرطب ينقص إذا جف فيصير أقل من قفيز فلذلك فسد البيع فيه انتهى . وبه قال أحمد والشافعي ومالك وغيرهم وقالوا لا يجوز بيع التمر بالرطب لا متفاضلا ولا متائلا يدا بيد كان أو نسيئة . وأما التمر بالتمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك متائلا لا متفاضلا يدا بيد لا نسيئة ، وفيه خلاف أبي حنيفة حيث جوز بيع التمر بالرطب متائلا إذا كان يدا بيد لأن الرطب تمر وبيع التمر بالتمر جائز متائلا من غير اعتبار الجودة والرداءة . وقد حكى عنه أنه لما دخل بغداد سأله عن هذا وكانوا أشداه عليه لمخالفته الخبر . فقال : الرطب إما أن يكون تمرأ أو لم يكن تمرأ ، فإن كان تمرأ جاز لقوله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثلا بمثل ، وإن لم يكن تمرأ جاز لحديث : إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم . فأوردوا عليه الحديث فقال : مداره على زيد بن عياش ، وهو مجحول ، أو قال بمن لا يقبل حديثه . واستحسن أهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك : كيف يقال إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول زيد بمن لا يقبل حديثه ؟ قال ابن الهمام في الفتح رد ترديده بأن ههنا قسمائلا ، وهو أنه من جنس التمر ولا يجوز بيعه بالآخر كالحنطة المقلية بغير المقلية لعدم تسوية السكيل بهما ، فكذا الرطب والتمر لا يسويهما السكيل ، وإنما يسوى في حال اعتدال البديلين

حدثنا هنادٌ . حدثنا وكيعٌ عن مالكٍ ، عن عبد الله بن يزيد عن  
 يزيد أبي عياشٍ قال . سألتنا سعداً ، فذكر نحوه . هذا حديثٌ حسنٌ  
 صحيحٌ . والعملُ على هذا عند أهل العلم . وهو قولُ الشافعي وأصحابنا .

وهو أن يحذف الآخر وأبو حنيفة بمنه ويعتبر التساوى حال العقد . وعروض  
 النقص بعد ذلك لا يمنع من المساواة في الحال إذا كان موحيه أمراً خلقياً وهو  
 زيادة الرطوبة بخلاف المقلية بغيرها فإنه في الحال يحكم لعدم التساوى لاكتناز  
 أحدهما وتخلخل الآخر . ورد طعنه في زيد بأنه ثقة كما مر وقد يجاب أيضاً بأنه  
 على تقدير صحته السند ، فالمراد النهي نسبية . فإنه ثبت في حديث أبي عياش هذا  
 زيادة نسبية . أخرجه أبو داود عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد  
 أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعداً يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن بيع الرطب بالتمر نسبية ، وأخرجه الحاكم والطحاوي في شرح معاني  
 الآثار . ورواه الدارقطني وقال اجتماع هؤلاء الأربعة يعني مالكا وإسماعيل  
 ابن أمية والضحاك بن عثمان وآخر على خلاف ما رواه يحيى بن أبي كثير يدل  
 على ضبطهم للحديث وأنت تعلم أن بعد صحة هذه الرواية يجب قبولها لأن المذهب  
 المختار عند المحققين هو قبول الزيادة وإن لم يروها إلا أكثر إلا في زيادة تفرد بها  
 بعض الحاضرين في المجلس فإن مثله مردود كما كتبناه في تحرير الأصول ،  
 وما نحن فيه لم يثبت أنه زيادة في مجلس واحد لكن يبقى قوله في تلك الرواية  
 الصحيحة : أينقص الرطب إذا جف عريبا عن الفائدة إذا كان النهي عنه للنسبية  
 انتهى كلام ابن الهمام . وهذا غاية التوجيه في المقام مع ما فيه من الإشارة إلى  
 ما فيه . وللطحاوي كلام في شرح معاني الآثار مبني على ترجيح رواية النسبية .  
 وهو خلاف جمهور المحققين وخلاف سياق الرواية أيضاً ، ولعل الحق لا يتجاوز  
 عن قولها وقول الجمهور كذا في التعليق الممجد . قوله ( هذا حديث حسن  
 صحيح ) وأخرجه مالك في الموطأ وأصحاب السنن . وقد أعل أبو حنيفة هذا  
 الحديث من أجل زيد بن عياش وقال مداره على زيد بن عياش وهو مجهول  
 وكذا قال ابن حزم ، وتمقبوها بأن الحديث صحيح وزيد ليس بمجهول ، قال  
 الزرقاني : زيد كنيته أبو عياش واسم أبيه عياش المدني تابعي صدوق نقل عن

١٥ - باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة قبل أن يبدؤ صلاحها

١٢٤٤ - حدثنا أحمد بن منيع . حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهر .

مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص وقيل إنه مولى بنى مخزوم . وفي تهذيب التهذيب : زيد بن عياش أبو عياش الزرقى ويقال المخزومى روى عن سعد وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أنيس ذكره ابن حبان فى الثقات ، وصحح الترمذى وابن خزيمة وابن حبان حديثه المذكور . وقال الدارقطنى : ثقة . وقال الحاكم فى المستدرک هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك . وأنه محكم فى كل ما يرويه إذا لم يوجد فى روايته إلا الصحيح خصوصاً فى رواية أهل المدينة . والشيخان لم يخرجاه لما خشيا من جهالة زيد انتهى . وفى فتح القدير شرح الهداية قال صاحب التنقيح : زيد بن عياش أبو عياش الزرقى المدنى ليس به بأس ومشائخناذكروا عن أبي حنيفة بأنه مجهول ، ورد طعنه بأنه ثقة . وروى عنه مالك فى الموطأ وهو لا يروى عن مجهول . وقال المنذرى كيف يكون مجهولاً وقد روى عنه ثقتان عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنيس وهما بما احتج بهما مسلم فى صحيحه وقد عرفه أئمة هذا الشأن وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريه فى الرجال . وقال ابن الجوزى فى التحقيق قال أبو حنيفة : إنه مجهول فإن كان هو لم يعرفه فقد عرفه أئمة النقل انتهى . وفى غاية البيان شرح الهداية نقلوا تضعيفه عن أبي حنيفة . ولكن لم يصح ضعفه فى كتب الحديث ، فمن ادعى فعلية البيان انتهى . وفى البنابة للعمى عند قول صاحب الهداية : زيد بن عياش ضعيف عند النقلة هذا ليس بصحيح بل هو ثقة عند النقلة انتهى كذا فى التعليق الممجد . قوله ( والعمل على هذا عند أهل العلم وهو قول الشافعى وأصحابنا ) وهو الحق والصواب وقد عرفت قول الإمام أبي حنيفة وما فيه من السلام .

باب ما جاء فى كراهية بيع الثمرة قبل أن يبدؤ صلاحها

قوله : ( حتى يزهر ) يقال زها النخل يزهر إذا ظهرت ثمرته ، وأزهى يزهر إذا احمر أو اصفر وقيل هما بمعنى الاحمرار والاصفرار . منهم من أنكر يزهر .

١٢٤٥ — وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ  
 بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى يَبْيَضَّ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ . نَهَى الْبَائِعَ وَالْمَشْتَرِيَ .  
 وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ وَأَبِي  
 سَعِيدٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ . حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ  
 عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ .  
 كَرِهُوا بَيْعَ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
 وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

ومنه من أنكر زهى . وفي صحيح البخارى فى حديث أنس : قلنا لأنس  
 ما زهوها ؟ قال تحمر أو تصفر . وقال الزيلعى فى نصب الرأية يستعمل زها  
 وأزهى ثلاثياً ورباعياً قال فى الصحاح : يقال زهى النخل يزهو إذا بدت فيه  
 الحمرة أو الصفرة . وأزهى لغة حكاه أبو زيد ولم يعرفها الأصمعى ووقع رباعياً  
 فى الصحيح وثلاثياً عند مسلم كلاهما من حديث أنس انتهى كلام الزيلعى .  
 ( حتى يبيض ) أى يشتد حبه ( ويأمن العاهة ) أى الآفة . والجملة من باب عطف  
 التفسير . قوله ( وفى الباب عن أنس ) أخرجه البخارى ومسلم ( وعائشة )  
 أخرجه الدارقطنى فى العلل بلفظ : نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة كذا  
 فى التلخيص ( وأبى هريرة ) أخرجه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه ( وابن  
 عباس ) أخرجه الدارقطنى بلفظ : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يباع ثمر  
 حتى يطعم الحديث ( وجابر ) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود أبى ( سعيد )  
 لينظر من أخرجه ( وزيد بن ثابت ) أخرجه أبو داود وذكره البخارى تعليقاً  
 قوله ( حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ) . أخرجه الجماعة إلا البخارى  
 وابن ماجه . قوله ( والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم وغيرهم كرهوا بيع الثمار قبل بدو صلاحها . وهو قول الشافعى وأحمد  
 وإسحاق ) كذا قال الترمذى وقال الحافظ فى الفتح : قد اختلف فى ذلك على  
 أقوال . فقيل : يبطل مطلقاً . وهو قول ابن أبى ليلى والثورى ، وهم من نقل  
 الإجماع على البطلان . وقيل : يجوز مطلقاً ولو شرط التبقية . وهو قول يزيد  
 ابن أبى حبيب ، وهم من نقل الإجماع فيه أيضاً . وقيل : إن شرط القطع لم يبطل

١٢٤٦ — حدثنا الحسن بن علي الخلال . حدثنا أبو الوليد وعفان وسليمان بن حرب ، قالوا : حدثنا حماد بن سلمة عن حميد ، عن أنس ، « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنم حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد » . هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حماد بن سلمة .

وإلا بطل . وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك . وقيل : يصح إن لم يشترط التبقية ، والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلاً ، وهو قول أكثر الحنفية . وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه انتهى ما في الفتح . وقال الشوكاني في النيل : اعلم أن ظاهر أحاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل الصلاح ، وإن وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهي . ومن ادعى أن مجرد شرط القطع يصحح البيع قبل الصلاح فهو محتاج إلى دليل يصلح لتقييد أحاديث النهي ، ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة لها كما عرفت من أن أهل القول الأول يقولون بالبطلان مطلقاً . وقد عول المجوزون مع شرط القطع في الجواز على علل مستنبطة فجعلوها مقيدة للنهي وذلك بما لا يفيد من لم يسمح بمفارقة النصوص لمجرد خيالات عارضة وشبه واهية تنهار بأيسر تشكيك . فالحق ما قاله الأولون من عدم الجواز مطلقاً . وظاهر النصوص أيضاً أن البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء شرط البقاء أو لم يشترط لأن الشارع قد جعل النهي ممتداً إلى غاية بدو الصلاح : وما بعد الغاية مخالف لما قبلها . ومن ادعى أن شرط البقاء مفسد فعليه الدليل ولا ينفعه في المقام ماورد من النهي عن بيع وشرط لأنه يلزمه في تجويزه للبيع قبل الصلاح مع شرط القطع وهو بيع وشرط . وأيضاً ليس كل شرط في البيع منهياً عنه فإن اشتراط جابر بعد بيعه للجمل أن يكون له ظهره إلى المدينة قد صححه الشارع ، وهو شبيه بالشرط الذي نحن بصدده انتهى كلام الشوكاني . قوله ( حتى يسود ) بتشديد الدال أي يبدو صلاحه زاد مالك في الموطأ : فإنه إذا اسود ينجو عن المعاهة ( حتى يشتد ) اشتداد الحب قوته وصلابته قوله ( هذا حديث حسن غريب ) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وسكت عنه أبو داود وأقر المنذرى تحسين الترمذى .

## ١٦ - باب ما جاء في النهي عن بيع حبل الحبلَة

١٢٤٧ - حدثنا قتيبة . حدثنا حماد بن زَيْد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبلَة » . وفي الباب عن عبد الله بن عباس وأبي سعيد الخدري . حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم . وحبل الحبلَة نتاج المتاج . وهو بيع مفسوخ عند أهل العلم .

### باب ما جاء في النهي عن بيع حبل الحبلَة

بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول بسكون الموحدة ، وغلطه عياض وهو مصدر حبلت تحبل حبلا . والحبل جمع حابل مثل ظلمة وظالم ويحيى . تفسير حبل الحبلَة من الترمذى . قوله ( نهى عن بيع حبل الحبلَة ) كذا روى الترمذى الحديث بدون التفسير . ورواه البخارى ومسلم مع التفسير هكذا : نهى عن بيع حبل الحبلَة وكان يبعأ يتبايعه أهل الجاهلية . كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي فى بطنها . وأخرج البخارى فى صحيحه فى أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبلَة . وحبل الحبلَة ، أن تنتج الناقة ما فى بطنها ثم تحمل التى تنتج فنهام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر كذا فى الفتح . قوله ( وفى الباب عن عبد الله بن عباس ) أخرجه الطبرانى فى معجمه ذكره الزيلعى ( وأبى سعيد الخدري ) أخرجه ابن ماجه . قوله ( حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخارى ومسلم ، قوله ( وحبل الحبلَة نتاج المتاج ) أى أولاد الأولاد . اعلم أن الحبل الحبلَة تفسيران مشهورين : أحدهما - ما قال به مالك والشافعى وجماعة وهو أن يبيع بتمن إلى أن يلد ولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بتمن إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها . وبه جزم أبو إسحاق فى التنبيه فلم يشترط وضع حبل الولد وعلّة النهي على هذا التفسير الجهالة فى الأجل .

وَهُوَ مِنْ بَيُوعِ الْغَرَرِ . وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَثَابِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهَذَا أَصَحُّ .

### ١٧ - باب ما جاء في كراهية بيع الغرر

١٢٤٨ - حدثنا أبو كريب . حدثنا أبو أسامة ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :

وثانيهما - ما قال به أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذي، هو بيع ولد نتاج الدابة . وعلة النهي على هذا التفسير أنه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر . قال الحافظ : ورجح الأول لكونه موافقاً للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني . وقال ابن التين : محصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين ؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها . وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين ؟ فصارت أربعة أقوال انتهى . وقال النووي : التفسير الثاني أقرب إلى اللغة ، لكن الراوي وهو ابن عمر قد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف . ومذهب الشافعي ومحقق الأصوليين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر انتهى . ( وهو بيع مفسوخ ) أى ممنوع ومنهى عنه ( وهو من بيع الغرر ) هذا على تفسير الترمذي ، وأما على تفسير غير المذكور فعلة النهي جهالة الثمن .

### باب ما جاء في كراهية بيع الغرر

بفتح الغين المعجمة والراء الأولى أى ما لا يعلم عاقبته من الخطر الذى لا يدري أ يكون أم لا : كبيع الآبق ، والطير فى الهواء ، والسماك فى الماء ، والغائب المجهول . ويحمله أن يكون المعقود عليه مجهولاً أو معجوزاً عنه بما انطوى بعينه من غر الثوب أى طيه أو من الغرة بالكسر أى الغفلة أو من الغرور . قوله

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ وَبَيْعِ الْحَصَاةِ . وَفِي  
الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسٍ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ

( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ) قال النووي : النهى عن  
بيع الغرر أصل عظيم من أصول كتاب البيوع ، ويدخل فيه مسائل كثيرة  
غير منحصرة كببيع الأبق والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم  
ملك البائع عليه ، وبيع السمك في الماء الكثير ، والابن في الضرع ، وبيع الحمل  
في البطن ، وبيع بعض الصبرة مبهما ، وبيع ثوب من أثواب . وشاة من شياه ،  
ونظائر ذلك . وكل هذا بيع باطل لأنه غرر من غير حاجة . وقد يحتمل بعض  
الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة ، كالجهل بأساس الدار وكذا إذا باع الشاة الحامل  
والق في ضرعها ابن فإنه يصح البيع لأن الأساس تابع للظاهر من الدار . ولأن  
الحاجة تدعو إليه فإنه لا يمكن رؤيته . وكذا القول في حمل الشاة ولبنها ، وكذلك  
أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير . منها أنهم أجمعوا على صحة بيع  
الجبنة المحشوة وإن لم ير حشوها ولو بيع حشوها بغيره لم يجوز ، وأجمعوا على  
جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون ثلاثين  
يوماً وقد يكون تسعة وعشرين . وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع  
اختلاف الناس في استعماله الماء وفي قدر مكثهم . قال العلماء : مدار البطلان بسبب  
الغرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه ، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب  
الغرر ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة ، وكان الغرر حقير أجاز البيع وإلا فلا .  
واعلم أن بيع الملامسة وبيع المنابذة وبيع حبل الحبل وبيع الحصاة وعسب  
الفحل وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهى عن  
بيع الغرر ، واسكن أفردت بالذكر ونهى عنها لكونها من بيعات الجاهلية  
المشهورة انتهى كلام النووي . ( وبيع الحصاة ) فيه ثلاث تأويلات :

أحدها - أن يقول بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها .  
أوبعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه الحصاة . والثاني - أن يقول بعتك  
على أنك بالخيار إلى أن أرى بهذه الحصاة . والثالث أن يجعل نفس الرمي بالحصاة  
بيعاً فيقول إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو بيع منك بكذا ، قاله النووي .  
قوله ( وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأنس ) أما حديث ابن

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .  
كَرَهُوا بَيْعَ الْغَرَرِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَمِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ بَيْعُ السَّمَكِ  
فِي الْمَاءِ . وَبَيْعُ الْعِمْدِ الْآبِقِ . وَبَيْعُ الطَّيْرِ فِي السَّمَاءِ . وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ  
الْبُيُوعِ . وَمَعْنَى بَيْعِ الْحَصَاةِ ، أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي : إِذَا نَبَذْتُ  
إِلَيْكَ بِالْحَصَاةِ ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ . وَهُوَ يُشَبِّهُ بَيْعَ  
الْمُنَابَذَةِ . وَكَانَ هَذَا مِنْ بُيُوعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ .

عمر فأخرجه البيهقي وابن حبان . قال الحافظ : إسناده حسن . وأما حديث ابن  
عباس فأخرجه ابن ماجه وأحمد . وأما حديث أبي سعيد فأخرجه ابن ماجه .  
وأما حديث أنس فأخرجه أبو يعلى . وفي الباب أيضاً عن سهل بن سعد عند  
الدارقطني والطبراني . وعن علي عند أحمد وأبو داود . وفي الباب أحاديث أخرى  
ذكرها الحافظ في التلخيص ، والمعنى في شرح البخاري . قوله (حديث أبي هريرة  
حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة إلا البخاري . قوله (قال الشافعي : ومن  
بيع الغرر بيع السمك في الماء) قال العراقي : وهو فيما إذا كان السمك في ماء كثير  
بحيث لا يمكن تحصيله منه وكذا إذا كان يمكن تحصيله منه ولكن بمشقة شديدة .  
وأما إذا كان في ماء يسير بحيث يمكن تحصيله منه وكذا إذا كان يمكن تحصيله منه  
بغير مشقة فإنه يصح لأنه مقدور على تحصيله وتسليمه ، وهذا كله إذا كان مرئياً  
في الماء القليل ، بأن يكون الماء صافياً ، فأما إذا لم يكن مرئياً بأن يكون كدراً  
فإنه لا يصح بلا خلاف . انتهى كلام العراقي . قوله (ومعنى بيع الحصاة أن يقول  
البائع للمشتري : إذا نبذت الخ) وقع هذا التفسير في رواية البزار ، قال الحافظ  
في التلخيص : وللبزار من طريق حفص بن عاصم عنه يعني عن أبي هريرة نهي  
عن بيع الحصاة يعني إذا قذف الحصاة فقد وجب البيع انتهى . (وهو) أي بيع  
الحصاة (يشبهه) من الإشباه أي يشابه (بيع المنابذة) هو أن ينبذ الرجل إلى  
الرجل بثوبه وينبذ الآخر بثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض ،  
ويأتي باقي الكلام في بيع المنابذة في بابها .

## ١٨ - بابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ

١٢٤٩ - حَدَّثَنَا هَفَّاذٌ . حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَالْعَمَلُ عَلَى إِهَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ فُسِّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا : بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ ، أَنْ يَقُولَ : أَيْبِعُكَ هَذَا الثَّوبَ بِنَقْدٍ بَعِشْرَةٍ ، وَبِنَسِيئَةٍ بَعِشْرَيْنِ ، وَلَا يُفَارِقُهُ عَلَى أَحَدِ الْبَيْعَتَيْنِ ، فَإِذَا فَارَقَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَتِ الْعَقْدَةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

### باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعه

قوله : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعه ) أى صفقة واحدة وعقد واحد ويأتى تفسير هذا عن المصنف . قوله ( وفى الباب عن عبد الله ابن عمرو وابن عمر وابن مسعود ) قال الحافظ فى التلخيص حديث ابن مسعود رواه أحمد من طريق عبد الرحمن ابنه عنه بلفظ : نهى عن صفقتين فى صفقة . وحديث ابن عمر رواه ابن عبد البر مثله وحديث ابن عمرو رواه الدارقطنى فى أثناء حديث انتهى . قوله ( وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ) قال الحافظ فى بلوغ المرام : رواه أحمد والنسائى وصححه الترمذى وابن حبان ولأبى داود : من باع بيعتين فله أوكسهما أو الربا انتهى . قال الشوكانى فى النيل : وأخرجه أيضاً الشافعى ومالك فى بلاغانه . قوله ( وقد فسر بعض أهل العلم قالوا : بيعتين فى بيعه أن يقول أبيعك هذا الثوب بنقد بعشرة وبنسيئة بعشرين ولا يفارقه على أحد البيعتين ) قال فى شرح السنة بعد ذكر هذا التفسير : هو فاسد عند أكثر أهل العلم لأنه لا يدرى أيهما جعل الثمن انتهى . وقال فى النيل : والعلة فى تحريم بيعتين فى بيعه عدم استقرار الثمن فى صورة بيع الشئ الواحد بشئين انتهى . ( فإذا فارقه على أحدهما فلا بأس إذا كانت العقدة على واحد منهما ) بأن قال البائع :

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمِنْ مَعْنَى مَا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، أَنْ يَقُولَ: أُبِيعُكَ دَارِي هَذِهِ بِكَذَا. عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي غُلَامُكَ بِكَذَا. فَإِذَا وَجِبَ لِي غُلَامُكَ وَجِبَتْ لَكَ دَارِي. وَهَذَا تَفَارُقٌ عَنْ بَيْعٍ بغيرِ ثَمَنِ مَعْلُومٍ، وَلَا يَذَرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَتُهُ.

أُبِيعُكَ هذا الثوب بنقد بعشرة وبنسيئة بعشرين . فقال المشتري : اشتريته بنقد بعشرة ثم نقد عشرة دراهم ، فقد صح هذا البيع . وكذلك إذا قال المشتري اشتريته بنسيئة بعشرين ، وفارق البائع على هذا صح البيع لأنه لم يفارقه على إيهام وعدم استقرار الثمن ، بل فارقه على واحد معين منهما : وهذا التفسير قد رواه الإمام أحمد في روايته عن سماك ، ففي المنتقى عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة . قال سماك هو الرجل يبيع البسيع فيقول هو بنسأ بكذا ، وهو بنقد بكذا وكذا ، قال الشوكاني في النيل قوله : من باع بيعتين فيبيعة ففسره سماك بما رواه المصنف يعني صاحب المنتقى عن أحمد عنه ، وقد وافقه على مثل ذلك الشافعي فقال بأن يقول بعثك بألف نقداً أو ألفين إلى سنة ، فخذ أيهما شئت أنت ، وشئت أنا . ونقل ابن الرفعة عن القاضي أن المسألة مفروضة على أنه قبل على الإيهام ، أما لو قال قبلت بألف نقد أو بألفين بالنسيئة صح ذلك انتهى . وقد فسر الشافعي بتفسير آخر وهو ما ذكره الترمذي بقوله ( قال الشافعي : ومن معنى ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعتين أن يقول أبيعك داري هذه بكذا على أن تبيعني غلامك بكذا . فإذا وجب لي غلامك وجبت لك داري ، وهذا تفارق عن بيع بغير ثمن معلوم ، ولا يذري كل واحد منهما على ما وقعت عليه صفقته ) قال في المرقاة بعد ذكر هذا التفسير : هذا أيضاً فاسد لأنه يبيع وشرط ، ولأنه يؤدي إلى جهالة الثمن لأن الوفاء ببيع الجارية لا يجب . وقد جعله من الثمن وليس له قيمة فهو شرط لا يلزم ، وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير ما بقي من المبيع في مقابلة الثاني مجهولاً انتهى . وقال في النيل والعملة في تحرير هذه الصورة التعليق بالشرط المستقبل انتهى . واعلم أنه قد فسر البيعتان

في بيعة بتفسير آخر وهو أن يسلفه ديناراً في قفيز حنطة إلى شهر فلما حل الأجل وطأ به بالحنطة قال بعني القفيز الذي لك على إلى شهرين بقفيزين ، فصار ذلك بيعتين في بيعة ، لأن البيع الثاني قد دخل على الأول فيرد إليه أو كسهما وهو الأول . كذا في شرح السنن لابن رسلان ؛ فقد فسر حديث أبي هريرة المذكور بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة . بثلاثة تفاسير فاحفظها ، ثم اعلم أن الحديث أبي هريرة هذا رواية أخرى رواها أبو داود في سننه بلفظ : من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا . قال الشوكاني في النيل : محمد بن عمرو بن علقمة وقد تكلم فيه غير واحد . قال المنذرى : والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الأنصاري أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة . انتهى ما في النيل . قلت : وقد تفرد هو بهذا اللفظ وقد روى هذا الحديث عن عدة من الصحابة رضى الله عنهم من طرق ليس في واحد منها هذا اللفظ . فالظاهر أن هذه الرواية بهذا اللفظ ليست صالحة للاحتجاج والله تعالى أعلم . قال الشوكاني في شرح هذه الرواية ما لفظه : قوله فله أو كسهما أى أنقصهما . قال الخطابي : لا أعلم أحداً قال بظاهر الحديث وصحح البيهقي وأوكس الثخين إلا ما حكى عن الأوزاعي ، وهو مذهب فاسد انتهى . قال الشوكاني : ولا يخفى أن ما قاله هو ظاهر الحديث : لأن الحكم له بالأوكس يستلزم صحة البيع به . ومعنى قوله أو الربا يعني أو يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم إذ لم يأخذ الأوكس بل أخذ الأكثر . قال وذلك ظاهر في التفسير المنذرى ذكره ابن رسلان . وأما في التفسير الذي ذكره أحمد عن سهاك وذكره الشافعي ففيه متمسك لمن قال : يحرم بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء . وقد ذهب إلى ذلك زين العابدين علي بن الحسين ، والناصر والمنصور بالله والهادية والإمام يحيى . وقالت الشافعية والحنفية وزيد بن علي ، والمؤيد بالله والجمهور : إنه يجوز لعموم الأدلة القاضية بجوازه ، وهو الظاهر لأن ذلك المتمسك هو الرواية الأولى من حديث أبي هريرة يعني التي رواها أبو داود . وقد ذكرنا لفظها آنفاً وقد عرفت ما في رايها من المقال . ومع ذلك المشهور عنه اللفظ الذي رواه غيره وهو النهي عن بيعتين في بيعة ، ولا حجة فيه على المطلوب . ولو سلمنا أن تلك الرواية التي تفرد بها ذلك الراوى صالحة للاحتجاج لسكان احتمالها لتفسير خارج عن محل النزاع - كما سلف

## ١٩ - بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

١٢٥٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، عَنْ يُونُسَ

ابنِ مَاهَكَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي ، أَتَبَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ ثُمَّ أُبِيعُهُ ؟ قَالَ « لَا تَبِيعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ » .

١٢٥١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ،

عن ابنِ رسلانٍ قاضٍ في الاستدلالِ بها على المتنازعِ فيه ، على أن غايةَ ما فيها الدلالةُ على المنعِ من البيعِ إذا وقعَ على الصورةِ ، وهي أن يقولَ نقداً بكذا ونسيئةً بكذا ، لا إذا قال من أولِ الأمرِ نسيئةً بكذا فقط ، وكان أكثرُ من سعرِ يومه مع أن المتمسكين بهذه الروايةِ يمتنعون من هذه الصورةِ ، ولا يدلُّ الحديثُ على ذلك . فالدليلُ أخصُّ من الدعوى . قال : وقد جمعنا رسالةً في هذه المسألةِ وسميناها شفاءَ الغللِ في حكمِ زيادةِ الثمنِ لمجردِ الاجلِ . وحققتها تحقيقاً لم نسبق إليه انتهى كلامُ الشوكاني .

## بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

قوله : ( أبتاع له من السوق ) بتقديرِ همزة الاستفهامِ أي أأشترى له من السوق ؟ وفي روايةِ أبي داود : أفأبتاع له من السوق ؟ ( ثم أبيعهُ ) لم يقع هذا اللفظُ في روايةِ أبي داود ولا في روايةِ النسائي ولا في روايةِ ابنِ ماجه . والظاهر أنه ليس على معناه الحقيقي ، بل المراد منه التسليم . ومقصودُ السائلِ أنه هل يبيع ما ليس عنده ثم يشتريه من السوق ثم يملكه للبشرى الذي اشترى له منه ( قال لا يبيع ما ليس عندك ) أي شيئاً ليس في ملكك حال العقد . في شرح السنة هذا في بيوعِ الأعيان دونِ بيعِ الصفات فلذا قيل السلمُ في شيء موصوفٍ عام الوجود عند المحل المشروط يجوز ، وإن لم يكن في ملكه حال العقد . وفي معنى ما ليس عنده في الفسادِ بيعُ العبدِ الآبقِ ، وبيعُ المبيعِ قبل القبض وفي معناه بيعُ مالٍ غيره بغيرِ إذنه لأنه لا يدري هل يجيز ما لملكه أم لا ، وبه قال الشافعي رحمه الله . وقال جماعة : يكون العقدُ موقوفاً على إجازة المالك . وهو قول مالك وأصحابِ وأبو حنيفة

عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ « نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ .

١٢٥٢ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ ، حَتَّى ذَكَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ . وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ . وَلَا رِبْحٌ مَالٌ يَضْمَنُ » .

وَأَحْمَدُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . قَوْلُهُ ( أَنْ أُبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي ) فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ : لَا تَبِعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ مَا لَيْسَ فِي مَالِكَ الْإِنْسَانِ وَلَا دَاخِلًا تَحْتَ مَقْدَرَتِهِ . وَقَدْ اسْتَفْتَى مِنْ ذَلِكَ السَّلْمُ فَتَسَكُونُ أَدْلَةٌ جَوَازُهُ مَخْصُصَةٌ لِهَذَا الْعُمُومِ . قَوْلُهُ ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ وَنَقَلَ الْمُتَنَزِّدِيُّ تَحْسِينَ التِّرْمِذِيُّ وَأَقْرَهُ . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ) وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ ( لَا يَحِلُّ سَلَفٌ ) بِفَتْحَتَيْنِ ( وَبَيْعٌ ) أَيْ مَعَهُ يَعْنِي مَعَ السَّلَفِ بَأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَشْرُوطًا فِي الْآخِرِ قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ : السَّلَفُ يَطْلُقُ عَلَى السَّلْمِ وَالْقَرْضِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا شَرْطُ الْقَارِضِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيْ لَا يَحِلُّ بَيْعٌ مَعَ شَرْطِ سَلَفٍ بَأَنْ يَقُولَ مِثْلًا : بَعْتُكَ هَذَا الثَّوبَ بِعَشْرَةِ عَلَى أَنْ تَقْرَضَنِي عَشْرَةَ ، نَفَى الْحُلَّ الْإِلْزَامَ لِلصَّحَّةِ ، لِيَدُلَّ عَلَى الْفَسَادِ مِنْ طَرِيقِ الْمَلَاظِمَةِ . وَقِيلَ هُوَ أَنْ يَقْرَضَهُ قَرْضًا وَيَبِيعَ مِنْهُ شَيْئًا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيمَتِهِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ لِأَنْ قَرْضُهُ رُوحٌ مَتَاعُهُ هَذَا الثَّمَنُ ، وَكُلُّ قَرْضٍ جَرِ نَفْعًا فَهُوَ حَرَامٌ . ( وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ) فَسَّرَ بِالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ أَوَّلًا لِلْبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ . وَيَأْتِي تَفْسِيرُ آخَرٍ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ( وَلَا رِبْحٌ مَالٌ يَضْمَنُ ) يُرِيدُ بِهِ الرِّبْحُ الْحَاصِلُ مِنْ بَيْعِ مَا اشْتَرَاهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ ، وَيَنْتَقِلُ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ إِلَى ضَمَانِهِ ، فَإِنْ يَبِيعُهُ قَائِدًا . وَفِي شَرْحِ السَّنَةِ قِيلَ : مَعْنَاهُ أَنْ الرِّبْحَ فِي كُلِّ شَيْءٍ لِنَمَا يَحِلُّ أَنْ لَوْ كَانَ الْخُسْرَانُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخُسْرَانُ عَلَيْهِ كَالْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ إِذَا تَلَفَ ، فَإِنْ ضَمَانُهُ عَلَى الْبَائِعِ . وَلَا يَحِلُّ لِلشَّارِئِ أَنْ يَسْتَرِدَّ مَنَافِعَهُ الَّتِي انْتَفَعَ بِهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْقَبْضِ ، لِأَنَّ الْمُبِيعَ لَمْ يَدْخُلْ بِالْقَبْضِ فِي ضَمَانِ

وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : مَا مَعْنَى نَهْيِهِ عَنْ سَلْفٍ وَبَيْعٍ ؟  
قَالَ : أَنْ يَكُونَ يُقْرِضُهُ قَرْضًا ثُمَّ يَبَايَعُهُ بَيْعًا يَزْدَادُ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
يَكُونَ يُسَلِّفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ فَيَقُولُ : إِنْ لَمْ يَنْتَهِيَا عَنْكَ فَهُوَ بَيْعٌ عَلَيْكَ .  
قَالَ إِسْحَاقُ كَمَا قَالَ قُلْتُ لِأَحْمَدَ : وَعَنْ بَيْعِ مَا لَمْ تَضْمَنْ ؟ قَالَ : لَا يَكُونُ  
عِنْدِي إِلَّا فِي الطَّعَامِ يَعْنِي مَا لَمْ تَقْبِضْ . قَالَ إِسْحَاقُ : كَمَا قَالَ ، فِي كُلِّ مَا يَكَالُ

المشتري ، فلا يحل له ربح المبيع قبل القبض . ( ولا يبيع ما ليس عندك ) تقدم معناه  
قوله ( وهذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه أبو داود والذسائي وابن ماجه قال  
المنذرى بعد نقل تصحيح الترمذى : ويشبه أن يكون صحيحاً لتصريحه بذكر عبدالله  
ابن عمرو ويكون مذهبه فى الامتناع بحديث عمرو بن شعيب إنما هو الشك فى  
إسناده لجواز أن يكون الضمير عائداً على محمد بن عبدالله بن عمرو فإذا صح بذكر  
عبد الله بن عمرو انتهى ذلك انتهى . قوله ( قال إسحاق بن منصور ) بن بهرام  
الكروسيج أبو يعقوب النخعي المروزي ثقة ثبت من الحادية عشرة روى عنه الجماعة  
سوى أبى داود وتقليد لأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ، ويحيى بن معين وله عنهم  
مسائل كذا فى التقريب وتهذيب التهذيب . ( ثم يبايعه ببيعاً يزداد عليه ) يعنى  
يبيع منه شيئاً بأكثر من قيمته ( ويحتمل أن يكون يساف ) أى يقرض ( إليه  
فى شيء ) يعنى قرضه دراهم أو دنانير وأخذ منه شيئاً ( فيقول إن لم ينتهيا عندك )  
أى لم ينتهيا ولم يتيسر لك رد الدراهم أو الدنانير ( فهو بيع عليك ) يعنى فذلك  
الشيء الذى أخذت منك يكون مبيعاً منك بعوض تلك الدراهم أو الدنانير ( قال  
إسحاق كما قال ) المراد من إسحاق هذا إسحاق بن راهويه ، والضمير فى قال راجع  
إلى أحمد بن حنبل أى قال إسحاق بن راهويه كما قال أحمد بن حنبل فى بيان معنى  
نهى عن سلف وبيع ( قلت لأحمد وعن بيع ما لم تضمن ) أى سأله عن معنى  
بيع ما لم يضمن ( قال ) أى أحمد بن حنبل ( لا يكون عندى إلا فى الطعام ) أى  
النهى عن بيع ما لم تضمن ليس على عموم بل هو مخصوص بالطعام ( يعنى لم  
تقبض ) هذا تفسير لقوله لم تضمن ( قال إسحاق ) هو ابن راهويه ( كما قال )

أَوْ يُوزَنَ . قَالَ أَحْمَدُ : وَإِذَا قَالَ أَيْبُكُمْ هَذَا الثَّوْبَ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ وَقَصَّارَتُهُ . فَهَذَا مِنْ نَحْوِ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ . وَإِذَا قَالَ : أَيْبُكُمْ ، وَعَلَى خِيَاطَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ . أَوْ قَالَ أَيْبُكُمْ وَعَلَى قَصَّارَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ . إِنَّمَا هَذَا شَرْطٌ وَاحِدٌ . قَالَ إِسْحَاقُ : كَمَا قَالَ .

حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ . وَرَوَى أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَأَبُو بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ . وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَوْفٌ وَهَشَامُ بْنُ حُسَّانَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ . إِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ . عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ هَكَذَا .

أَيُّ أَحْمَدُ قَوْلُهُ ( فَهَذَا مِنْ نَحْوِ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ ) ، أَيْ فَلَا يَجُوزُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ ( وَإِذَا قَالَ أَيْبُكُمْ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَوْ قَالَ أَيْبُكُمْ وَعَلَى قَصَّارَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ) إِنَّمَا هَذَا الشَّرْطُ وَاحِدٌ ( أَيْ فَيَجُوزُ لِمَفْهُومِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ . وَكَلَامُ التِّرْمِذِيِّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَيْعَ بِشَرْطَيْنِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَحْمَدَ ، وَالْبَيْعُ بِشَرْطٍ يَجُوزُ عِنْدَهُ . قَالَ فِي مَجْمَعِ الْبَحَارِ : لَا فَرْقَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فِي الْبَيْعِ بِشَرْطٍ أَوْ شَرْطَيْنِ . وَفَرَقَ أَحْمَدُ بظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنْتَهَى . قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَقِّ الدَّهْلَوِيُّ فِي الْمُلْعَمَاتِ : التَّقْيِيدُ بِشَرْطَيْنِ وَقَعَ اتِّفَاقًا وَعَادَةً وَبِالشَّرْطِ الْوَاحِدِ أَيْضًا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ بَيْعٍ وَشَرْطٍ أَنْتَهَى . وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي النَّيْلِ : وَقَدْ أَخَذَ بظَاهِرِ الْحَدِيثِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فَقَالَ : إِنْ شَرْطٌ فِي الْبَيْعِ شَرْطًا وَاحِدًا صَحَّ ، وَإِنْ شَرْطَ شَرْطَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لَمْ يَصَحَّ . وَمِزْجُ الْأَكْثَرِ ، عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنِ الشَّرْطِ وَالشَّرْطَيْنِ . وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ مَا فِيهِ شَرْطَانِ أَنْتَهَى . قُلْتُ : حَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ بَيْعٍ وَشَرْطٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَالْحَاكِمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنِ بَيْعٍ وَشَرْطٍ ، أَوْ رَدَّهُ فِي قِصَّةٍ . كَذَا

١٢٥٣ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالَ وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُ  
وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ،  
عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ حَكِيمٍ قَالَ :  
نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُبَيِّعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي .

وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ،  
عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ( عَنْ يُوسُفَ  
ابْنِ مَاهَكَ ) .

وَرِوَايَةُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَصَحُّ .

وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ ،  
عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِصْمَةَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ،  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .  
كَرِهُوا أَنْ يَبْيِعَ الرَّجُلُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ .

في الدراية للحافظ ابن حجر . وقال الحافظ الزيلعي بعد ذكره بالقصة : قال ابن القطان  
وعلمته ضعف أبي حنيفة في الحديث انتهى . ( قال إسحاق كما قال ) أي كما قال  
أحمد قوله ( حديث حكيم بن حزام حديث حسن ) الظاهر أنه تكرر قوله ( وقد  
روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث عن يعلى بن حكيم عن يوسف بن ماهك  
عن عبد الله بن عاصمة عن حكيم بن حزام الخ ) . قال الحافظ في التلخيص : وزعم  
عبد الحق أن عبد الله بن عاصمة ضعيف جداً ولم يتعقبه ابن القطان بل نقل عن  
ابن حزم أنه قال هو مجهول وهو جرح مردود فقد روى عنه ثلاثة ، واحتج به النسائي  
انتهى . وقال فيه : وصرح همام عن يحيى بن أبي كثير أن يعلى بن حكيم حدثه  
أن يوسف حدثه أن حكيم بن حزام حدثه انتهى .

## ٢٠ - باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته

١٢٥٤ - حدثنا محمد بن بشار . حدثنا عبد الرحمن بن مهدي . حدثنا سفيان وشعبة ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته » .

هذا حديث حسن صحيح . لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر . والعمل على الحديث عند أهل العلم . وقد روى يحيى بن سليم هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه نهى عن بيع الولاء وهبته . وهو وهم : وهم فيه يحيى بن سليم . وقد روى عبد الوهاب الثقفي وعبد الله بن نمير وغير واحد عن عبيد الله بن عمر ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا أصح من حديث يحيى بن سليم .

### باب ما جاء في كراهية بيع الولاء وهبته

الولاء بالفتح والمد حق ميراث المعتق من المعتق بالفتح . قوله ( نهى عن بيع الولاء ) بفتح الواو والمد . قال في النهاية : يعنى ولأه العتق وهو إذا مات المعتق ورثه معتقه أو ورثة معتقه كانت العرب تبيعه وتهبه فنهى عنه لأن الولاء كالغيب فلا يزول بالإزالة انتهى . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه الشيخان قوله ( والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ) قال النووي في شرح مسلم : في الحديث تحريم بيع الولاء وهبته وإنهما لا يصحان ، وأنه لا يقتل الولاء عن مستحقه بل هو لحمه كاحمة النسب . وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف . وأجاز بعض السلف نقله ولعلمهم لم يبلغهم الحديث انتهى . قوله ( وهو وهم ) أى ذكر نافع بين عبيد الله بن عمر وابن عمر ( وهم فيه يحيى بن سليم ) فإنه قد خالف غير واحد من الثقات الحفاظ فإنهم يذكرون بينهما عبد الله بن دينار . ويحيى بن سليم هذا هو الطائفي نزىل مكة صدوق سيء الحفظ . قاله الحافظ في

## ٢١ - باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

١٢٥٥ - حدثنا محمد بن مثنى أبو موسى ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن حماد بن سلمة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » .

قال : وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر . حديث سمرة حديث حسن صحيح . وسامع الحسن من سمرة صحيح . هكذا قال علي ابن المديني وغيره . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ،

التقريب . وقال الخزرجي في الخلاصة وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي إلا في عبيد الله بن عمر . وقال أبو حاتم محل الصدق ولم يكن بالحافظ ولا يحتج به . قال الخزرجي : احتج به ع وله في خ فرد حديث انتهى .

## باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

قوله : ( نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ) بفتح النون وكسر الهمزة . قال في القاموس : نأته البيع وأنأته بعتة بنسبة بالضم ونسبة كاخرة . وقال في مجمع البحار : فيه ثلاث لغات نسيئة بوزن كريمة وبالادغام وبجذف الهمزة وكسر النون انتهى . قوله ( وفي الباب عن ابن عباس أخرجه البزار والطحاوي وابن حبان والدارقطني بنحو حديث سمرة : قال الحافظ في الفتح . ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، فرجح البخاري وغير واحد إرساله انتهى . ( وجابر ) أخرجه الترمذي وغيره قال الحافظ وإسناده ابن ( وابن عمر ) أخرجه الطحاوي والطبراني . قوله ( حديث سمرة حديث حسن صحيح ) قال الحافظ : ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في سماع الحسن عن سمرة . قوله ( وسامع الحسن من سمرة صحيح ) هكذا ( قال علي بن المديني وغيره ) سيأتي الكلام فيه في باب اختلاب المواشي بغير إذن الأرباب ، قوله ( والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الخ ) كذا قال الترمذي ، قال الشوكاني في النيل : ذهب الجمهور إلى جواز بيع الحيوان

وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وأهل الكوفة ، وبه يقولُ أَحْمَدُ وَقَدْ رَخَّصَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ  
الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ .

١٢٥٦ — حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَارِثِ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

نُمَيْرٍ ، عَنْ الْحُجَّاجِ ( وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ ) عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ ، عَنْ جَابِرِ

بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً مَتَفَاضِلًا مطلقًا . وشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من ذلك  
مطلقاً مع النسيئة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين انتهى . قوله  
( وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وأهل الكوفة وبه يقول أحمد ) واستدلوا بأحاديث  
الباب وفي الباب روايات موقوفة فأخرج عبد الرزاق من طريق ابن المسيب عن  
علي بن أبي طالب أنه كره بيعهم نسيئة . وروى ابن أبي شيبة عنه نحوه ،  
وعن ابن عمر عبد الرزاق وابن أبي شيبة أنه سئل عن بيعهم ببيعهم فكرهه  
( وقد رخص بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم  
في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهو قول الشافعي وإسحاق ) واستدلوا  
بحديث عبد الله بن عمرو ، قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن أبعث جيشاً على إبل كانت عندي قال فحملت الناس عليها حتى نفدت الإبل  
وبقيت بقية من الناس . قال فقلت يا رسول الله الإبل قد نفدت وقد بقيت بقية  
من الناس لا ظهر لهم . فقال لي ابتع عليهما إبلاً بقلائن من إبل الصدقة إلى محلها  
حتى تنفذ هذا البعث . قال وكنت أبتاع البعير بقلوصين وثلاث قلائن من إبل  
الصدقة إلى محلها حتى نفدت ذلك البعث فلما جاءت إبل الصدقة أداها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد وأبو داود . قال الشوكاني في النيل : في إسناده  
محمد بن إسحاق وفيه مقال معروف . وقوى الحافظ في الفتح إسناده ، وقال الخطابي  
في إسناده مقال وأعله يعني من أجل محمد بن إسحاق ، ولكن قد رواه البيهقي في  
سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وأجابوا عن حديث سمرة  
بما فيه من المقال . وقال الشافعي : المراد به النسيئة من الطرفين لأن اللفظ يحتمل  
ذلك كما يحتمل النسيئة من طرف . وإذا كانت النسيئة من الطرفين فهي من بيع  
الكل بالكل وهو لا يصح عند الجميع . وأجاب المانعون عن حديث عبد الله  
بن عمرو المذكور بأنه منسوخ ولا يخفى أن النسخ لا يثبت إلا بعد تقرير تأخر

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْحَيَوَانُ ؛ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ ، لَا يَصْلُحُ نَسِيئًا . وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدَا يَدَيْ . » هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

## ٢٢ - بَابُ مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدَيْنِ

١٢٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : جَاءَ عَبْدُ فَبَّايَعِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْهَجْرَةِ . وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَبْدٌ . فَجَاءَ سَيِّدُهُ يُرِيدُهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « بِعْنِيهِ » فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ . ثُمَّ لَمْ يُبَاعِ أَحَدًا بَعْدُ ،

الناسخ ولم ينقل ذلك ، فلم يبق ههنا إلا الطلب لطريق الجمع إن أمكن ذلك . أو المصير إلى التعارض ، قيل وقد أمكن الجمع بما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على صحة إطلاق النسبة على بيع المعلوم بالمعوم . فإن ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح الشرع فذاك ؛ وإلا فلا شك أن أحاديث النهي وإن كان كل واحد منها لا يتخلو عن مقال لكنها تثبت من طريق ثلاثة من الصحابة : سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس . وبعضها يقوى بعضها فهي أرجح من حديث واحد غير غال من المقال . وهو حديث عبد الله ابن عمرو . ولا سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرة فإن ذلك مرجح آخر . وأيضاً قد تقرر في الأصول أن دليل التحريم أرجح من دليل الإباحة وهذا أيضاً مرجح ثالث ، كذا في النيل قوله ( الحيوان اثنين بواحدة لا يصلح نسيئاً ) تملك به من منع بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً نسيئاً . قوله ( هذا حديث حسن ) في سنده الحجاج بن أرطاة وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس . وروى هذا الحديث عن أبي الزبير بالنعنة .

## باب ما جاء في شراء العبد بالعبد

قوله ( فاشتراه بعبدين أسودين ) فيه دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلاً إذا كان بدأ بيد . وهذا بما لا خلاف فيه . وإنما الخلاف في بيع الحيوان

حَتَّى يَسْأَلَهُ « أَعْبَدُ هُوَ » . ؟ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ . حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ  
حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِعَبْدٍ  
بِعَبْدَيْنِ ، يَدَا بَيْدٍ . وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ نَسِيئًا .

٢٣ — بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْخَنْظَةَ بِالْخَنْظَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ

وَكِرَاهِيَةِ التَّمَاضُلِ فِيهِ

١٢٥٨ — حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ

خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلِ ، وَالْفِضَّةُ  
بِالْفِضَّةِ مِثْلًا بِمِثْلِ . وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلِ . وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ مِثْلًا بِمِثْلِ ،  
وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ مِثْلًا بِمِثْلِ . فَمَنْ زَادَ أَوْ  
ازْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى . يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ ، يَدَا بَيْدٍ .  
وَيَبِيعُوا الْبُرَّ بِالتَّمْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَا بَيْدٍ ، وَيَبِيعُوا الشَّعِيرَ بِالتَّمْرِ  
كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَا بَيْدٍ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ

بِالْحِجْرَانِ نَسِيئَةً . وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ )  
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى صَفِيَّةَ  
بِسَبْعَةِ أَرْوَاسٍ مِنْ دَحِيَّةِ السَّكَلِيِّ . قَوْلُهُ ( حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) .  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْخَنْظَةَ بِالْخَنْظَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ وَكَرَاهِيَةِ التَّمَاضُلِ فِيهِ

قَوْلُهُ : ( الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ) بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ يَبَاعُ وَبِالنَّصْبِ عَلَى تَقْدِيرِ يَبِيعُوا  
( فَمَنْ زَادَ ) أَيْ أَعْطَى الزِّيَادَةَ ( أَوْ ازْدَادَ ) أَيْ طَلَبَ الزِّيَادَةَ ( فَقَدْ أَرَبَى ) أَيْ أَوْقَعَ  
نَفْسَهُ فِي الرِّبَا ، وَقَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ أَيْ أَتَى الرِّبَا وَتَعَاطَاهُ . وَمَعْنَى اللَّفْظِ أَخَذَ أَكْثَرَ  
مِمَّا أَعْطَاهُ مِنْ رِبَا الشَّيْءِ يَرْبُو إِذَا زَادَ . ( يَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَا بَيْدٍ )  
أَيْ حَالًا مَقْبُوضًا فِي الْمَجْلَسِ قَبْلَ افْتِرَاقِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ . وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فَإِذَا  
اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَا بَيْدٍ . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ  
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ) مَرْفُوعًا بِلَفْظِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ،

وبلال . حديثُ عُبَادَةَ حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ « بَيَّعُوا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ » .

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ ، عَنْ عُبَادَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ خَالِدٌ : ( قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : بَيَّعُوا الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ ) فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . لَا يَرَوْنَ أَنَّ يُبَاعَ الْبُرُّ بِالْبُرِّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا بِمِثْلٍ . فَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « بَيَّعُوا الشَّعِيرَ بِالْبُرِّ كَيْفَ شِئْتُمْ ، يَدًا بِيَدٍ » وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ تُبَاعَ الْحَنْظَلَةُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ .

والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدًا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقال أربى . الأخذ والمعطى فيه سواء . أخرجه مسلم ( وأنى هريرة ) أخرجه مسلم ( وبلال ) أخرجه البزار في مسنده كذا في نصب الرأية . قوله ( حديث عبادة حديث حسن صحيح ) أخرجه الجماعة إلا البخاري . قوله ( وهو قول مالك بن أنس ) وهو قول الليث والأوزاعي . وحجتهم أن الحنظلة والشعير هما صنف واحد ( والقول الأول ) وهو أن الحنظلة والشعير صنفان يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً . وهو قول الجمهور ( أصح ) من القول الثاني . لأنه يدل على القول الأول ؛ قوله صلى الله عليه وسلم : ببيعوا البر بالشعير كيف شئتم . وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عمر عند البخاري وغيره : البر بالبر ربا إلا هاهنا . وهاهنا الشعير بالشعير ربا إلا هاهنا . وقال الحافظ في الفتح واستدل به على أن البر

## ٢٤ - باب مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ

١٢٥٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ . حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ . فَحَدَّثَنَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ( سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ مَاتَانِ ) يَقُولُ « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ . لَا يَشْفُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُ غَائِبًا بِنَاجِزٍ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَهَيْشَامٍ

والشعير صنفان . وهو قول الجمهور وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد انتهى .

## باب مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ

هو بيع الذهب بالفضة وبالعكس ، قاله العيني ، قوله ( انطلقت أنا وابن عمر إلى أبي سعيد ) وأخرجه مسلم من طريق الليث عن نافع أن ابن عمر قال لرجل من بني ليث : إن أبا سعيد الخدري يأثر هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : نافع فانطلق عبد الله وأنا معه والليث . حتى دخل على أبي سعيد الخدري فقال : إن هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل الحديث . فأشار أبو سعيد بأصبعيه إلى عينيه وأذنيه فقال : أبصرت عيني وأذنائي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الخ . ( لا تبيعوا الذهب بالذهب ) يدخل في الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد ووردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومغشوش . ونقل النووي تبعاً لغيره في ذلك الإجماع ( إلا مثل بمثل ) أي إلا حال كونها متماثلين أي متساويين ( والفضة بالفضة ) المراد بالفضة جميع أنواعها مضروبة وغير مضروبة ( لا يشف بفضه على بعض ) بصيغة المضارع المجهول من الإشفاف وهو التفضيل يقال شف الدرهم يشف إذا زاد وإذا نقص من الأضداد . وأسفه غيره يشفه كذا في عمدة القاري . ( ولا تبيعوا منه غائباً ) أي غير حاضر ( بناجز ) أي حاضر من النجز بالنون والجيم والزاي . قال الحافظ في الفتح أي مؤجلاً بحال والمراد

ابن عاصم والبراء وزيد بن أرقم وفضالة بن عبيد وأبي بكرة وابن عمر وأبي الدرداء وبلال . حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . إلا ما روى عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً أن يُباع الذهب بالذهب مُتفاضلاً ، والفضة بالفضة مُتفاضلاً ، إذا كان يداً بيد . وقال : إنما الربا في النسيئة . وكذلك روى عن بعض أصحابه شيء من هذا . وقد روى عن ابن عباس أنه رجع عن قوله حين حدثه أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم . والقول الأول أصح . والعمل على هذا عند أهل العلم وهو قول سُفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق . وروى عن ابن المبارك أنه قال : ليس في الصرف اختلاف .

بالغائب أعم من المؤجل كما لغائب عن المجلس مطلقاً ، مؤجلاً كان أو حالاً ، والناجز الحاضر لإنتهى . قوله ( وفي الباب من أبي بكر الخ ) قال الحافظ في التلخيص : وفي الباب عن عمر رضي الله عنه في الستة ، وعن علي في المستدرك ، وعن أبي هريرة في مسلم ، وعن أنس في الدارقطني ، وعن بلال في البزار وعن أبي بكرة متفق عليه . وعن ابن عمر في البيهقي وهو معلول لإنتهى . قلت : وحديث زيد بن أرقم والبزار مرفوعاً بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً . أخرجه في الصحيحين ، وأما أحاديث باقي الصحابة رضي الله عنهم فلم ينظر من أخرجهما ، قوله ( حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخاري ومسلم ، قوله ( والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم إلا ما روى عن ابن عباس الخ ) اعلم أن بيع الصرف له شرطان ، منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ، ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور . وخالف فيه ابن عمر ثم رجع وابن عباس واختلف في رجوعه وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوي سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان

١٢٦٠ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّلُ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : كُنْتُ أُبَيْعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ . فَأُبَيْعُ بِالْذَّنَانِيرِ . فَأَخَذَ مَكَانَهَا الْوَرَقَ وَأُبَيْعُ بِالْوَرَقِ فَأَخَذَ مَكَانَهَا الذَّنَانِيرَ . فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَوَجَدْتُهُ خَارِجًا مِنْ بَيْتِ حَفْصَةَ . فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ « لَا بَأْسَ بِهِ بِالْقِيَمَةِ »

ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عينا بعين يدا بيد . وكان يقول : إنما الربا في النسيئة . فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه : التمر بالتمر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد مثلاً بمثل فن زاد فهو ربا . فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه . فكان ينهى عنه أشد النهي . كذا قال الحافظ في فتح الباري . فإن قلت فما وجه التوقيف بين حديث أبي سعيد المذكور وبين حديث أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ربا إلا في النسيئة . أخرجه الشيخان وغيرهما : قلت : اختلفوا في الجمع بينهما فقيل : إن حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل : المعنى في قوله : لا ربا ؛ الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب : لا عالم في البلد إلا زيد . مع أن فيها علماء غيره وإنما القصد نفي الأكمل لا نفي الأصل . وأيضا فتنى تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة بالمنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم . وقال الطبري : معنى حديث أسامة لا ربا إلا في النسيئة إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيد ربا ، جمعا بينه وبين حديث أبي سعيد ذكره الحافظ . قوله ( بالبقيع ) بالموحدة والمراد به ببيع الغرقد ، فإنهم كانوا يقيمون السوق فيه قبل أن يتخذ مقبرة وروى النقيع بالنون وهو موضع قريب المدينة يستنقع فيه الماء أي يجتمع كذا في النهاية . ( فأبيع بالذنانير ) أي تارة ( فأخذ مكانها ) أي مكان الذنانير ( الورق ) أي الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء وبأسكانها على المشهور ويجوز فتحهما وقيل بكسر الواو المضروبة وفتحها المال ( وأبيع بالورق ) أي تارة أخرى ( فقال لا بأس به بالقيمة ) أي لا بأس أن تأخذ بدل الذنانير الورق وبالعكس بشرط التقابض في

هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سيماك بن حرب عن سعيد جبير عن ابن عمر. وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، موقوفاً. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم: أن لا بأس أن يقتضي الذهب من الورق، والورق من الذهب. وهو قول أحمد وإسحاق. وقد كره بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، ذلك.

١٢٦١ — حدثنا قتيبة. حدثنا الليث عن ابن شهاب، عن مالك ابن أوس بن الحدثان، أنه قال: أقبلت أقول: من يضطرف الدراهم؟

الجلس. وفي المشكاة فقال: لا بأس أن تأخذ بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء. قال ابن الملك أي شيء من علاقة الاستبدال وهو التقابض في المجلس في بيع النقد بالنقد ولو مع اختلاف الجنس انتهى. قال الطيبي رح: فإنما نكره أي لفظ شيء وأبهمه للعلم بالمراد وإن تقابض النقيدين في المجلس مما هو مشهور لا يلتبس على كل أحد كذا في المرقاة والضمير المنصوب في قوله أن تأخذها راجع إلى أحد النقيدين من الدراهم والدنانير على البديل كما ذكره الطيبي رحمه الله. قال الشوكاني في النيل: فيه دليل على جواز الاستبدال عن اثنين الذي في الذمة بغيره وظاهره أنهما غير حاضرين جميعاً بل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر انتهى قوله (هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سيماك الخ) وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم. قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم الخ) قال في النيل وهو محكي عن عمر وابنه عبد الله والحسن والحكم وطاؤس والزهرى ومالك والشافعى وأبى حنيفة والثورى والأوزاعى وأحمد وغيرهم. وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب وأحد قولى الشافعى أنه مكروه أى الاستبدال المذكور والحديث يرد عليهم. واختلف الأولون فمنهم من قال يشترط أن يكون بسعر يومها كما وقع في الحديث، وهو مذهب أحمد. وقال أبو حنيفة والشافعى أنه يجوز بسعر يومها وأعلى وأرخص وهو خلاف ما في الحديث من قوله بسعر يومها. وهو أخص من حديث: إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد. فينبى العام على الخاص. قوله: (عن مالك بن أوس بن الحدثان) بفتح المهملة والمثلثة، النصرى بالنون المدنى له رؤية وروى عن عمر (من يضطرف الدراهم) من

فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : أَرِنَا ذَهَبَكَ  
 ثُمَّ اثْنَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نَعْطِكَ وَرَقَّكَ . فَقَالَ عُمَرُ : كَلَّا ، وَاللَّهِ  
 لَنُعْطِيَنَّهُ وَرَقَهُ أَوْ لَنَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ . فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 قَالَ « الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ . وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ .  
 وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ . وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ » .  
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ  
 ( إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ) يَقُولُ يَدًا بِيَدٍ .

٢٥ — بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِيعِ النَّخْلِ بَعْدَ التَّائِبِ ، وَالْعَبْدِ وَلَهُ مَالٌ  
 ١٢٦٢ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ  
 سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :  
 « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ

الاصطراف وكال أصله بالتاء فأبدلت التاء بالطاء ( أَرِنَا ذَهَبَكَ ثُمَّ اثْنَيْنَا إِذَا جَاءَ  
 خَادِمُنَا ) وَفِي رَوَايَةِ مَالِكٍ فِي الْمَوْطِئِ : فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي ، وَأَخَذَ الذَّهَبَ  
 يَقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ . وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ طَلْحَةُ لظَنِّهِ جَوَازَ  
 ذَلِكَ كَسَائِرِ الْبُيُوعِ وَمَا كَانَ بَلْغُهُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ ( نَعْطِكَ وَرَقَّكَ ) الْوَرَقُ بِكَسْرِ رَاءٍ  
 وَيُسَكَّنُ وَبِكَسْرِ وَאוْ مَعَ سَكُونِ ، وَالرَّقَّةُ بِكَسْرِ رَاءٍ وَخَفَةِ قَافٍ ؛ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ  
 ( إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ) قَالَ النَّوَوِيُّ : فِيهِ لَفْظَانِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَالْمَدُّ أَفْصَحُ وَأَشْهُرُ وَأَصْلُهُ  
 هَاك فَاَبْدَلْتُ السَّكَافَ مِنَ الْمَدِّ وَمَعْنَاهُ : خَذْ هَذَا وَيَقُولُ لِصَاحِبِهِ مِثْلَهُ . قَوْلُهُ ( هَذَا  
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) أَخْرَجَتْهُ الْجَمَاعَةُ قَوْلُهُ ( وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ )  
 يَعْنِي عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ النَّاجِزِ بِالْغَائِبِ فِي الصَّرْفِ .

بَابُ مَا جَاءَ فِي ابْتِيعِ النَّخْلَ بَعْدَ التَّائِبِ وَالْعَبْدِ وَلَهُ مَالٌ  
 قَوْلُهُ ( مَنْ ابْتَاعَ ) أَيْ اشْتَرَى ( بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ مِنَ التَّائِبِ  
 وَهُوَ تَلْقِيحُ النَّخْلِ ، وَهُوَ أَنْ يَوْضَعَ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ لُحْلِ النَّخْلِ فِي طَلْعِ الْإِنْتِ إِذَا  
 انشَقَّ فَتَصْلُحُ ثَمَرَتُهُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى . ( فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ

المُبتاعُ . وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ  
 الْمُبْتَاعُ . وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ . حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .  
 هَكَذَا رَوَى مِنْ غَيْرٍ وَجْهٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،  
 عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَبَّرَ فَشَرَّهَا  
 لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ ، وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ ،  
 إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » . رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ فَشَرَّهَا لِلْبَائِعِ ،  
 إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » .

باع نخلا وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع .  
 وبدل بمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتكون للشري  
 وبذلك قال جمهور العلماء ، وغالهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقالا : تكون للبائع  
 قبل التأبير وبعده . وقال ابن أبي ليلى : تكون للشري مطلقا . وكلا الإطلاقين  
 مخالف لأحاديث الباب . وهذا إذا لم يقع شرط من المشتري بأنه اشترى الثمرة  
 ولا من البائع بأنه استثنى لنفسه الثمرة . فإن وقع ذلك كانت الثمرة للشارط من  
 غير فرق بين أن تكون مؤبرة أو غير مؤبرة . قال في الفتح : لا يشترط في التأبير  
 أن يؤبر أحد بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به . كذا في  
 النيل . ( إلا أن يشترط المبتاع ) أي المشتري بأن يقول : اشتريت النخلة  
 بشمرتها هذه ( وله مال ) قال القاري : اللام للاختصاص فإن العبد لملك له خلافا  
 للمالك . ( فماله ) بضم اللام ( للذي باعه ) أي باق على أصله وهو كونه ملسكا  
 للبائع قبل البيع . قاله القاري . وهذا على رأي من قال : إن العبد لملك له  
 قال في شرح السنة : فيه بيان أن العبد لملك له بحال ، فإن السيد لو ملكه لا يملك  
 لأنه مملوك . فلا يجوز أن يكون ملسكا كالبائمين . وقوله « وله مال » إضافة مجاز  
 لا إضافة ملك ، كما يضاف السرج إلى الفرس ، والإكاف إلى الحمار ، والغنم إلى  
 الراعي . يدل عليه أنه قال : فماله للبائع أضاف الملك إليه وإلى البائع في حالة  
 واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله ملسكا للآخرين في حالة واحدة .

رَوَى عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ، فَقَالَ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ . هَكَذَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ ، الْحَدِيثَيْنِ .

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا .

وَرَوَى عِكْرِمَةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ سَالِمٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَصَحُّ .

فثبت أن إضافة المال إلى العبد مجاز أى للاختصاص ، وإلى المولى حقيقة أى الملك . قال النووي رحمه الله : مذهب مالك والشافعى فى القديم أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه ، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط لظاهر الحديث . وقال الشافعى إن كان المال دراهم لم يحز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم . وكذا إن كان الدنانير أو الخنطة لم يحز بيعهما بذهب أو خنطة . وقال مالك : يجوز إن اشترطه المشتري وإن كان دراهم والثن دراهم لإطلاق الحديث كذا فى المرقاة . قال الشوكانى فى النيل : والظاهر القول الأول يعنى قول مالك لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضى أنه يملك ، وتأويله بأن المراد أن يكون شىء فى يد العبد من مال سيده وأضيف إلى العبد للاختصاص والاتفاح ، لا للملك كما يقال : الجمل للفرس خلاف الظاهر انتهى . قوله (وفى الباب عن جابر) لينظر من أخرجه . قوله (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وروى البخارى المعنى الأول وحده كذا فى المشكاة .

## ٢٦- باب مَا جَاءَ فِي الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا

١٢٦٣- حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْكُوفِيُّ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا أَوْ يَخْتَارَا » . قَالَ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا ابْتِئَاعَ بَيْعًا وَهُوَ قَاعِدٌ ، قَامَ لِيَجِيبَ لَهُ الْبَيْعُ .

### باب ما جاء البيعان بالخيار ( ما لم ينفرا )

البيعان بفتح الموحدة وتشديد التحتية البائع والمشتري . قوله ( البيعان بالخيار ) بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه ، والمراد بالخيار هنا خيار المجلس والبيع هو البائع أطلق على المشتري على سبيل التغليب . أو لأن كل واحد من اللفظين يطلق على الآخر . قال العراقي لم أر في شيء من طرق الحديث البائمان وإن كان أفظ البائع أشهر وأغلب من البيع وإنما استعملوا ذلك باقتصر والإدغام من الفعل الثلاثي المعتل العين في أفعال محصورة كطيب وميت وكيس وريض ولين وهين . واستعملوا في باع الأمرين فقالوا بايع وبيع انتهى . وقال الحافظ : البيع بمعنى البائع كضيق وضائق وليس كبن وبائن فإنهما متغايران كقيم وقائم انتهى . ( ما لم ينفرا ) أى بالأبدان كما فهمه ابن عمر وهو راوى الحديث ، وأبو برزة الأسدي وهو راوى الحديث أيضاً كما ستقف عليه في هذا الباب ( أو يختاراً ) أى إمضاء البيع . قوله ( فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعاً وهو قاعد قام ليجيب له ) وفي رواية للبخاري : وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجبه فارق صاحبه . ولمسلم في رواية : وكان إذا بايع رجلاً فآراد أن لا يقبله قام فشى هنية ثم رجع إليه . ولابن أبي شيبة في رواية : كان ابن عمر إذا باع انصرف ليجيب له البيع . قوله ( عن حكيم بن حزام ) بكسر مهملة فزاي ( فإن صدقا ) أى في صفة البيع والثن وما يتعلق بهما ( وبيننا ) أى عيب الثن والمبيع ( بورك ) أى كثر النفع ( لما في بيعهما ) أى وشراهما أو المراد في عقدهما ( محقت ) بصيغة المجهول أى أزيات وذهبت ( بركة تبيعهما ) قال الحافظ : يحتمل أن يكون على ظاهره وإن شؤم التدليس والكذب وقع ذلك العقد فحق بركته . وإن كان الصادق مأجوراً

قال أبو عيسى : وفي الباب عن أبي برزة وحكيم بن حزام وعبد الله ابن عباس وعبد الله بن عمرو وسمرة وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقالوا : الفرقة بالأبدان لا بالكلام .

والكاذب ما ذوراً ويحتمل أن يكون ذلك مخصاً بمن وقع منه التدليس والعيب دون الآخر ورجحه ابن أبي جرة انتهى . قوله ( وهذا حديث صحيح ) وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وأحمد . قوله ( وفي الباب عن أبي برزة ) أخرجه أبو داود والطحاوي وغيرهما بلفظ : أن رجلين اختصما إليه في فرس بعد ما تابعا ، وكانا في سفينة . فقال لا أراكما افترقتما . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ( وعبد الله بن عمرو ) وأخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي وأحمد . ( وسمرة ) أخرجه النسائي ( وأبي هريرة ) أخرجه أبو داود ( وابن عباس ) أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي . وفي الباب أيضاً عن جابر أخرجه البزار والحاكم وصححه . قوله ( حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ) وأخرجه الشيخان . قوله ( وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وقالوا الفرقة بالأبدان لا بالكلام ) وبه قال ابن عمر وأبو برزة الأسلمي قال الحافظ في الفتح . ولا يعرف لها مخالف من الصحابة انتهى . وهو قول شريح والشعبي وطاوس وعطاء وابن أبي مليكة ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة ، وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم . وبالغ ابن حزم فقال : لا نعلم لهم مخالفاً من التابعين إلا النخعي وحده ، ورواية مكذوبة عن شريح . والصحيح عنه القول به كذا في فتح الباري . قلت : هذا القول هو الظاهر الراجح المعول عليه وقد اعترف صاحب التعليق الممجد من الخنفية بأنه أولى الأقوال حيث قال : ولعل المنصف الغير المتعصب يستيقن بعد إحاطة الكلام من الجوانب في هذا البحث أن أولى الأقوال هو ما فهمه الصحابي الجليلان ، يعني ابن عمر وأبا برزة الأسلمي رضي الله

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ) يَعْنِي الْفُرْقَةَ بِالْكَلامِ . والقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ ، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ هُوَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا رَوَى . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوجِبَ الْبَيْعَ ، مَشَى لِيَجِبَ لَهُ . وَهَكَذَا وَرَوَى عَنْ أَبِي بَرْزَةَ .

١٢٦٤ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا . فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا ، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِثَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا » . وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَسَمُرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ . حَدَّثَنَا عَنْ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَقَالُوا : الْفُرْقَةُ بِالْأَبْذَانِ لَا بِالْكَلامِ . وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا » يَعْنِي الْفُرْقَةَ بِالْكَلامِ . والقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ هُوَ رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا رَوَى . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوجِبَ الْبَيْعَ مَشَى لِيَجِبَ لَهُ .

عنهما . وفهم الصحابي إن لم يكن حجة لسكنه أولى من فهم غيره بلا شبهة وإن كان كل من الأقوال مستند إلى حجة انتهى كلامه . ( وقد قال بعض أهل العلم : معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يتفرقا يعني الفرقة بالكلام ) وهو قول إبراهيم النخعي . وبه قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم . قال ابن حزم : لا نعلم لهم سلفا إلا إبراهيم وحده ، ورواية مكذوبة عن شريح . والصحيح عنه القول به : قال الإمام محمد في موطاه وتفسيره عندنا على

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ؛ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فِي  
فَرَسٍ بَعْدَ مَاتَبَايَعًا . وَكَانُوا فِي سَفِينَةٍ . فَقَالَ : لَا أَرَاكُمْ أَقْرَفْتُمَا .  
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا » .  
وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ ، إِلَى أَنَّ  
الْفَرْقَةَ بِالْكَلَامِ ، وَهُوَ قَوْلُ النَّوَوِيِّ .

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . وَرَوَى عَنْ بِنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ :  
كَيْفَ أَرَدُ هَذَا ؟ وَالْحَدِيثُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحِيحٌ فَقَوِّ  
هَذَا الْمَذْهَبَ .

وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ ) مَعْنَاهُ أَنْ  
يُخَيَّرَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ إِجْبَابِ الْبَيْعِ . فَإِذَا خِيَرَهُ فَاخْتَارَ الْبَيْعَ ،  
فَلَيْسَ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ ذَلِكَ فِي فُسْخِ الْبَيْعِ . وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا . هَكَذَا فَسَّرَهُ  
الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ . وَمِمَّا يُقَوِّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ ( الْفَرْقَةُ بِالْأَبْدَانِ لَا بِالْكَلَامِ )  
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

مَا بَلَّغْنَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ الْمَتَابِيعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَنَاقِ الْبَيْعِ  
إِذَا قَالَ الْبَائِعُ : قَدْ بَعْتُكَ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ مَا لَمْ يَقُلِ الْآخِرُ قَدْ اشْتَرَيْتَ ، وَإِذَا قَالَ  
الْمُشْتَرِي قَدْ اشْتَرَيْتَ بِكَذَا وَكَذَا لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ قَوْلِهِ اشْتَرَيْتَ مَا لَمْ يَقُلِ الْبَائِعُ  
قَدْ بَعْتُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فُقَهَائِنَا ، انْتَهَى مَا فِي الْمَوْطِئِ . وَقَدْ  
أُطَالَ صَاحِبُ التَّعْلِيقِ الْمُمَجِّدُ هَهُنَا الْكَلَامَ وَأَجَادَ وَاجَابَ عَنْ كُلِّ مَا تَمَسَّكَ بِهِ  
الْحَنْفِيَّةُ فَعَلِمْتُكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ . ( وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِلَّا بَيْعَ  
الْخِيَارِ . مَعْنَاهُ أَنْ يُخَيَّرَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي بَعْدَ إِجْبَابِ الْبَيْعِ . فَإِذَا خِيَرَهُ فَاخْتَارَ  
الْبَيْعَ ( الخ ) قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَرَادِ بِقَوْلِهِ : إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ . فَقَالَ الْجُمْهُورُ  
وَبِهِ جَزَمَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ امْتِدَادِ الْخِيَارِ إِلَى التَّفَرُّقِ . وَالْمَرَادُ أَنَّهُمَا  
إِنْ اخْتَارَا إِمْضَاءَ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ . فَقَدْ لَزِمَ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ وَبَطُلَ اعْتِبَارُ  
التَّفَرُّقِ فَالتَّقْدِيرُ إِلَّا الْبَيْعَ الَّذِي جَرَى فِيهِ التَّخَايُرُ . قَالَ النَّوَوِيُّ : اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا

١٢٦٥ — حدثنا بذلك قتيبة . حدثنا الليث بن سعد عن ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، إلا أن تكون صفقة خيار . فلا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله » .

على ترجيح هذا التأويل ، وأبطل كثير منهم ما سواه . وغلطوا قائله . ورواية الليث ظاهرة جداً في ترجيحه قيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق . وقيل المراد بقوله : أو يخير أحدهما الآخر أى فيشترط الخيار مدة معينة ، فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضى المدة . حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور ورجح الأول بأنه أقل في الإضمار وفيه أقوال أخرى ذكرها الحافظ في الفتح . قوله ( إلا أن تكون صفقة خيار ) بالرفع على أن كان تامة ، والتقدير إلا أن توجد أو تحدث صفقة خيار وبالنصب على أن كان ناقصة وأسمها مضمر وخبرها صفقة خيار ، والتقدير إلا أن تكون الصفقة صفقة خيار . والمراد أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه : اختر إمضاء البيع أو أفسخه فاختر أحدهما تم البيع وإن لم يتفرقا . قاله الشوكاني . وقال القارى في المرقاة : والمعنى أن المتبايعين ينقطع خيارهما بالتفرق إلا أن يكون البيع بيعاً شرط فيه الخيار . وتفسير القارى هذا خلاف ما فسر به الشوكاني وكلاهما محتمل . وقد تقدم اختلاف أهل العلم في تفسير إلا ببيع الخيار وقال الطيبي : الإضافة في صفقة خيار للبيان فإن الصفقة يجوز أن تكون للبيع أو للعهد انتهى . وقال في النهاية إن أكبر الكبائر أن تقا تل أهل صفقتك ، هو أن يسطى الرجل الرجل عهده وميثاقه ثم يقا تل ، لأن المتعاهدين يضع أحدهما يده في يد الآخر كما يفعل المتبايعان وهى المرة من التصفيق باليدين انتهى . ( ولا يحل ) أى فى الورع قاله القارى ( له ) أى لأحد المتعاقدين ( أن يفارق صاحبه ) أى بالبدن ( خشية أن يستقيله ) بالنصب على أنه مفعول له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار المجلس . قالوا لأن فى هذا الحديث دليلاً على أن صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة . وأجيب بأن الحديث حجة عليهم لا لهم . ومعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع . فلما راد بالاستقالة فسخ النادم منهما

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَمَعْنَى هَذَا ، أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةً أَنْ  
يَسْتَفِيلَهُ ، وَلَوْ كَانَتِ الْفُرْقَةُ بِالْكَلامِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ الْبَيْعِ ،  
لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى . حَيْثُ قَالَ ( وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً  
أَنْ يَسْتَفِيلَهُ ) .

## ٢٧ - باب

١٢٦٦ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ . حَدَّثَنَا يَحْيَى  
ابْنُ أَيُّوبَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ

لِلْبَيْعِ . وَعَلَى هَذَا حمله الترمذى وغيره من العلماء قالوا : ولو كانت الفرقة  
بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ، ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تمنعه  
من المفارقة لأنها لا تختص بمجلس العقد . وقد أثبت في أول الحديث الخيار ،  
ومده إلى غاية التفريق . ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة  
فتعين حملها على الفسخ . وحملوا نفي الحل على الكراهة لأنه لا يليق بالمروءة  
وحسن معاشرته المسلم لا أن اختيار الفسخ حرام انتهى . قالت : الأمر كما قال  
الشوكانى . وبهذا اندفع قول القارى فى المرقاة بأنه دليل صريح لمذهبتنا لأن الإقالة  
لا تكون إلا بعد تمام العقد . ولو كان له خيار المجلس لما طالب من صاحبه  
الإقالة ووجه الاندفاع ظاهر من كلام الشوكانى . وبكلامه أيضاً ظهر صحة قول  
المظهر بأن المراد من الاستقالة طلب الفسخ لا حقيقة الإقالة وهى دفع العاقدين  
البيع بعد لؤومه بتراضيهما ، أى لا ينبغي للبتقى أن يقوم من المجلس بعد العقد  
ويخرج من أن يفسخ العاقد الآخر البيع بخيار المجلس ، لأن هذا يشبه الخديعة  
انتهى . ووجه صحة كلامه أيضاً ظاهر من كلام الشوكانى ( هذا حديث حسن )  
قال فى المنتقى بعد ذكره : رواه الخمسة إلا ابن ماجه . ورواه الدارقطنى وفى لفظ :  
حتى يتفرقا من مكانهما . قوله ( ومعنى هذا أن يفارقه الخ ) وكذا قال غير الترمذى  
من أهل العلم كما عرفت فى كلام الشوكانى .

## باب

قوله ( سمعت أبا زُرعة بن عمرو ) بن جرير البجلي الكوفى روى عن جده

النبي صلى الله عليه وسلم قال « لَا يَتَفَرَّقَنَّ عَنْ بَيْعٍ إِلَّا عَنْ تَرَاضٍ » .  
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

١٢٦٧ — حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَنْصِلٍ الشَّيْبَانِيُّ . حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ  
ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبَرَ  
أَعْرَابِيًّا بَعْدَ الْبَيْعِ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

جرير وأبي هريرة من ثقات علماء التابعين قوله ( لا يتفرقن عن بيع إلا عن تراض ) وفي رواية أبي داود ( لا يفترقن اثنان إلا عن تراض ) . قال الطيبي قوله عن تراض صفة مصدر محذوف والاستثناء متصل أى لا يتفرقن اثنان إلا تفريقاً صادراً عن تراض انتهى . قال القارى لمрад بالحديث والله تعالى أعلم أنهما لا يتفرقان إلا عن تراض بينهما فيما يتعلق بإعطاء الثمن وقبض المبيع وإلا فقد يحصل الضرر ، وهو منهي في الشرح أو المراد منه أن يشاور مريد الفراق صاحبه لك رغبة في المبيع . فإن أريد الإقالة أقاله ، فيوافق الحديث الأول يعني الحديث الآتي في هذا الباب . وهذا نهى تنزيه للإجماع على حل المفارقة من غير إذن الآخر ولا علمه انتهى . وقال قال الأشرف : وفيه دليل على ثبوت خيار المجلس لها وإلا فلا معنى لهذا القول انتهى . قلت : قد فهم راوى الحديث عن أبي هريرة منه ثبوت خيار المجلس وهو أبو زرعة ابن عمرو فني سنن أبي داود : حدثنا محمد بن حاتم الجرجرائي قال مروان الفزاري أخبرنا عن يحيى بن أيوب قال كان أبو زرعة إذا بايع رجلاً خيره قال ثم يقول خيرني فيقول سمعت أبا هريرة يقول الحديث . قوله ( هذا حديث غريب ) وأخرجه أبو داود وسكت عنه . وقال المنذرى وأخرجه الترمذى ولم يذكر أبا زرعة ، وقال هذا حديث غريب انتهى كلام المنذرى . قلت قد ذكر الترمذى أبا زرعة لكنه لم يذكر قوله الذى ذكره أبو داود في روايته . قوله ( خير أعرابيا بعد البيع ) أى بعد تحققة بالإيجاب والقبول . قال الطيبي : ظاهره يدل على مذهب أبي حنيفة لأنه لو كان خيار المجلس ثابتاً بالعقد كان التخيير عبثاً . والجواب أن هذا مطلق يحمل على المقيد كما سبق في الحديث الأول من الباب انتهى . أراد بالحديث الأول حديث ابن عمر : المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الحثي . قوله ( وهذا حديث حسن غريب )

## ٢٨ — باب ما جاء فيمن يخذع في البيع

١٢٦٨ — حدثنا يونس بن حماد البصري . حدثنا عبد الأعلى

ابن عبد الأعلى عن سعيدي ، عن قتادة ، عن أنس ، أن رجلاً كان في عقدته ضعف . وكان يبايع . وأن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ! احجر عليه . فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقهاه . فقال : يا رسول الله ! إني لا أصبر عن البيع . فقال « إذا بايعت فقل هاء وهاء ولا خلافة » . وفي الباب عن ابن عمر .

وقال صاحبة المشكاة بعد ذكر هذا الحديث : رواه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح غريب . وقال القاري وحسن غير موجود في بعض النسخ .

### باب ما جاء فيمن يخذع في البيع

قوله ( إن رجلاً كان في عقدته ) قال في النهاية أى في رأيه ونظره في مصالح نفسه انتهى . وكان اسم ذلك الرجل حبان بن منقذ بفتح الحاء المهملة والموحدة الثقيلة ( ضعف ) أى كان ضعيف العقل والرأى ( أحجر عليه ) بضم الجيم أمر من الحجر وهو المنع من التصرف ومنه حجر القاضي على الصغير والسفيه إذا منعهما من التصرف من مالها كذا في النهاية ( فقهاه ) أى عن المبايعه ( فقل هاء وهاء ) تقدم ضبطه وتفسيره في باب الصرف ( ولا خلافة ) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام أى لا خديعة ولا لثني الجنس ، أى لا خديعة في الدين . لأن الدين النصيحة . قال النووي : واختلف العلماء في هذا الحديث فجعله بعضهم خاصاً في حقه وأن المغابنة بين المتبايعين لازمة ، لا خيار للمغبون بسببها سواء قلت أو كثرت . وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين وهي أصح الروايتين عن مالك . وقال البغداديون من المالكية : للمغبون الخيار لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة ، فإن كان دونه فلا . والصحيح الأول لأنه لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت له الخيار ، وإنما قال له : قل لا خلافة أى لا خديعة ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار ، ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل انتهى . قوله ( وفي الباب عن ابن عمر ) أخرجه

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ  
عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالُوا : الْحَجَرُ عَلَى الرَّجُلِ الْحَرِّ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ  
إِذَا كَانَ ضَعِيفَ الْعَقْلِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنَّ  
يُحْجَرُ عَلَى الْحَرِّ الْبَالِغِ .

### ٢٩ - باب ما جاء في المصراة

١٢٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ « مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا حَلَبَهَا . إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ  
مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الشيخان وأبو داود والنسائي . قوله ( حديث أنس حديث حسن صحيح غريب )  
وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى . قوله  
( والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم . وقالوا الحجر على الرجل الحر  
الخ ) واستدلوا بحديث أنس المذكور ، وجه الاستدلال أن أهل ذلك الرجل  
الذى كان في عقدته ضعف لما قالوا : يا رسول الله احجر عليه . لم ينكر عليهم  
فلو كان الحجر على الحر البالغ لا يصح لأنكر عليهم . واستدل أيضا بهذا الحديث  
من لم يقل بالحجر على الحر البالغ بأنه صلى الله عليه وسلم لم يحجر على ذلك الرجل  
فلو كان الحجر على الحر البالغ جائزا لحجر على ذلك ومنعه من البيع فتأمل .

### باب ما جاء في المصراة

اسم مفعول من التصرية ، قال في النهاية : المصراة الناقة أو البقرة أو الشاة  
يصرى اللين في ضرعها أى يجمع ويحبس انتهى يعنى لتباع كذلك ويغتر بها  
المشتري ويظن أنها لبون فيزيد في الثمن . قوله فهو بالخيار إذا حلبها ( وفي رواية  
للشيخين : بعد أن يحلبها . قال الحافظ ظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد  
الحلب ، والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب ، لكن  
لما كانت التصرية لا تعرف غالبا إلا بعد الحلب ذكر قيما في ثبوت الخيار ، فلو

١٢٧٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ . حَدَّثَنَا قُرَّةُ ابْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ اشْتَرَى مُضْرَّةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ ، مَعْنَى لَا سَمْرَاءَ : لَا بُرَّ » هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

ظهرت النصيرية بغير الحلب فالخيار ثابت ( إن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ) أى عوضاً عن لبنها لأن بعض اللبن حدث فى ملك المشتري ، وبعضه كان مبيعاً فلعدم تمييزه امتنع رده ورد قيمته : فأوجب الشارع صاعا قطعاً للخصومة من غير نظر إلى قلة اللبن وكثرته كذا فى المرقاة . قوله ( وفى الباب عن أنس ) أخرجه أبو يعلى ( ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ) أخرجه أحمد بإسناد صحيح . وفى الباب أيضا عن ابن عمر أخرجه أبو داود والطبرانى ، وعن عمرو بن عوف المزنى أخرجه البيهقى فى الخلافيات . كذا فى فتح البارى . قوله ( فهو بالخيار ثلاثة أيام ) فيه دليل على امتداد الخيار هذا المقدار ، فتقيد بهذه الرواية الروايات القاضية بأن الخيار بعد الحلب على الفور كما فى قوله : بعد أن يحلبها ( فإن ردها رد معها صاعاً من طعام الاسمر ) قال الحافظ : تحمل الرواية التى فيها الطعام على التمر . وقد روى الطحاوى من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية . وروى ابن أبى شيبة وأبو عوانة من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين : لا سمراء يعنى الحنطة . وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول : لا سمراء تمر ليس ببر . فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر . ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح نفاه بقوله لا سمراء انتهى .

قوله ( معنى لا سمراء لا بر ) بضم الموحدة وتشديد الراء وهى الحنطة قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخارى ومسلم قوله ( والعمل على هذا الحديث عند أصحابنا منهم الشافعى وأحمد وإسحاق ) قال الحافظ فى الفتح قد أخذ بظاهر هذا الحديث يعنى حديث أبى هريرة المذكور جمهور أهل العلم وأقرب به

ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبّن الذي احتلب قليلاً أو كثيراً. ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا. وخاف في أصل المسألة أكثر الحنفية وفي فروعها أكثرون. أما الحنفية فقالوا لا يرد بعيب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنها قالا لا يتعين صاع التمر بل قيمته واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى فمنهم من طعن في الحديث بكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كإبن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه مخالفاً للقياس الجلي وهو كلام أذى قائله به نفسه وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبذ التمر، ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك. وأظن أن لهذه النسكئة أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة فلولاً أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك وقد اختص أبو هريرة بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الأصل فقد أخرجه أبو دواد من حديث ابن عمر رضي الله عنه وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه وأبو يعلى من حديث أنس وأخرجه البيهقي في الخلافيات من حديث عمرو بن عوف المزني وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة لها ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن أخرى واعتباره بالصاع تارة وبالمثل أو المثلين تارة وبالإثاء أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال وهو معارض لعموم القرآن كقوله تعالى ( وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وأجيب بأنه من ضمن المتلفات لا العقوبات والمتلفات تضمن بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه كذا في فتح الباري وقد بسط الحافظ فيه الكلام في هذا المقام بطاً حسناً

وأجاد وقال الحافظ ابن القيم في أعلام الموقعين: المثال العشرون رد المحكم الصحيح الصريح في مسألة المصراة بالمتشابه من القياس وزعمهم أن هذا يخالف الأصول فلا يقبل فيقال الأصول كتاب الله وسنة رسوله وإجماع أمته والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال الأصل يخالف نفسه؟ هذا من أبطل الباطل والأصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله وكلام رسوله وما عداهما فردود إليهما فالسنة أصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الأصل بالفرع؟ وقد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس وإبطال قول من زعم أنه خلاف القياس وبالله؛ العجب كيف وافق الوضوء بالنبيذ المشتد للأصول حتى قبل؟ وخالف خبر المصراة للأصول حتى رد؟ انتهى. قلت قد أطال الجافظ ابن القيم في هذا الكتاب في إبطال قول من زعم أنه خلاف القياس فعليك أن ترجع إليه. تنبيه قال صاحب العرف الشذى: أما ما ذكر صاحب المنار وغيره من أن حديث المصراة يرويه أبو هريرة وهو غير فقيه ورواية الذى ليس بفقيه غير معتبر إذا كانت خلاف القياس والقياس يقتضى بالفرق بين اللبن القليل والكثير وابن الناقه أو الشاة أو البقرة وغيرها من الأقيسة فأقول إن مثل هذا قابل الإسقاط من الكتب فإنه لا يقول به عامل وأيضاً هذه الضابطة لم ترد عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولسكنها منسوبة إلى عيسى بن أبان انتهى كلام صاحب العرف الشذى بلفظه. قلت وكذلك كثير من الضوابط والمسائل المذكورة في كتب الحنفية المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة قابلة للإسقاط من الكتب الحنفية فإنها لم ترد عنه رحمه الله بل هى منسوبة إليه بلا دلائل وشأنه أعلى وأجل أن يقول بها. تنبيه آخر: قال صاحب العرف الشذى: أول من أجاب الطحاوى فعارض الحديث وأتى بحديث الخراج بالضمان وسنده قوى أقول إن هذا الجواب ليس بذلك القوى انتهى كلام صاحب العرف الشذى بلفظه. ثم بسط في تضعيف جواب الطحاوى هذا وتوهمه قلت لا شك في أن جواب الطحاوى هذا ضعيف، وواه وقد زعم الطحاوى رحمه الله أن حديث الخراج بالضمان ناسخ لحديث المصراة وهذا زعم فاسد قال الحافظ في الفتح: وقيل إن ناسخه حديث الخراج بالضمان وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الشاة ولو هلكت لسكان من ضمان المشتري فكذلك

٣٠ - باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع.

١٢٧١ - حدثنا ابن أبي عمير . حدثنا وكيع عن زكريا ، عن الشعبي ، عن جابر بن عبد الله ؛ أنه باع من النبي صلى الله عليه وسلم بعيراً ، واشترط ظهره إلى أهله . هذا حديث حسن صحيح .

قد روى من غير وجه عن جابر . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . يرون الشرط

فضلاتها تكون له فكيف يعزم بدلها للبائع حكاه الطحاوي أيضاً . وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه باتفاق فكيف يقدم المرجوح على الراجح ودعوى كونه بعده لا دليل عليها وعلى التنزل فلمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللابن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد فليس بين الحديثن على هذا تعارض انتهى كلام الحافظ ، وقال قبل هذا ما لفظه : ومنهم من قال هو منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لأنهم اختلفوا في الناسخ ثم ذكر الحافظ الأحاديث التي زعموا أنها ناسخة وأجاب عنها جواباً شافياً إن شئت الوقوف عليها فارجع إلى فتح الباري .

باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع

قوله : ( واشترط ظهره إلى أهله ) وفي رواية للصحيحين واستثنيت حملانه إلى أهلي بضم الحاء المهملة والمراد الحمل عليه قال الشوكاني : وهو يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب . وبه قال الجمهور ، وجوزه مالك إذا كانت مسافة السفر قريبة وحدها بثلاثة أيام . وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون : لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النهي عن بيع وشرط وحديث النهي عن الثنيا ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها الاحتمالات . ويجاب بأن حديث النهي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقاً فينبى العام على الخاص . وأما حديث النهي عن الثنيا فقد تقدم تقييده بقوله : إلا أن يعلم . انتهى كلام الشوكاني . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه الشيخان .

جائزاً في البيع ، إذ كان شرطاً واحداً . وهو قول أحمد وإسحاق .  
وقال بعض أهل العلم : لا يجوز الشرط في البيع . ولا يتم البيع  
إذا كان فيه شرط .

### ٣١ - باب الانتفاع بالرهن

١٢٧٢ - حدثنا أبو كريب ويوسف بن عيسى قالا : حدثنا وكيع  
عن زكريا ، عن عامر ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« الظهريُّ كَبُّ إذا كان مرهوناً . ولبن الدرُّ يشرب إذا كان مرهوناً .  
وعلى الذي يركب ويشرب ، نفقته » . هذا حديث حسن صحيح .

### باب الانتفاع بالرهن

أى بالشئ المرهون . قوله (الظهر يركب) بصيغة المجهول ، وكذلك يشرب  
وهو خبر بمعنى الأمر . والمراد من الظهور ظهر الدابة ، وقيل الظهور الإبل القوي  
يستوى فيه الواحد والجمع ( ولبن الدر ) بفتح المهملة وتشديد الراء مصدر  
بمعنى الدارة أى ذات الضرع . وقوله لبن الدر من إضافة الشئ إلى نفسه كقوله  
تعالى ( وحب الحصيد ) قاله الحافظ . ( وعلى الذي يركب ويشرب نفقته ) أى  
كأنما من كان هذا ظاهر الحديث . وفيه حجة لمن قال يجوز المرتهن الانتفاع  
بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك . وهو قول أحمد وإسحاق وطائفة  
قالوا : أينفع المرتهن من الرهن بالركوب والخلب بقدر النفقة ولا ينتفع  
بغيرهما لمفهوم الحديث : وأما دعوى الإجمال (١) فقد دل بمنطوقه على إباحة  
الانتفاع في مقابلة الإنفاق وهذا يختص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان مجملاً لكنه  
يختص بالمرتهن ، لأن انتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالك رقبته لا لكونه  
منفقاً عليه ، بخلاف المرتهن : وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من  
المرهون بشئ . وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين  
أحدهما التجوز اهتير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه ، والثاني تضمينه ذلك  
بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد  
أصول مجمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها . ويدل على نسخه حديث ابن عمر :

(١) قيل إن فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجلاً .

لا تحلب ماشية امرىء بغير إذنه : رواه البخارى انتهى . وقال الشافعى يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها ، فهى محلوقة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن : واعترضه الطحاوى بما رواه هشيم عن زكريا فى هذا الحديث ولفظه : إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها . الحديث قال : فتعين أن المراد المرتهن لا الراهن ، ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحریم الربا فلما حرم الربا ارتفع ما أبيض فى هذا للبرتن وتعمق بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ فى هذا متعذر والجمع بين الأحاديث ممكن . وقد ذهب الأوزاعى والليث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون فيباح حينئذ للبرتن الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته ولا بقاء المالىة فيه ، وجعل له فى مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن بشرط ألا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهى من جملة مسائل الظفر . كذا أفاد الحافظ فى فتح البارى . قلت حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون خلاف الظاهر . وقال فى سبل السلام : إنه تقييد للحديث بما لم يقيّد به الشارع . وأما قول ابن عبد البر يدل على نسخه حديث ابن عمر : لا تحلب ماشية امرىء بغير إذنه ففيه ما قال الحافظ فى جواب الطحاوى من أن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ فى هذا متعذر والجمع بين الحديثين ممكن ، وقال فى السبل : أما النسخ فلا بد له من معرفه التاريخ على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهى بالمرهونة انتهى . وأما قوله بأن الحديث يردّه أصول مجمع عليها وآثار ثابتة ففيه إن هذا الحديث أيضاً أصل من أصول الشريعة . والجمع بين هذا الأصل وتلك الأصول المجمع عليها وتلك الآثار الثابتة التى أشار إليها ممكن . وأما قول الجمهور بأن الحديث ورد على خلاف القياس من وجهين إلخ . ففيه ما قال الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين : ومن ذلك قول بعضهم : إن الحديث الصحيح وهو قرله الرهن مركوب ومحلوب وعلى الذى يركب ويحلب النفقة على خلاف القياس فإنه جوز لغير المالك أن يركب الدابة ويحلبها ، وخمنه ذلك بالنفقة ، فهو مخالف للقياس من وجهين والصواب ما دل عليه الحديث : وقواعد الشريعة وأصولها لا تقتضى سواء . فإن الرهن إذا كان حيواناً محزوم فى نفسه بحق الله سبحانه ، وكذلك فيه حق الملك ،

لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

وللمرتن حق الوثيقة . وقد شرع الله سبحانه الرهن مقبوضاً بيد المرتن فإذا كان بيده فلم يركبه ولم يحلبه ذهب نفعه باطلا ، وإن مكن صاحبه من ركوبه خرج عن يده وتوثيقه ، وإن كلف صاحبه كل وقت أن يأتي يأخذ لبنه شق عليه غاية المشقة ، ولا سيما مع بعد المسافة ، وإن كلف المرتن بيع اللبن وحفظ ثمنه للراهن شق عليه . فكان بمقتضى العدل والقياس ومصلحة الراهن والمرتن والحيوان أن يستوفي المرتن منفعة الركوب والحلب ويعوض عنهما بالنفقة ففي هذا جمع بين المصلحتين وتوفير الحقيقتين ، فإن نفقة الحيوان واجبة على صاحبه . والمرتن إذا أنفق عليه أدى عنه واجباً وله فيه حق فله أن يرجع بيده ومنفعة الركوب والحلب يصح أن يكونا بدلاً ، فأخذها خير من أن تهدر على صاحبها باطلا . ويلزم بعوض ما أنفق المرتن وإن قيل للمرتن لارجوع لك كاذب في إضرار به ، ولم نسمح نفسه بالنفقة على الحيوان ، فكان ما جاءت به الشريعة هو الغاية التي ما فوقها في العدل والحكمة والمصلحة شيء يختار . ثم ذكر ابن القيم كلاماً حسناً مفيداً من شاء الوقوف عليه فليرجع إلى الأعلام . وقال القاضي الشوكاني في النيل : ويجاب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح للأصول بأن السنة الصحيحة من جملة الأصول فلا ترد إلا بمعارض أرجح منها بعد تعذر الجمع . وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فيبني العام على الخاص ، والنسخ لا يثبت إلا بدليل يقضى بتأخر الناسخ على وجه يتعذر معه الجمع لا بمجرد الاحتمال مع الإمكان . انتهى كلام الشوكاني ، فالحاصل أن حديث الباب صحيح محكم ليس بممنسوخ ولا يرد أصل من أصول الشريعة ، ولا أثر من الآثار الثابتة . وهو دليل صريح في جواز الركوب على الدابة المرهونة بنفقتها وشرب لبن الدر المرهونة بنفقتها . وهو قول أحمد وإسحاق كما ذكره الترمذي . وأما قياس الأرض المرهونة على الدابة المرهونة والدر المرهونة ، فقياس مع الفارق هذا ما عندى والله تعالى أعلم . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) أخرجه الجماعة

وقال بعض أهل العلم : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ .

إلا مسلماً والنسائي . قوله ( والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق ) قالوا : ينتفع المرتهن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما ، لمفهوم الحديث . قال الطيبي : وقال أحمد وإسحاق : المرتهن أن ينتفع من المرهون بحلب وركوب دون غيرهما ويقدر بقدر النفقة ، واحتجوا بهذا الحديث . ووجه التمسك به أن يقال : دل الحديث بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الإنفاق وانتفاع الراهن ليس كذلك ، لأن إباحته مستفادة له من تملك الرقبة لا من الإنفاق وبمفهومه على أن جواز الانتفاع مقصور على هذين النوعين من المنفعة ، وجواز انتفاع غير مقصور عليهما . فإذا المراد أن للمرتهن أن ينتفع بالركوب والحلب من المرهون بالنفقة وإنه إذا فعل ذلك لزمه النفقة انتهى . قلت : قول أحمد وإسحاق هو الظاهر الموافق لحديث الباب . وقد قال به طائفة أيضاً كما عرفت في كلام الحافظ . وقد قال : بجواز انتفاع الركوب وشرب اللبن بقدر العلف إبراهيم النخعي أيضاً . قال الإمام البخاري في صحيحه : وقال المغيرة عن إبراهيم : تركب الضالة بقدر علفها والرهن مثله انتهى . قال الحافظ في الفتح : قوله والرهن مثله في الحكم المذكور . وقد وصله سعيد بن منصور بالإسناد المذكور ولفظه : الدابة إذا كانت مرهونة تركب بقدر علفها وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها ، ورواه حماد بن سلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ولفظه : إذا ارتهن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر ثمن علفها ، فإن استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا انتهى . ( وقال بعض أهل العلم ليس له ) أي المرتهن ( أن ينتفع من الرهن ) ، أي من الشيء المرهون ( بشيء ) أي بشيء من الانتفاع . وهو قول الجمهور ، واستدلوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً : لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه . رواه الشافعي والدارقطني وقال : هذا إسناد حسن متصل . كذا في المنتقى . قال الشوكاني : قوله له غنمه وعليه غرمه . فيه دليل لمذهب الجمهور ، لأن الشارع قد جعل الغنم والغرم للراهن ولكونه قد اختلف في وصله وإرساله ورفعه ووقفه وذلك بما يوجب عدم انتهاضه لمعارضته ما في صحيح البخاري وغيره انتهى .

### ٣٢ - باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز

١٢٧٣ - حدثنا قتيبة . حدثنا الليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد عن خالد بن أبي عمران ، عن حنّس الصنعاني ، عن فضالة بن عبيد قال : اشتريت يوم خيبر قلادة بائني عشر ديناراً ، فيها ذهب وخرز . ففصلتها . فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً . فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « لا تباع حتى تفصل » .

حدثنا قتيبة . حدثنا ابن المبارك عن أبي شجاع سعيد بن يزيد ، بهذا الإسناد ، نحوه . هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . لم يروا أن يباع السيف محلي ، أو منطقة مفضضة ، أو مثل هذا ، بدراهم حتى يميز ويفصل . وهو قول ابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

قلت حديث أبي هريرة الذي استدلل به الجمهور قد بسط الكلام فيه الحفاظ ابن حجر في التلخيص من شاء الوقوف عليه فليرجع إليه .

### باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز

قال في القاموس : الخرز حركة الجوهر وما ينظم . وقال في الصراح : خرزة بفتحين مهره خراوات الملك وجواهر تاجه . والقلادة بكسر القاف ما يقلد في العنق . وقال في الصراح : قلادة بالكسر كردن بند وجميل . قوله ( عن حنّس ) بفتح الحاء المهملة والنون الخفيفة بعدها مجهزة ابن عبد الله ويقال ابن علي والسبائي ثقة من الثالثة كذا في التقریب . ( عن فضالة ) بفتح الفاء ( بن عبيد ) بالتصغير ( ففصلتها ) من التفصيل أي ميزت ذهبها وخرزها بعد العقد ( فوجدت فيها ) أي في القلادة ( لا تباع ) أي القلادة بعد هذا نفى بمعنى النهي ( حتى تفصل ) بصيغة المجهول أي تميز والحديث رواه أبو داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها من رجل بتسعة دنانير ، أو سبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا حتى تميز بينه وبينه . فقال : إنما أردت الحجارة ( ٣٠ - تحفة الأحوذى - ٤ )

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا حتى يميز بينهما . قال فردده حتى ميز بينهما . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي . قال الحافظ في التلخيص : وله عند الطبراني في الكبير طرق كثيرة جداً في بعضها قلادة فيها خرز وذهب ، وفي بعضها ذهب وجوهر وفي بعضها خرز وذهب ، وفي بعضها خرز معلقة بذهب ، وفي بعضها يائتي عشر ديناراً ، وفي أخرى بتسعة دنانير ، وفي أخرى بسبعة دنانير . وأجاب البيهقي عن هذا الاختلاف بأنها كانت يوعاً شهدا فضالة . قال الحافظ : والجواب المسدد عندي أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً بل المقصود من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه ، وهو النهي عن بيع ما لم يفصل وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحالة ما يوجب الحكم بالاضطراب ، وحينئذ فينبغي الترجيح بين رواياتها وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبطهم ، ويكون رواية الباقرين بالنسبة إليه شاذة . وهذا الجواب هو الذي يجاب به في حديث جابر وقصة بلة ومقدار ثمنه انتهى كلام الحافظ . قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، لم يروا أن يباع سيف محلي) أي بالفضة (أو منطقة) بكسر الميم في الفارسية كمر بند (مفضضة) اسم مفعول من التفضيض . قال في الصراح تفضيض سيم كوفت وسيم اندود كردن (وهو قول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق) وهو منقول عن عمر بن الخطاب وابنه وجاعة من السلف وهو الظاهر . (وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم) وقالت الحنفية : إنه يجوز إذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذي في القلادة ونحوها لا مثله ولا دونه . قال النزوي في شرح مسلم في هذا الحديث : إنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما أراد ، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة وكذا الخنطة مع غيرها بخنطة والملح مع غيره بملح وكذا سائر الرويات . بل لا بد من فصلها وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أو قليلاً أو كثيراً وكذلك باقي الرويات . وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيره المعروفة بمسألة

### ٣٣ - بابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ

١٢٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَذَّبٍ .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِسْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛  
أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ . فَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

مَدَّ بَعُورَةً ، وَصَوَّرَهَا بِأَعْيُنِ مَدَّ بَعُورَةً وَدَرَّهَا بِمَدَّ بَعُورَةً أَوْ بِدَرَّهَا لَا يَجُوزُ لِهَذَا  
الْحَدِيثِ . وَهَذَا يَقُولُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ابْنُهُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ .  
وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَمُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْحَكِيمِ الْمَالِكِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ  
وَالثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ : يَجُوزُ بَيْعُهُ بِأَكْثَرِ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ ، وَلَا يَجُوزُ  
بِمِثْلِهِ وَلَا بِدُونِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ وَآخَرُونَ يَجُوزُ بَيْعُ السَّيْفِ الْمُحَلَّى بِذَهَبٍ  
وغيرِهِ عَمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُ مَا فِيهِ ذَهَبٌ . فَيَجُوزُ بَيْعُهُ بِالذَّهَبِ إِذَا كَانَ الذَّهَبُ فِي الْمُبِيعِ  
نَابِعًا لغيرِهِ وَقَدَرُوهُ بِأَنْ يَكُونَ الثَّلَاثُ فَمَا دُونَهُ . قَالَ : وَأَجَابَتِ الْحَنْفِيَّةُ بِأَنَّ الذَّهَبَ  
فِيهَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا وَقَدْ اشْتَرَاهَا بِأَثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا . قَالُوا :  
وَنَحْنُ لَا نَجِيزُ هَذَا وَإِنَّمَا نَجِيزُ الْبَيْعَ إِذَا بَاعَهَا بِذَهَبٍ أَكْثَرَ مَا فِيهَا فَيَكُونُ مَا زَادَ  
مِنَ الذَّهَبِ الْمُنْفَرِدِ فِي مَقَابِلَةِ الْخُرْزِ وَنَحْوِهِ عَمَّا هُوَ مِنَ الذَّهَبِ الْمُبِيعِ فَيَصِيرُ كَمُعْقِدِينَ .  
وَأَجَابَ الطَّحَاوِيُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لِأَنَّهُ كَانَ فِي بَيْعِ الْغَنَائِمِ لثَلَاثِينَ يَغْنَبُ الْمُسْلِمُونَ فِي  
بَيْعِهَا . قَالَ النَّوَوِيُّ : وَدَلِيلُ صِحَّةِ قَوْلِنَا وَفُسَادِ التَّأْوِيلَيْنِ يَعْنِي جَوَابَ الْحَنْفِيَّةِ  
وَجَوَابَ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يَبَاعُ حَتَّى يَفْصَلَ . وَهَذَا  
صَرِيحٌ فِي اشْتِرَاطِ فَصْلِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فِي الْبَيْعِ ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ  
الذَّهَبُ الْمُبِيعَ بِهِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ بَيْعِ الْغَنَائِمِ وَغَيْرِهَا أَنْتَهَى كَلَامُ  
النَّوَوِيِّ . وَقَالَ صَاحِبُ السَّبِيلِ . وَأَجَابَ الْمَانِعُونَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِلَّةِ  
النَّهْيِ وَهِيَ عَدَمُ الْفَصْلِ حَيْثُ قَالَ لَا يَبَاعُ حَتَّى يَفْصَلَ وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ فِي الْمَسَاوِي  
وغيرِهِ فَالْحَقُّ مَعَ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ . وَلَعَلَّ وَجْهَ حُكْمِ النَّهْيِ هُوَ سَدُّ الذَّرِيعَةِ إِلَى  
وَقَرَعِ التَّقَاضُلِ فِي الْجَنْسِ الرَّبَوِيِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِتَمْيِيزِهِ بِفَصْلِ وَاخْتِيَارِ الْمَسَاوَةِ  
بِالسَّكِلِ وَالْوِزْنِ وَعَدَمِ الْكُفَايَةِ بِالظَّنِّ فِي التَّغْلِيْبِ أَنْتَهَى .

بابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ

قوله : ( أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ ) بِوِزْنِ فَعِيلَةٍ مُشْتَقَّةٍ مِنَ الْبَرِيرِ وَهُوَ

عليه وسلم « اشترى بها . فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الثَّمَنَ ، أَوْ لِمَنْ وَلِيَ  
النِّعْمَةَ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ .  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ : مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ يُكْنَى  
أَبَا عَتَابٍ .

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ  
يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : إِذَا حَدَّثْتَ عَنْ مَنْصُورٍ فَقَدْ مَلَأْتَ يَدَكَ مِنَ الْخَيْرِ

ثُمَّ الْإِرَاكُ . وَقِيلَ لَهَا فَعَيْلَةٌ مِنَ الْبَرِّ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ كِبَرُورَةٌ أَوْ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ  
كَرْهِمَةٌ هَكَذَا وَجْهٌ الْقُرْطُبِيُّ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ اسْمٍ  
جَوِيرِيَّةٍ وَكَانَ اسْمُهَا بَرَّةً وَقَالَ : ( لَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ ) فَلَوْ كَانَتْ بَرِيرَةُ مِنَ الْبَرِّ  
لِإِشَارِكَتِهَا فِي ذَلِكَ وَكَانَتْ بَرِيرَةُ لِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا وَقَعَ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ وَقِيلَ لِنَاسٍ  
مِنْ بَنِي هَلَالٍ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ وَكَانَتْ تَخْدُمُ عَائِشَةَ قَبْلَ أَنْ تَعْتَقَ  
كَأَنَّ فِي حَدِيثِ الْإِفْكَ وَبَعِثَتْ إِلَى خِلَافَةِ مَعَاوِيَةَ وَتَفَرَّسَتْ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ  
أَنَّهُ يَلِي الْخِلَافَةَ فَبَشَّرَتْهُ بِذَلِكَ . وَرَوَى هُوَ ذَلِكَ عَنْهَا كَذَا فِي الْفَتْحِ ( اشْتَرَى بِهَا فَإِنَّمَا  
الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ الثَّنَى ) أَيْ لِمَنْ اشْتَرَى وَأَعْتَقَ . قَالَ فِي اللَّحْمَاتِ : قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ  
هَذَا مُتَضَمِّنٌ لِلْخِدَاعِ وَالتَّغْيِيرِ فَكَيْفَ أَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِهِ  
بِذَلِكَ ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ كَانَ جَهْلًا بِأَطْلَاعِهِمْ فَلَا اعْتِذَارَ بِذَلِكَ وَاشْكَالَ مِنْ ذَلِكَ  
مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ . خَذِيهَا وَاشْتَرَطَى الْوَلَاءَ لَهُمْ فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ .  
وَالْجَوَابُ أَنَّ اشْتِرَاطَهُ لَهُمْ تَسْلِيمَ لِقَوْلِهِمُ الْبَاطِلَ بِإِرْغَاءِ الْعُمَانِ دُونَ إِثْبَاتِهِ لَهُمْ  
انْتَهَى . قُلْتُ قَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ فِي دَفْعِ هَذَا الْإِشْكَالِ وَجُوهًا عَدِيدَةً بِالْبَسْطِ  
فَعَلَيْكَ أَنْ تَطَالَعَهُ ( أَوْ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ ) أَيْ الِذِي أَعْتَقَ قَوْلَهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ )  
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ . قَوْلُهُ ( حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ )  
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ( وَقَالَ ) أَيْ أَبُو عِيْسَى ( مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ يُكْنَى  
أَبَا عَتَابٍ ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَشَدَّةِ الْفَوْقَانِيَّةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ ( إِذَا حَدَّثْتَ ) بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ  
( عَنْ مَنْصُورٍ ) أَيْ ابْنَ الْمُعْتَمِرِ يَعْنِي إِذَا حَدَّثَكَ رَجُلٌ عَنْ مَنْصُورٍ ( فَقَدْ مَلَأْتَ  
يَدَكَ مِنَ الْخَيْرِ ) كَسَانِيَّةٌ عَنْ كَوْنِهِ ثِقَةً ثَبَتًا فِي الْحَدِيثِ وَكَانَ هُوَ أَثْبَتُ أَهْلِ

لَا تُرَدُّ غَيْرُهُ . ثُمَّ قَالَ يَحْيَى : مَا أُجِدُّ فِي إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدٍ ،  
أُثْبِتَ مِنْ مَنْصُورٍ .

وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ  
ابْنُ مَهْدِيٍّ : مَنْصُورٌ أُثْبِتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ .

### ٣٤ — بَابُ

١٢٧٥ — حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ  
أَبِي حُصَيْنٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ : يَشْتَرِي  
الْكُوفَةُ وَكَانَ لَا يَحْدُثُ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ ( لَا تُرَدُّ ) مِنَ الْإِرَادَةِ ( وَغَيْرِهِ ) أَيْ غَيْرِ  
مَنْصُورٍ ( وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ ) هُوَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَذَا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ .  
قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ . قَوْلُهُ  
( حَدِيثٌ عَائِشَةُ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَهَسَلَمَ قَوْلَهُ ( وَقَالَ )  
أَيْ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ ( مَنْصُورٌ بْنُ الْمُعْتَمِرِ يَكْنَى أَبَا عَتَابٍ ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَشَدَّةِ  
الْفَوْقِيَّةِ . قَوْلُهُ ( قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعْدٍ ) ابْنَ فُرُوحَ التَّيْمِيِّ الْقَطَّانَ الْبَصْرِيَّ  
الْحَافِظَ الْحُجَّةَ أَحَدَ أَئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ( إِذَا حَدَّثَتْ ) بِصِغَةِ الْجَهْلِ لِلْمُخَاطَبِ  
( عَنْ مَنْصُورٍ ) هُوَ مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ الْمَذْكُورُ . قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَذَكُّرَةِ  
الْحَافِظِ فِي تَرْجُمَةِ أَحَدِ الْأَعْلَامِ لَا أَحْفَظُ لَهُ شَيْئاً عَنْ الصَّحَابَةِ ، وَحَدَّثَ عَنْ  
أَبِي وَائِلٍ وَرَبِيعِ بْنِ حَرَّاشٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَمُجَاهِدٍ وَالشَّعْبِيِّ وَأَبِي حَازِمٍ  
الْأَشْجَمِيِّ وَطَابِقَتُهُمْ وَعَنْهُ شُعْبَةُ وَشَيْبَانُ وَمُسْقِيَانَانُ وَشَرِيكَ وَخَاقِ كَثِيرٌ ، وَحَكَى  
عَنْهُ شُعْبَةُ قَالَ : مَا كُتِبَتْ حَدِيثاً قَطُّ . وَقَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَمْ يَكُنْ بِالْكُوفَةِ أَحَدٌ  
أَحْفَظُ مِنْ مَنْصُورٍ . وَقَالَ أَحْمَدُ الْعَجَلِيُّ كَانَ مَنْصُوراً أُثْبِتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ لَا يَخْتَفِ  
فِيهِ أَحَدٌ ، مَاتَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ انْتَهَى مَخْتَصَرُ ( فَقَدْ مَلَأَتْ يَدُكَ  
مِنَ الْخَيْرِ لَا تُرَدُّ ) مِنَ الْإِرَادَةِ ( غَيْرِهِ ) مَقْصُودُ يَحْيَى الْقَطَّانِ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ بَيَانُ  
كَمَالِ حِفْظِ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ وَإِتْقَانِهِ فِي الْحَدِيثِ .

### بَابُ

قَوْلُهُ : ( بَعَثَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالزَّوَايِ وَهُوَ ابْنُ أَخِي

لَهُ أُضْحِيَّةٌ بِدِينَارٍ . فَاشْتَرَى أُضْحِيَّةً فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا . فَاشْتَرَى  
 أُخْرَى مَكَانَهَا . فَجَاءَ بِالْأُضْحِيَّةِ وَالْدِينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَقَالَ « ضَحَّ بِالشَّاةِ ، وَتَصَدَّقْ بِالْدِينَارِ » . حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ  
 لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ ، عِنْدِي ،  
 مِنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ .

١٢٧٦ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ . حَدَّثَنَا حَبَّانُ . حَدَّثَنَا  
 هَارُونُ بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا الزَّيْبِيُّ بْنُ خَرِيتٍ عَنْ أَبِي لَبِيدٍ ، عَنْ عُرْوَةَ  
 الْبَارِقِيِّ قَالَ : دَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا لِأَشْتَرِيَ لَهُ  
 شَاةً . فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ . فَمِغْتُ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ . وَجِئْتُ بِالشَّاةِ

خديجة أم المؤمنين ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة وكان من أشرف قريش  
 ووجوهها في الجاهلية والإسلام وتأخر إسلامه إلى عام الفتح ، ومات بالمدينة  
 سنة أربع وخمسين وله مائة وعشرون سنة ، ستون في الجاهلية وستون في الإسلام  
 ( يشتري له ) وفي رواية أبي داود ليشتري له ( أضحية ) أى ما يضحي به من  
 غنم ( وتصدق بالدينار ) جعل جماعة هذا أصلاً فقالوا : من وصل إليه مال من  
 شبهة وهو لا يعرف له مستحقاً فإنه يتصدق به . ووجه الشبهة ههنا أنه لم يأذن  
 لحكيم بن حزام في بيع الأضحية . ويحتمل أن يتصدق به لأنه قد خرج عنه للقربة  
 لله تعالى في الأضحية فسكره أكل ثمنها . قاله في الثيل : قوله ( حديث حكيم بن  
 حزام لا نعرفه إلا من هذا الوجه وحبیب بن أبی ثابت لم يسمع عندي من حكيم  
 ابن حزام ) فالحديث منقطع وأخرجه أبو داود من طريق أبي حصين عن شيخ  
 من أهل المدينة عن حكيم بن حزام : قال المنذرى : فى إسناده مجهول انتهى .  
 قوله ( حدثنا الزبير بن خريت ) بكسر المعجمة والراء المشددة المكسورة وآخره  
 مشناة ونقه أحمد وابن معين ( عن أبي لبید ) اسمه لمازاة بكسر اللام وتخفيف الميم  
 وبالزاي ابن الزبار بفتح الزاي وتشقيل الموحدة وآخره راء ، صدوق ناصبي من  
 الثالثة . كذا فى التقریب . قوله ( فاشتریت له شاتین ) فيه دليل على أنه يجوز  
 للوكيل إذا قال له المالك : اشتر هذا الدينار شاة ووصفها أن يشتري بها شاتين

وَالدِّينَارِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَذَكَرَ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ . فَقَالَ لَهُ « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفْقَةِ يَمِينِكَ » .

فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى كُنَاسَةِ الْكُوفَةِ ، فَيَرْبِجُ الرِّبْحَ الْعَظِيمَ . فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَالًا .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا حَبَّانُ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ . حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْتٍ عَنْ أَبِي لَبِيدٍ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا بِهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَلَمْ يَأْخُذْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ . مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ . وَأَبُو لَبِيدٍ أَنَّهُ لِمَا زَاةٌ .

بالصفة المذكورة ، لأن مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيراً ومثل هذا لو أمره أن يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين أو بأن يشتريها بدرهم فاشتراها بنصف درهم . وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي في زيادات الروضة ( فقال بارك الله في صفقة يمينك ) بفتح صاد وسكون فاء والمعنى بارك الله في بيعك وتجارتك ( فكان بعد ذلك يخرج إلى كناسة الكوفة ) بضم الكاف وتخفيف النون موضع بالكوفة ( فيربج الربح العظيم الخ ) وفي رواية البخاري فدعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعه بالبركة . فكان لو اشترى تراباً لربح فيه . وحديث عروة البارقي هذا أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه وفي إسناده من عد البخاري سعيد بن زيد أخو حماد وهو مختلف فيه عن أبي لبيد لما زاة بن زبار ، وقد قيل إنه مجهول لسكتته قال : إنه وثقه ابن سعد . وقال حرب : سمعت أحمد يثني عليه وقال في التقريب : إنه ناصبي أجلة قال المنذرى والنووي : إسناده صحيح لحبسه من وجهين . وقد رواه البخاري من طريق ابن عيينة عن شعيب بن غرقه ، سمعت الحنفي يحدثون مزعومة . قال الحافظ : الصواب أنه متصل في إسناده مبهم . قوله ( وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث وقالوا به وهو قول أحمد وإسحاق الخ ) قال في النيل : في الحديث دليل على صحة بيع الفضولي . وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي في القديم .

٣٥ - بابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْكَاتِبِ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدَّى

١٢٧٧ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَّازُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ

حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا أَصَابَ الْمَسْكَاتِبُ حَدًّا أَوْ مِيرَاثًا ، وَرِثَ بِحِسَابٍ مَا عَتَقَ مِنْهُ » .

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يُؤَدَّى الْمَسْكَاتِبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى ، دِيَّةَ حُرٍّ :

وقواه النووي في الروضة وهو مروي عن جماعة من الساف منهم علي وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وقال الشافعي في الجديد وأصحابه : إن البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان لحديث : لا تبع ما ليس عندك . وأجابوا عن حديث الباب بما فيهما من المقال وعلى تقدير الصحة فيمكن أنه كان وكيلًا بالبيع بقرينة فهمها منه صلى الله عليه وسلم . وقال أبو حنيفة : إنه يكون البيع الموقوف صحيحًا دون الشراء ، والوجه أن الإخراج عن ملك المالك مفقود إلى إذنه بخلاف الإدخال : ويجب أن الإدخال للبيع في الملك يستلزم الإخراج من الملك للثمن . وروى عن مالك العكس من قول أبي حنيفة فإن صح فهو قوي لأن فيه جمعًا بين الأحاديث انتهى كلام الشوكاني .

باب ما جاء في المسكاتب إذا كان عنده ما يؤدي

قوله (إذا أصاب المسكاتب) أي استحق (حدًا) أي دية (أو ميراثًا ورث)

بفتح فكسر راء مخفف (بحساب ما عتق منه) أي بحسبه ومقداره . والمعنى إذا ثبت للمسكاتب دية أو ميراث ثبت له من الدية والميراث بحسب ما عتق من نصفه كما لو أدى نصف الكتابة ثم مات أبوه وهو حر ولم يخلف غيره ، فإنه يرث منه نصف ماله أو كما إذا جنى على المسكاتب جنائية وقد أدى بعض كتابته فإن الجاني عليه أن يدفع إلى ورثته بقدر ما أدى من كتابته دية حر ويدفع إلى مولاه بقدر ما بقي من كتابته دية عبد . مثلاً إذا كاتبه على ألف وقيمته مائة وأدى خمسمائة ثم قتل فلورثة العبد خمسمائة من ألف نصف دية حر ، ولمولاه خمسون نصف قيمته (يؤدى المسكاتب) بضم ياء وسكون واو وفتح دال مخففة أي يعطى دية المسكاتب (بحصة ما أدى) بفتح الهزرة وتشديد الدال أي قضى ووفى .

وَمَا بَقِيَ ، دِيَّةَ عَبْدٍ . وفي البابِ عن أم سلمة . حديثُ ابنِ عباسٍ  
حديثُ حسنٌ . وَهَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرِمَةَ ، عن  
ابنِ عَبَّاسٍ ، عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَرَوَى خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ  
عِكْرِمَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَوْلَهُ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ .

وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ :  
الْمُسْكَاتِبُ عَبْدٌ ، مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ  
وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ .

١٢٧٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى

ابنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

قَالَ الْفَارِيُّ فِي نَسْخَةِ يَعْنِي مِنَ الْمَشْكَاةِ بِحَسَبِ مَا أَدَّى أَى مِنَ النُّجُومِ (دِيَّةَ حَرٍ)  
بِالنَّصَبِ (وَمَا بَقِيَ) أَى وَيُعْطَى بِحَصَّةٍ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ النُّجُومِ (دِيَّةَ عَبْدٍ) بِالنَّصَبِ  
قَالَ الْأَشْرَفُ : قَوْلُهُ يُؤَدَّى بِتَخْفِيفِ الدَّالِ مَجْهُولًا مِنْ وَدَى يَدَى دِيَّةَ أَى أُعْطِيَ  
الدِّيَّةَ وَانْتَضَبَ دِيَّةَ حَرٍ مَفْعُولًا بِهِ ، وَمَفْعُولُ مَا أَدَّى مِنَ النُّجُومِ مَحذُوفٌ عَائِدٌ  
إِلَى الْمَوْصُولِ أَى بِحَصَّةٍ مَا أَدَاهُ مِنَ النُّجُومِ يَعْنِي دِيَّةَ حَرٍ وَبِحَصَّةٍ مَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ .  
قَوْلُهُ (وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ . قَوْلُهُ (حَدِيثُ  
ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ  
عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ (خ) قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْكَاتِبَ يَعْتَقُ  
بِقَدْرِ مَا يُؤَدِّيهِ مِنَ النُّجُومِ . وَكَذَا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَبِهِ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَحَدَّثَهُ ، وَمَعَ  
مَا فِيهِ مِنَ الظَّنِّ مَعَاضٍ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ . قَالَ الْفَارِيُّ :  
يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ عَلَى تَقْدِيرِ صَحَّةِ تَقْوِيَةِ اقْوَالِ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ يَعْتَقُ  
عَقْدًا مَوْقُوفًا عَلَى تَكْمِيلِ تَأْدِيَةِ النُّجُومِ لَا سِيَّامًا عَلَى الْقَوْلِ بِمُجَازِ نَجْزِ الْعَقْدِ انْتَهَى .  
قَوْلُهُ ( وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ

صلى الله عليه وسلم يَخْطُبُ يَقُولُ : « مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ ، فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَةَ أَوَاقٍ (أَوْ قَالَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ) ، ثُمَّ عَجَزَ ، فَوُتِيَ رَقِيقٌ » .  
 هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الْمُسْكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ  
 كِتَابَتِهِ . وَقَدْ رَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ .

١٢٧٩ — حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ  
 عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ نُبَيْهَانَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا كَانَ عِنْدَ مُسْكَاتِبٍ إِحْدَاكُنَّ مَا يُؤَدِّي ، فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ » .

رحمه الله قوله ( على مائة أوقية ) بضم همزة وتخفيف تحتية وقد تشددت وهي اسم  
 لأربعين درهما ( فأدأها ) أى فقصى المائة ودفعتها ( إلا عشرة أواق ) بفتح الهمزة  
 وتنوين القاف جمع أوقية ، ووقع فى أكثر نسخ الترمذى عشر أواق بغير التاء .  
 وهو الظاهر ( ثم عجز ) أى عن أداء نجوم السكتابة ( فهو ) أى فعبدته المسكاتب  
 العاجز ، قال ابن الملك : هذا يدل على أنه إن عجز المسكاتب عن أداء البعض كعجزه  
 عن الكل فللسيد فسخ كتابته فيكون رقيقاً كما كان ، ويدل مفهوم قوله فهو  
 رقيق على أن ما أدأه يصير لسيده قوله ( وهذا حديث غريب ) قال فى المنتقى ، بعد  
 ذكر هذا الحديث ، رواه الخمسة إلا النسائي انتهى . وقال فى التلخيص وأخرجه أيضاً  
 الحاكم وصححه ، قال الشافعى لم أجد أحداً روى هذا عن النبى صلى الله عليه وسلم  
 إلا عمراً ولم أر من رضى من أهل العلم بثبته . وعلى هذا فتيا المفتين انتهى .  
 قلت : وأخرج أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ  
 قال : المسكاتب عبد ما بقى عليه من مكاتبته درهم . قال الحافظ فى بلوغ المرام :  
 أخرجه أبو داود بإسناد حسن وأصله عند أحمد والثلاثة وصححه الحاكم انتهى .  
 وقال المنذرى : فى إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال . قواه ( حدثنا سعيد  
 ابن عبد الرحمن الخ ) وقع فى بعض النسخ قبل هذا باب منه ( عن نبهان ) بفتح  
 النون وسكون الموحدة زاد أبو داود مكاتب أم سلمة ( فلتحتجب ) أى لإحداكن  
 وهى سيدته . ( منه ) أى المسكاتب فإن ملكه على شرف الزوال وما قارب الثنى .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّوَرُّعِ . وَقَالُوا : لَا يَعْتَقُ الْمُكَاتِبُ ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي ، حَتَّى يُؤَدِّي .

٣٦ - بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَفْلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ

١٢٨٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ

أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « أَيُّمَا امْرِئٍ أَفْلَسَ ، وَوَجَدَ رَجُلٌ سَلْعَتَهُ عِنْدَهُ بَعَيْنِهَا ، فَهُوَ أَوْلَىٰ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ .

يعطى حكمه ، والمعنى أنه لا يدخل عليها . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) قال الحافظ في بلوغ المرام بعد ذكره رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي انتهى . قوله ( ومعنى هذا الحديث عند أهل العلم على التورع الخ ) . قال القاضي : هذا أمر محمول على التورع والاحتياط لأنه يصدد أن يعتق بالآداء لا أنه يعتق بمجرد أن يكون واجداً للنجم فإنه لا يعتق ما لم يؤد الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم : المكاتب عبد ما بقي عليه درهم . ولعله قصد به منع المكاتب عن تأخير الآداء بعد التمكن ليستبيح به النظر إلى السيدة وسد هذا الباب عليه انتهى .

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا أَفْلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ

قال في النهاية أفلس الرجل إذا لم يبق له مال . ومعناه . صارت دراهمه فلو سا . وقيل صار إلى حال يقال : ليس معه فلس . وقد أفلس يفلس لاسا فهو مفلس وفلسه الخاكم تفلّيساً انتهى والغريم المديون . ( ووجد رجل سلعته عنده بعينها ) أى بذاتها بأن تكون غير هالكة حسا ، أو معنى با تصرفات الشرعية ( فهو ) أى الرجل ( أولى بها ) أى أحق بسلعته ( من غيره ) أى من الغرماء . قوله ( وفي الباب عن سمرة ) أخرجه أحمد وأبو داود وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي سماعه منه خلاف معروف لسكنه يشهد لصحته حديث الباب ( وابن عمر )

حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : هو أسوة الغرماء . وهو قول أهل الكوفة .

أخرجه ابن حبان بإسناد صحيح قاله في الذيل . قوله ( حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخاري ومسلم . قوله ( والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ) قال في شرح السنة : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا : إذا أفلس المشتري بالثمن ووجد البائع عين ماله ، فله أن يفسخ البيع ويأخذ عين ماله وإن كان قد أخذ بعض الثمن وأفلس بالباقي أخذ من ماله بقدر ما بقي من الثمن كما رواه البخاري قضى به عثمان رضي الله عنه ، وروى عن علي رضي الله عنه ، ولا نعلم لها مخالفاً من الصحابة . وبه قال مالك والشافعي رحمهم الله انتهى ، قلت : وهو الحق وهو قول الجمهور ( وقال بعض أهل العلم هو أسوة الغرماء ) بضم الهمزة أي هو مساو لهم وكواحد منهم يأخذ مثل ما يأخذون ، ويحرم عما يحرمون ( وهو قول أهل الكوفة ) وهو مذهب الحنفية قال في التتايق المجد : ومذهب الحنفية في ذلك أن صاحب المتاع ليس بأحق لا في الموت ولا في الحياة لأن المتاع بعد ما قبضه المشتري صار ملكاً خاصاً له ، والبائع صار أجنبياً عنه كسائر أمواله . فالغرماء شركاء البائع فيه في كلتا الصورتين وإن لم يقبض . فالبايع أحق باختصاصه به وهذا معنى واضح لولا ورود النص بالفرق وسلفهم في ذلك على ، فإن قتادة روى عن خلاص بن عمرو عن علي أنه قال : هو أسوة الغرماء إذا وجدهما بعينها . وأحاديث خلاص عن علي ضعيفة ، وروى مثله عن إبراهيم النخعي ومن المعلوم أن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عبرة للرأي بعد ورود نصه . كذا حققه ابن عبد البر والزرقاتي انتهى . واعلم أن الحنفية قد اعتذروا عن العمل بأحاديث الباب باعتذارات كلها واهية . فمنها — أنها مخالفة للأصول ، وفساد هذا الاعتذار ظاهر فإن السنة الصحيحة هي من جملة الأصول فلا يترك العمل بها إلا لما هو أنقض منها . ومنها — أنها محمولة على ما إذا كان المتاع ودعية أو عارية أو اقطة وفساد هذا الاعتذار أيضاً ظاهر فإنه لو كان كذلك لم يقيد بالإفلاس ولا جمل

## ٣٧ - باب ما جاء

في النهي للمسلم ، أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له

١٢٨١ - حدثنا علي بن خشرم . حدثنا عيسى بن يونس عن مجالد ، عن أبي الوذّاك ، عن أبي سعيد قال : كان عندنا خمر لبيّيم . فلما نزلت المائدة ، سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ، وقلت إنه لبيّيم فقال « أهريقوه » . وفي الباب عن أنس بن مالك .

أحق بها لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك . ويرد هذا الاعتذار أنه وقع في رواية لمسلم والنسائي أنه لصاحبه الذي باعه . وفي رواية لابن حبان : إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته . وكذلك وقع في عدة روايات ما يدل صراحة على أنها واردة في صورة البيع . قال الحافظ في الفتح : فظهر بهذا أن الحديث وارد في صورة البيع ، ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر يعني من العارية والوديعة بالأولى . ومنها أنها محمولة على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقبض السلعة . ويرد هذا الاعتذار أنه وقع في حديث سمرة عند مفلس وفي حديث أبي هريرة عند رجل ، وفي رواية لابن حبان : ثم أفلس . وهي عنده : إذا فلس الرجل وعنده متاع .

باب ما جاء في النهي للمسلم أن يدفع إلى الذمي الخمر يبيعها له

قوله ( فلما نزلت المائدة ) أي الآية التي فيها تحريم الخمر وهي قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ) الآيتين . ( عنه ) أي عن الخبر الذي عندي للبيّيم والخمر قد يذكر أو بتأويل الشراب ( فقال أهريقوه ) أي صبوه والأصل أريقوه من الإراقة ، وقـ تبـدل الهمزة بالهاء وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معا كما وقع هنا وهو نادر . وفيه دليل على أن الخمر لا تملك ولا نجس بل يجب إراقتها في الحال . ولا يجوز لأحد الانتفاع بها إلا بالإراقة قوله ( وفي الباب عن أنس بن مالك ) أن أبا طلحة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا قال : أهرقها . قال أفلا أجمعها خلا ؟ قال :

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا . وَقَالَ بِهَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَكَرَهُوا  
أَنْ تَتَّخَذَ الْخَمْرُ خَلًّا . وَإِنَّمَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنْ يَكُونَ  
الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِهِ خَمْرٌ حَتَّى يَصِيرَ خَلًّا . وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي خَلِّ الْخَمْرِ ، إِذَا  
وُجِدَ قَدْ صَارَ خَلًّا .

لا . أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي . قوله (حديث أبي سعيد حديث حسن)  
وأخرجه أحمد قوله (وقال بهذا بعض أهل العلم وكرهوا أن يتخذ الخمر خلا الخمر)  
قال الخطابي في المعالم : تحت حديث أنس في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى  
تصير خلا غير جائز . ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به  
لما يجب من حفظه وتشميره والحيفة عليه ، وقد كان نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن إضاعة المال ، فلم أن معالجته لا تطهره ولا ترده إلى المالية بحال .  
انتهى . وقال الشوكاني في النيل : فيه دليل للجمهور على أنه لا يجوز تخليل الخمر  
ولا نظير بالتخليل . هذا إذا خللها بوضع شيء فيها ، أما إذا كان التخليل  
بالنقل من الشمس إلى الظل أو نحو ذلك . فأصح وجهه عن الشافعية أنها تحل  
وتطهر . وقال الأوزاعي وأبو حنيفة تطهر إذا خللت بإلحاق شيء فيها . قلت :  
والحق أن تخليل الخمر ليس بجائز لحديث الباب ، ولحديث أنس المذكور ، ومن  
قال بالجواز فليس له دليل . (ورخص بعضهم في خل الخمر إذا وجد قد صار  
خلا) أي من غير معالجة قال القاري في المرقاة تحت حديث أنس رضى الله عنه  
فيه حرمة التخليل ربه قال أحمد . وقال أبو حنيفة والأوزاعي والليث : يطهر  
بالتخليل . وعن مالك ثلاث روايات أصحابها عنه أن التخليل حرام ، فلو خللها  
عصى وطهرت . والشافعي على أنه إذا ألقى فيه شيء لا تتخلل لم يطهر أبداً .  
وأما بالنقل إلى الشمس مثلاً للشافعية فيه وجهان أصحابهما تطهيره وأما الجواب  
عن قوله عليه الصلاة والسلام ؛ لا عند من يجوز تخليل الخمر : أن القوم كانت  
نفوسهم ألقت بالخمر وكل ما لوف تميل إليه النفس نفثى النبي صلى الله عليه وسلم  
من دواخل الشيطان فنهامهم عن اقتنائهم نهى تنزيه كيلا يتخذ التخليل وسيلة

## ٣٨ - باب

١٢٨٢ - حدثنا أبو كريب . حدثنا طلق بن غنم عن شريك  
وقيس عن أبي حصين ، عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « أَدُ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَمَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » . هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا :

إليها . وأما بعد طول عهد التحريم فلا يخشى هذه الدواخل ويؤيده خبر :  
نعم الإدام الخل . رواه مسلم عن عائشة وخير خلكم خل خرمك . رواه البيهقي  
في المعرفة عن جابر مرفوعاً ، وهو محمول على بيان الحكم لانه اللائق بمنصب  
الشارع لا بيان اللغة انتهى كلام القاري . قلت قال الحافظ الزيلعي في نصب  
الراية بعد ذكر حديث : خير خلكم خل خرمك ما لفظه : قال البيهقي في المعرفة رواه  
المغيرة بن زياد وليس بالقوي . وأهل الحجاز يسمون خل الغنم خل الخمر .  
قال : وإن صح فهو محمول على ما إذا تخلل بنفسه . وعليه يحمل حديث فرج  
ابن فضالة انتهى . قلت : حديث فرج بن فضالة أخرجه الدارقطني في سننه عنه  
عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن أم سلمة مرفوعاً في الشاة أن دباغها يحل كما يحل  
خل الخمر . قال الدارقطني : تفرد به فرج بن فضالة وهو ضعيف . قاله الحافظ  
في الدراية . قال ويعارض ظاهره حديث أنس : سئل النبي صلى الله عليه وسلم  
عن الخمر أتتخذ خلا ؟ قال : لا . أخرجه مسلم وأخرج أيضاً عنه أن أبا طلحة  
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرأ قال أهرقها . قال : أفلا  
نجعلها خلا ؟ قال : لا . انتهى . وأما القول بأن النهي للتنزيه فغير ظاهر .  
وأما حديث . نعم الإدام الخل . فالمراد بالخل الخل الذي لم يتخذ من الخمر جمعا  
بين الأحاديث والله تعالى أعلم .

## باب

قوله : ( حدثنا طلق بن غنم ) بفتح الغين المعجمة وشدة النون النخعي  
أبو محمد السكوني ثقة من كبار العاشرة ( عن أبي حصين ) بفتح الحاء المهملة اسمه  
عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي السكوني ثقة ثبت . قوله ( أَدُ الْأَمَانَةَ ) هي كل  
شيء لزمك أدؤه . والامر للوجوب . قال الله تعالى ( إن الله يأمركم أن تؤدوا

الامانات إلى أهلها) (إلى من اتتمنك) أى عليها (ولا تحن من خانك) أى لا تعامله بماملته ولا تقابل خيانتته بخيانتك . قال فى سبيل السلام : وفيه دليل على أنه لا يجازى بالإساءة من أساء . وحمله الجمهور على أنه مستحب لدلالة قوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) على الجواز وهذه هى المعروفة بمسألة الظفر . وفيما أقوال للعلماء . هذا القول : الأول — وهو الأشهر من أقوال الشافعى وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه . والثانى — يجوز إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره ، لظاهر قوله (بمثل ما عوقبتم به) وقوله مثلها وهو رأى الحنفية . والثالث — لا يجوز ذلك إلا لحكم الحاكم ، لظاهر النهى فى الحديث وقوله تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وأجيب أنه ليس أكلا بالباطل . والحديث يحمل فيه النهى على التذنب . الرابع — لابن حزم أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو عليه أو من غيره ويبيع ويستوفى حقه . فإن فضل على ما هو له رده له أو لورثته . وإن نقص بقى فى ذمة من عليه الحق ، فإن لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل إلا أن يحلله أو يبرئه فهو مأجور . فإن كان الحق الذى له لا بينة له عليه وظفر بشئ من مال من عنده له الحق أخذه ، فإن طوالب أنكر ، فإن استحلّف حلف وهو مأجور فى ذلك . قال وهذا قول الشافعى وأبى سليمان وأصحابهما . وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال ففرض عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه واستدل بالآيتين وبقوله تعالى (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) وبقوله تعالى (والحرّمات قصاص) وبقوله تعالى (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وبقوله صلى الله عليه وسلم لهند امرأة أبى سفيان: خذى ما يكفينك وولدى بالمعروف . وبحديث البخارى: إن نزلتم بقوم وأمروا لكم بما ينبغى للضيف فاقبلوا وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف . واستدل لكونه إذا لم يفعل عاصيا بقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) الآية . وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من رأى منكرا فليغيره . ثم ذكر حديث أبى هريرة فقال : هو من رواية طلق بن غنّام عن شريك وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف . قال ولئن صح فلا حجة فيه لأنه ليس له انتصاف المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب وإنكار منكر انتهى مختصرا . قوله (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه أبو داود وسكت عنه . ونقل المنذرى

إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَلَى آخَرٍ شَيْءٌ فَذَهَبَ بِهِ ، فَوَقَعَ لَهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ عَنْهُ بِقَدَرِ مَا ذَهَبَ لَهُ عَلَيْهِ . وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَقَالَ : إِنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ ، فَوَقَعَ لَهُ عِنْدَهُ دَنَانِيرٌ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ بِمَكَانِ دَرَاهِمِهِ . إِلَّا أَنْ يَقَعَ عِنْدَهُ لَهُ دَرَاهِمٌ ، فَلَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَحْبِسَ مِنْ دَرَاهِمِهِ بِقَدَرِ مَا لَهُ عَلَيْهِ .

### ٣٩ — بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَارِيَةَ مُؤَدَاةٌ

١٢٨٣ — حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عِيَّاشٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ ، عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ «الْعَارِيَةُ مُؤَدَاةٌ ، وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ ، وَالَّذِينَ مَقْضِي» . وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ ،

تَحْسِينِ التِّرْمِذِيِّ وَأَقْرَهُ . وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ : وَالْمَانِعُ مِنْ تَصْحِيحِهِ أَنْ شَرِيكَ وَقَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ يَخْتَلِفُ فِيهِمَا أَنْتَهَى . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ : وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَاسْتَسْكِرَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ أَنْتَهَى . وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عِنْدَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي الْعِلَلِ الْمُنْتَاهِيَةِ : وَفِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَا يَعْرِفُ . وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الدَّارَقُطْنِيُّ . وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ . وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ وَالطَّبْرَانِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ . وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالْبَيْهَقِيِّ وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولٌ آخَرٌ غَيْرُ الصَّحَابِيِّ . لِأَنَّ يَوْسُفَ بْنَ مَاهَكَ رَوَاهُ عَنْ فُلَانٍ عَنْ آخَرَ وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَعَنْ الْحَسَنِ مَرْسُلاً عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ قَالَ الشَّافِعِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : لَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِ يَصَحُّ . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ : لَا يَخْفَى أَنَّ وَرُودَهُ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الْمُتَعَدِّدَةِ مَعَ تَصْحِيحِ إِمَامَيْنِ مِنَ الْأَثَمَةِ الْمُعْتَبَرَيْنِ لِبَعْضِهَا وَتَحْسِينِ إِمَامٍ ثَالِثٍ مِنْهُمْ بِمَا يَصِيرُ بِهِ الْحَدِيثُ مِنْتَهَضًا لِلِاحْتِجَاجِ أَنْتَهَى

### بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْعَارِيَةَ مُؤَدَاةٌ

قوله ( العارية مؤداة ) قال الثوري بشي أي تؤدى إلى صاحبها ، واختلفوا في

وَصَفْوَانَ بْنِ أُمِيَّةٍ وَأَنْسٍ . حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .  
وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا ، مِنْ  
غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ .

١٢٨٤— حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ ،  
عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ الْحُسَيْنِ ، عَنْ سَمُرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :  
« عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّي » . قَالَ قَتَادَةُ : ثُمَّ نَسِيَ الْحُسَيْنُ فَقَالَ :

تَأْوِيلُهُ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الضَّيَانِ ، فَالْقَائِلُ بِالضَّيَانِ يَقُولُ : تُؤَدِّي عَيْنًا حَالِ  
الْقِيَامِ وَقِيَمَةً عِنْدَ التَّلَفِ ، وَقَائِدَةُ التَّادِبَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَى خِلَافَهُ لِإِلْزَامِ الْمُسْتَعِيرِ مَوْنَةَ  
رَدِّهَا إِلَى مَالِكِهَا كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . ( وَالزَّعِيمُ ) أَيْ الْكَفِيلُ ( غَارِمٌ ) قَالَ فِي  
النِّهَايَةِ : الْغَارِمُ الَّذِي يَلْتَزِمُ مَا ضَمَنَهُ وَتَكْفُلُ بِهِ وَيُؤَدِّيهِ ، وَالْغَرَمُ أَدَاءُ شَيْءٍ لَا زَمَ  
وَقَدْ غَرِمَ يَغْرِمُ غَرَمًا أَنْتَهَى . وَالْمَعْنَى أَنَّهُ ضَامِنٌ وَمَنْ ضَمِنَ دِينَارًا لِرُومَةٍ أَدَاؤُهُ ( وَالِدِينَ  
مَقْضَى ) أَيْ يَجِبُ قَضَاؤُهُ . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ  
وَابْنُ مَاجَةَ ( وَصَفْوَانَ بْنِ أُمِيَّةٍ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ( وَأَنْسٌ ) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ  
فِي كِتَابِ مَسْنَدِ الشَّامِيِّينَ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصْبِ الرِّايَةِ فِي السَّكْفَالَةِ بِإِسْنَادِهِ وَمُتَنِهِ .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَكَرَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِيهِ . قَوْلُهُ ( حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ  
حَسَنٌ ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ . قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ : قَالَ صَاحِبُ  
التَّنْقِيحِ : رَوَاةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ مِنَ الشَّامِيِّينَ جَيِّدَةٌ وَشَرْحَبِيلُ مِنْ ثِقَاتِ  
الشَّامِيِّينَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَوَفَّقَهُ أَيْضًا الْعَجَلِيُّ وَابْنُ حَبَّانٍ وَضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ  
أَنْتَهَى . وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْوَصَايَا مَطُولًا . قَوْلُهُ ( عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ )  
أَيْ يَجِبُ عَلَى الْيَدِ رَدُّ مَا أَخَذْتَهُ . قَالَ الطَّبْرَانِيُّ مَا مَوْصُولَةٌ مُبْتَدَأٌ وَعَلَى الْيَدِ خَبْرُهُ ،  
وَالرَّابِعُ مَحْذُوفٌ أَيْ مَا أَخَذْتَهُ الْيَدُ ضَيَّانًا عَلَى صَاحِبِهَا . وَالْإِسْنَادُ إِلَى الْيَدِ عَلَى  
الْمُبَالَغَةِ لِأَنَّهَا هِيَ الْمَتَصَرِّقَةُ ( حَتَّى تُؤَدِّي ) بِصِيغَةِ الْفَاعِلِ الْمَوْثُوثِ وَالضَّمِيرِ إِلَى الْيَدِ  
أَيْ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ إِلَى مَالِكِهَا فَيَجِبُ رَدُّهُ فِي الْغَضَبِ وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ . وَفِي الْعَارِيَةِ إِنْ  
عِينَ مَدَّةَ رَدِّهِ إِذَا انْقَضَتْ وَلَوْ لَمْ يُطْلَبْ مَالِكُهَا . وَفِي الْوَدِيعَةِ لَا يَلْزَمُ إِلَّا إِذَا طُلِبَ  
الْمَالِكُ . ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَلِكِ . قَالَ الْقَارِي : وَهُوَ تَفْصِيلُ حَسَنِ يَعْنِي مَنْ أَخَذَ مَالَ  
أَحَدٍ بِغَضَبٍ أَوْ عَارِيَةٍ ، أَوْ وَدِيعَةٍ لَزِمَ رَدُّهُ أَنْتَهَى . ( قَالَ قَتَادَةُ : ثُمَّ نَسِيَ الْحُسَيْنُ )

هُوَ أَمِينُكَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، يَعْنِي الْعَارِيَّةَ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .  
وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ  
إِلَى هَذَا . وَقَالُوا : يَضْمَنُ صَاحِبُ الْعَارِيَّةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ .

أَيُّ الْحَدِيثِ ( فَقَالَ ) أَيُّ الْحَسَنِ ( هُوَ ) أَيُّ الْمُسْتَعِيرِ ( لِضَمَانٍ عَلَيْهِ ) لَا يَلْزَمُ مِنْ  
قَوْلِ الْحَسَنِ إِنْ الْمُسْتَعِيرِ لِضَمَانٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَسَى الْحَدِيثَ كَمَا مُسْتَعْرِفُ ( هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ ) أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ . وَسَمِعَ الْحَسَنُ مِنْ سَمُرَةَ فِيهِ  
خِلَافٌ مَشْهُورٌ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَاسْتَدِلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ  
مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْوَدِيعَ وَالْمُسْتَعِيرَ ضَامِنَانِ وَهُوَ صَالِحٌ لِلِاحْتِجَاجِ بِهِ عَلَى التَّضْمِينِ ،  
لِأَنَّ الْمَأْخُوذَ إِذَا كَانَ عَلَى الْيَدِ الْآخِذَةِ حَتَّى تَرُدَّهُ قَالِمَرَادٍ أَنَّهُ فِي ضَمَانِهَا كَمَا يُشْعُرُ  
لَفْظٌ عَلَى مَنْ غَيْرِ فَرَقَ بَيْنَ مَأْخُوذٍ وَمَأْخُوذٍ . وَقَالَ الْمُقْبِلُ فِي الْمَنَارِ : يَحْتَجُونَ  
بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوَاضِعَ عَلَى التَّضْمِينِ . وَلَا أَرَاهُ صَرِيحاً لِأَنَّ الْيَدَ الْأَمِينَةَ أَيْضاً  
عَلَيْهَا مَا أَخَذَتْ حَتَّى تَرُدَّ ، وَإِلَّا فَلَيْسَتْ بِأَمِينَةٍ . إِنَّمَا كَلَامُنَا هَلْ يَضْمَنُهَا لَوْ تَلَفَتْ  
بِغَيْرِ جُنَايَةٍ ؟ وَلَيْسَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَضْمُونِ وَغَيْرِ الْمَضْمُونِ إِلَّا هَذَا . وَأَوَّلُ الْخُفْظِ  
فَشْرَكَهُ وَهُوَ الَّذِي تَفِيدُهُ عَلَى فِعْلٍ هَذَا لَمْ يَنْصِبْ الْحَسَنُ كَمَا زَعَمَ قِتَادَةُ حِينَ قَالَ :  
هُوَ أَمِينُكَ لِضَمَانٍ عَلَيْهِ . بَعْدَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ أَنْتَهَى . قَالَ الشُّوكَا نِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ  
كَلَامِ الْمُقْبِلِ هَذَا : وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنْ قِلَّةِ الْجَدْوَى وَعَدَمِ الْفَائِدَةِ  
وَبَيَانِ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ لِأَنَّ الْيَدَ الْأَمِينَةَ عَلَيْهَا مَا أَخَذَتْ حَتَّى تَرُدَّ وَإِلَّا فَلَيْسَتْ بِأَمِينَةٍ  
يَقْتَضِي الْمُلَازِمَةَ بَيْنَ عَدَمِ الرَّدِّ وَعَدَمِ الْأَمَانَةِ فَيَكُونُ تَلَفُ الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَّةِ بِأَيِّ  
وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ قَبْلَ الرَّدِّ مُقْتَضِيَا الْخُرُوجِ مِنَ الْأَمِينِ عَنْ كَوْنِهِ أَمِيناً وَهُوَ مُنَوَّعٌ ،  
فَإِنْ الْمَقْتَضَى لِذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ التَّلَفُ بِخِيَانَةٍ أَوْ جُنَايَةٍ وَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّ ذَلِكَ مُوجِبٌ  
لِلضَّمَانِ ، إِنَّمَا النِّزَاعُ فِي تَلَفٍ لَا يَصِيرُ بِهِ الْأَمِينُ خَارِجاً عَنْ كَوْنِهِ أَمِيناً . كَمَا تَلَفَ  
بِأَمْرٍ لَا يَطَاقُ دَفْعُهُ أَوْ بِسَبَبِ سَهْوٍ أَوْ نَسْيَانٍ أَوْ بِآفَةِ سَمَاوِيَةٍ أَوْ مَرَقَةٍ أَوْ ضِيَاعٍ  
بِلَا تَفْرِيطٍ فَإِنَّهُ يَوْجَدُ التَّلَفُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ مَعَ بَقَاةِ الْأَمَانَةِ . وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ  
يَقْتَضِي الضَّمَانَ وَقَدْ عَارَضَهُ مَا أَسْلَفْنَا ، ثُمَّ ذَكَرَ الشُّوكَا نِيُّ كَلَامَ صَاحِبِ ضَوْءِ  
النَّهَارِ ثُمَّ تَعَقَّبَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : وَأَمَّا مُخَالَفَةُ رَأْيِ الْحَسَنِ لِرَوَايَتِهِ فَقَدْ تَقَرَّرَ فِي  
الْأَصُولِ : أَنَّ الْعَمَلَ بِالرَّوَايَةِ لَا بِالرَّأْيِ أَنْتَهَى قَوْلُهُ ( وَقَالُوا يَضْمَنُ صَاحِبُ الْعَارِيَّةِ  
( وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ ) قَالَ فِي النَّيْلِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَعَطَاءُ

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ -  
لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ  
السُّكُوفَةِ . وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَاقُ .

#### ٤٠ - بابُ مَا جَاءَ فِي الْإِحْتِكَارِ

١٢٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ . حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ .

وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَعِزَّاهُ صَاحِبُ الْفَتْحِ إِلَى الْجُمْهُورِ : أَنَّهَا إِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِ  
الْمُسْتَعِيرِ ضَمْنُهَا إِلَّا فِيمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْذُونِ فِيهِ ، وَاسْتَدْلَوْا بِحَدِيثِ  
سَمُرَةَ الْمَذْكُورِ وَيَقُولُهُ تَعَالَى (إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) وَلَا يَنْجُزِي  
أَنْ الْأَمْرَ بِتَأْدِيَةِ الْأَمَانَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ ضَمَانَهَا إِذَا تَلَفَتْ (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ : لَيْسَ عَلَى صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ  
يُخَالَفَ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ السُّكُوفَةِ وَبِهِ يَقُولُ (إِسْحَاقُ) وَاسْتَدْلَوْا بِحَدِيثِ  
عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا ضَمَانَ عَلَى  
مُؤْتَمِنٍ . رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ قَالَ الْخَافِظُ : فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ  
طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْهُ بِلَفْظٍ : لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرَ الْمَغْلِ ضَمَانٌ . وَلَا عَنْ الْمُسْتَوْدَعِ  
غَيْرَ الْمَغْلِ ضَمَانٌ وَقَالَ : إِنَّمَا يَرَوَى هَذَا عَنْ شَرِيحٍ غَيْرِ مَرْفُوعٍ قَالَ الْخَافِظُ : وَفِي  
إِسْنَادِهِ ضَعْفَانِ قَالَ الشُّوكَانِيُّ : قَوْلُهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مُؤْتَمِنٍ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا ضَمَانَ  
عَلَى مَنْ كَانَ أَمِينًا عَلَى عَيْنٍ مِنَ الْأَعْيَانِ كَالْوَدِيعِ وَالْمُسْتَعِيرِ ، أَمَّا الْوَدِيعُ فَلَا يَضْمَنُ .  
قِيلَ لِجَمَاعَةٍ إِلَّا الْجَنَائِيَّةَ مِنْهُ عَلَى الْعَيْنِ وَالْوَجْهِ فِي تَضْمِينِهِ بِالْجَنَائِيَّةِ أَنَّهُ صَارَ بِهَا خَائِنًا .  
وَالْخَائِنُ ضَامِنٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرَ الْمَغْلِ ضَمَانٌ وَالْمَغْلُ  
هُوَ الْخَائِنُ وَهَكَذَا يَضْمَنُ الْوَدِيعُ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ تَعَدٍّ فِي حِفْظِ الْعَيْنِ . لِأَنَّهُ نَوْعٌ  
مِنَ الْخِيَانَةِ وَأَمَّا الْعَارِيَةُ فَقَدْ ذَهَبَتْ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عَلَى  
الْمُسْتَعِيرِ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ تَعَدٍّ أَنْتَهَى .

#### بابُ مَا جَاءَ فِي الْإِحْتِكَارِ

قَالَ الْخَافِظُ : الْإِحْتِكَارُ الشَّرْعِيُّ لِإِمْسَاكِ الطَّعَامِ عَنِ الْبَيْعِ وَانْتِقَارِ الْغَلَاءِ مَعَ  
الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ وَحَاجَةِ الْإِمْسَاقِ إِلَيْهِ . وَهَذَا فَسَرُهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
الْمُسَيْبِ . وَعَنْ أَحْمَدَ : إِنَّمَا يَحْرُمُ احْتِكَارُ الطَّعَامِ الْمَقْتَاتِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ

حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ،  
 عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضْلَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 يَقُولُ «لَا يَحْتَسِرُ إِلَّا خَاطِي» فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ! إِنَّكَ تَحْتَسِرُ .  
 قَالَ : وَمَعْمَرٌ قَدْ كَانَ يَحْتَسِرُ . وَإِنَّمَا رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ كَانَ  
 يَحْتَسِرُ الزَّيْتَ وَالْخَبْطَ وَنَحْوَ هَذَا . وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي أُمَامَةَ ،  
 وَابْنِ عُمَرَ . حَدِيثُ مَعْمَرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ  
 انْتِهَى . قَوْلُهُ ( لَا يَحْتَسِرُ إِلَّا خَاطِي ) بِالْهَمْزِ أَيْ عَاصِ آثَمٍ . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ :  
 مِنْ احْتَسَرَ فَهُوَ خَاطِي . قَالَ النَّوَوِيُّ : الْاِحْتِسَارُ الْمَحْرَمُ هُوَ فِي الْأَقْوَاتِ خَاصَّةً  
 بِأَنْ يَشْتَرِيَ الطَّعَامَ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ وَلَا يَبِيعَهُ فِي الْحَالِ بَلْ ادْخَرَهُ لِيُغْلُو ، فَأَمَّا إِذَا  
 جَاءَ مِنْ قَرْيَةٍ أَوْ اشْتَرَاهُ فِي وَقْتِ الرِّخْصِ وَادْخَرَهُ وَبَاعَهُ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ فَلَيْسَ  
 بِاِحْتِسَارٍ وَلَا تَحْرِيمٍ فِيهِ ، وَأَمَّا غَيْرُ الْأَقْوَاتِ فَلَا يَحْرُمُ الْاِحْتِسَارُ فِيهِ بِكُلِّ حَالٍ  
 انْتَهَى . وَاسْتَدَلَّ مَالِكٌ بِعَمُومِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْاِحْتِسَارَ حَرَامٌ مِنَ الْمَطْعُومِ  
 وَغَيْرِهِ ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَلِكِ فِي شَرْحِ الْمَشَارِقِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . قَوْلُهُ ( قُلْتُ ) قَائِلُهُ  
 مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ( لِسَعِيدٍ ) أَيْ ابْنُ الْمُسَيْبِ ( يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ) كُنْيَةُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ  
 ( إِنَّكَ تَحْتَسِرُ قَالَ وَمَعْمَرٌ ) أَيْ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضْلَةَ ( قَدْ كَانَ يَحْتَسِرُ ) أَيْ فِي  
 غَيْرِ الْأَقْوَاتِ ( وَالْخَبْطُ ) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ وَالْمَوْحَدَةُ الْوَرَقُ السَّاقِطُ أَيْ عُلْفُ  
 الدُّوَابِ ( وَنَحْوُ هَذَا ) أَيْ مِنْ غَيْرِ الْأَقْوَاتِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَآخَرُونَ إِنَّمَا كَانَا  
 يَحْتَسِرَانِ الزَّيْتَ . وَحَمَلَا الْحَدِيثَ عَلَى احْتِسَارِ الْقَوَاتِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . وَكَذَلِكَ  
 حَمَلَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ) مَرْفُوعاً : مِنْ  
 احْتَسَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرَبَهُ اللَّهُ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ  
 قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : لِإِسْنَادِهِ حَسَنٌ . وَعَنْهُ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ : الْجَابِ ابْنُ مَرْزُوقٍ  
 وَالْمَحْتَسِرُ مَلْعُونٌ . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ . ( وَعَلَى ) لَمْ أَقِفْ عَلَى  
 حَدِيثِهِ ( وَأَبِي أُمَامَةَ ) مَرْفُوعاً : مِنْ احْتَسَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ يَوْماً ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ  
 لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفَّارَةٌ . أَخْرَجَهُ رَزِينٌ ( وَابْنُ عُمَرَ ) مَرْفُوعاً : مِنْ احْتَسَرَ طَعَاماً  
 أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرَى مِنْ اللَّهِ وَبَرَى مِنْهُ — أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ قَالَ الْحَافِظُ  
 فِي الْفَتْحِ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : مِنْ احْتَسَرَ حِكْرَةً

أَهْلُ الْعِلْمِ . كَرِهُوا اخْتِكَارَ الطَّعَامِ . وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِخْتِكَارِ فِي  
غَيْرِ الطَّعَامِ . وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : لَا بَأْسَ بِالْإِخْتِكَارِ فِي الْقُطْنِ  
وَالسَّخْتِيَانِ وَتَخَوُّهِ .

#### ٤١ - باب ما جاء في بيع المحفلات

١٢٨٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ . حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ  
عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا تَسْتَقْبِلُوا  
السُّوقَ . وَلَا تَحْفَلُوا . وَلَا يُنْفَقُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ » وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ

يريد أن يغالي بها على المسلمين فهو غاطي . أخرجه الحاكم ذكره الحافظ وسكت  
عنه . وعن معاذ مرفوعاً : من احتكر طعاماً على أمتي أربعين يوماً وتصدق به  
لم يقبل منه . أخرجه ابن عساكر . قوله ( ورخص بعضهم في الاختكار في غير  
الطعام ) واحتجوا بالروايات التي فيها التصريح بلفظ الطعام . قال الشوكاني في  
التبيل : وظاهر أحاديث الباب أن الاختكار محرم من غير فرق بين قوت آدمي  
والدواب بين غيره . والتصريح بلفظ الطعام في بعض الروايات لا يصلح لتقييد  
باقي الروايات المطلقة . بل هو من التنصيص على فرد من الأفراد التي يطلق عليها  
المطلق وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو لفهم اللقب وهو غير معمول  
به عند الجمهور ، وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقرر في الأصول .  
قوله ( قال ابن المبارك لا بأس بالاختكار بالقطن والسختيان ) قال في القاموس  
السختيان ويفتح جلد الماعز إذا دبغ معرب .

#### باب ما جاء في بيع المحفلات

المحفلة هي المصراة وقد ذكر الترمذي تفسيرها في هذا الباب قال أبو عبيد :  
سميت بذلك لأن اللبن يكسر في ضرعها وكل شيء كثرته فقد حفلته . تقول ضرع  
حافل أي عظيم . واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سمي المحفل . قوله ( لا تستقبلوا  
السوق ) المراد من السوق العير أي لا تلقوا الركبان قال في المجموع في حديث الجمعة :  
إذا جاءت سويقة أي تجارة وهي مصغر السوق سميت بها لأن التجارة تجلب إليها  
والمبيعات تساق نحوها والمراد العير انتهى . ( ولا تحفلوا ) من التحفيل بالمهمة

وَأَبَى هُرَيْرَةَ . حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . كَرِهُوا بَيْعَ الْمُحَقَّلَةِ . وَهِيَ الْمَصْرَاةُ ، لَا يَجْلِبُهَا صَاحِبُهَا أَيَّامًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، لِيَجْتَمَعَ اللَّيْنُ فِي ضَرْعِهَا . فَيُفْتَرَبُ بِهَا الْمُشْتَرِي . وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخُدَيْعَةِ وَالْفُرَرِ .

٤٢ - باب ما جاء في اليمين الفاجرة يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ

١٢٨٧ - حَدَّثَنَا هَنَّاذٌ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقِ ابْنِ سَلَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ، لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ » .

وَالْقَاءُ بِمَعْنَى التَّجْمِيعِ . وَالْمَعْنَى لَا تَرَكُوا حَلْبَ النَّاقَةِ أَوِ الْبَقَرَةِ أَوْ الشَّاةِ لِيَجْتَمَعَ وَيَكْشُرَ لِبْنُهَا فِي ضَرْعِهَا فَيَعْتَرِ بِهَ الْمُشْتَرِي . ( وَلَا يَنْفَقُ ) بِصِغَةِ النِّهْيِ مِنَ التَّنْفِيقِ وَهُوَ مِنَ التَّفَاقِ ضِدُّ الْكَسَادِ . قَالَ نَفَقَتِ السَّلْعَةُ فَهِيَ نَافِقَةٌ وَأَنْفَقَتْهَا وَنَفَقَتْهَا إِذَا جَعَلَتْهَا نَافِقَةً ( بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ : أَيْ لَا يَقْصَدُ أَنْ يَنْفَقَ سَلْعَتُهُ عَلَى جِهَةِ النِّجَشِ فَإِنَّهُ بِيَاذَتِهِ فِيهَا يَرْغَبُ السَّامِعُ فَيَسْكُونُ قَوْلُهُ سَبِيحًا لَا يَتْبَاعُهَا وَمَنْفَقًا لَهَا أَنْتَهَى . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ بِلَفْظٍ قَالَ : مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحَقَّلَةً فَرَدَّمَا فَلْيُرِدْ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ . وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مَرْفُوعًا وَذَكَرَ أَنْ رَفَعَهُ غُلَاطٌ ( وَأَبَى هُرَيْرَةَ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ قَوْلُهُ ( حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَمَّاكٍ عَنْ عِكْرَمَةَ وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّقْرِيبِ : سَمَّاكُ بْنُ حَرْبٍ السَّكَوِيُّ أَبُو الْمَغِيرَةِ صَدُوقٌ وَرَوَايَتُهُ عَنْ عِكْرَمَةَ خَاصَّةٌ مُضْطَرِبَةٌ وَقَدْ تَغَيَّرَ بَآخِرُهُ فَيَكُنْ رُبَّمَا يَلْقَنُ أَنْتَهَى . فَتَصَحِّحَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ لَوْرُودِهِ مِنْ وَجْوهٍ أُخْرَى صَحِيحَةٍ .

باب ما جاء في اليمين الفاجرة يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ

قَوْلُهُ ( مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ) الْمُرَادُ بِالْيَمِينِ الْمَالُ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ ( وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ ) أَيْ كَاذِبٌ ( لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ ) قَالَ الْحَافِظُ يُقْتَطَعُ يَفْتَعَلُ مِنَ الْقَطْعِ كَأَنَّهُ قَطَعَهُ عَنْ صَاحِبِهِ أَوْ أَخَذَ قِطْعَةً مِنْ مَالِهِ بِالْحَلْفِ الْمَذْكُورِ ( لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ )

فَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ : فِيَّ ، وَاللَّهِ ! لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ . كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي . فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَلَاكَ بَيِّنَةٌ » ؟ فَقُلْتُ : لَا . فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ « أَخْلِفْ » فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِذَا يَخْلِفُ فَيَذْهَبُ بِمَا لِي . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ( إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ . وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ . حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٤٣ — بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ

١٢٨٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ

فِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ : وَهُوَ عَنْهُ مَعْرُوضٌ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ . ( فَقَالَ الْأَشْعَثُ ) هُوَ ابْنُ قَيْسٍ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّكَنْدِيُّ صَاحِبُ نَزْلِ السَّكُوفَةِ ( فِيَّ ) وَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ ( وَقَعَ ) وَرَوَاةُ الْبُخَارِيِّ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبَرَ لِيَقْتَطَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ( إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ . فَدَخَلَ الْأَشْعَثُ ابْنُ قَيْسٍ فَقَالَ : مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ كُنْيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالُوا كَذًا وَكَذَا فَقَالَ فِيَّ أَنْزَلْتَ الْخ ( إِذَنْ يَخْلِفُ ) بِالنَّصَبِ قَالَ السَّهْبِيُّ لِأَخِي . وَحَكَى ابْنُ خُرُوفٍ جَوَازَ الرِّفْعِ فِي شَيْءٍ هَذَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ( وَأَبِي مُوسَى ) لِيَنْظُرَ مَنْ أَخْرَجَهُ ( وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ( وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ قَوْلُهُ ( حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ) حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ( وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ .

بَابُ مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ

بِفَتْحِ الْمَوْحُودَةِ وَتَشْدِيدِ التَّحْتِيَةِ الْمَكْسُورَةِ أَيْ الْمُتَبَايَعَانِ . قَوْلُهُ ( إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ ، أَيْ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي شَيْءٍ

عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 « إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ . وَالْمَبْتَاعُ بِالْخِيَارِ » .  
 هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ . عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يُدْرِكْ ابْنَ مَسْعُودٍ . وَقَدْ  
 رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا . وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضًا . قَالَ ابْنُ مَنصُورٍ :  
 قُلْتُ لِأَحْمَدَ : إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : الْقَوْلُ مَا قَالَ  
 رَبُّ السَّلْعَةِ ، أَوْ يَتَرَادَانِ . قَالَ إِسْحَاقُ : كَمَا قَالَ . وَكُلُّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ  
 قَوْلَهُ ، فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ . وَقَدْ رَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ . مِنْهُمْ شُرَيْحٌ .

---

آخر ولم يكن لأحد منهما بينة . قال في النيل : لم يذكر الأمر الذي فيه الاختلاف ،  
 وحذف المتعلق مشعر بالتعميم في مثل هذا المقام على ما تقرر في علم المعاني فيعم  
 الاختلاف في المبيع والثمن وفي كل أمر يرجع إليهما وفي سائر الشروط المعتمدة  
 والتصريح بالاختلاف في الثمن في بعض الروايات لا يتنافى في هذا العموم المستفاد من  
 الحذف انتهى . ( فالقول قول البائع ) أى مع يمينه ( والمبتاع ) أى المشتري ( بالخيار )  
 أى إن شاء اختار البيع ورضى بقول البائع وإن شاء فسخ البيع والحديث دليل  
 على أنه إذا وقع الخلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من  
 شروطهما فالقول قول البائع مع يمينه لما عرف من القواعد الشرعية : أن من كان  
 القول قوله فعليه اليمين . كذا في سبيل السلام قلت يدل على أن القول قول البائع  
 مع يمينه رواية أحمد والنسائي عن أبي عبيدة : وأتاه رجلان تبايعا سلعة فقال  
 هذا أخذت بكذا وكذا ، وقال هذا بعث بكذا وكذا ، فقال أبو عبيدة : أتى  
 عبد الله في مثل هذا فقال : حضرت النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا فأمر  
 بالبائع أن يستحلف ثم يخير المبتاع إن شاء أخذ وإن شاء ترك . قوله ( والمبتاع )  
 أى المشتري ( بالخيار ) أى إن شاء أخذ وإن شاء ترك . قوله ( هذا حديث مرسل )  
 البخ ( وأخرجه أحمد وأبوداود والنسائي وابن ماجه وغيرهم . وروى هذا الحديث  
 عن عبد الله بن مسعود من طرق بألفاظ ذكرها الحافظ في التلخيص ) ( القول  
 ما قال رب السلعة ) أى البائع ( قال إسحاق كما قال ) أى أحمد ( وكل من قال  
 القول قوله فعليه اليمين ) يدل على ذلك رواية أحمد والنسائي التي ذكرنا قال

### ٤٤ - باب ما جاء في بيع فضل الماء

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّارُ ،

عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَزْنِيِّ قَالَ :  
نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ . وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ  
وَبُهَيْسَةَ ، عَنْ أَبِيهَا . وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو .

الشوكاني قد استدلل بالحديث من قال إن القول قول البائع إذا وقع الاختلاف  
بينه وبين المشتري في أمر من الأمور المتعلقة بالعقد . ولكن مع يمينه كما وقع  
في الرواية الآخرة . وهذا إذا لم يقع التراضي بينهما على التراد ، فإن تراضيا على  
ذلك جاز بلا خلاف فلا يكون لهما خلاص عن النزاع إلا التماسخ أو حلف البائع  
والظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وتلفه لما عرفت من عدم انتهاض الرواية  
المصرح فيها باشتراط بقاء المبيع للاحتجاج ، والتراد مع التمسك بأن يرجع  
كل واحد منهما بمثل المثل وقيمة القيسى إذا تقرر لك ما يدل عليه هذا الحديث  
من كون القول قول البائع من غير فرق ، فاعلم أنه لم يذهب إلى العمل به في جميع  
صور الاختلاف أحد فيما أعلم ، بل اختلفوا في ذلك اختلافا طويلا على حسب  
ما هو مبسوط في الفروع . ووقع الاتفاق في بعض الصور والاختلاف في بعض .  
وسبب الاختلاف في ذلك ما سيأتى من قوله صلى الله عليه وسلم : البينة على  
المدعى واليمين على المدعى عليه . لأنه يدل بعمومه على أن اليمين على المدعى عليه ،  
والبينة على المدعى من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا والآخر مشتريا أو لا .  
وحديث الباب يدل على أن القول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري من  
غير فرق بين أن يكون البائع مدعيا أو مدعى عليه فبين الحديثين عموم وخصوص  
من وجه فيتمارضان باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعيا فينبغى  
أن يرجع في الترجيح إلى الأمور الخارجة . وحديث إن اليمين على المدعى عليه  
عزاء المصنف يعنى صاحب المنتقى في كتاب الأقضية إلى أحمد ومسلم . وهو أيضا  
في صحيح البخارى في الرهن وفي باب : اليمين على المدعى عليه انتهى بقدر الحاجة .

### باب ما جاء في بيع فضل الماء

قوله ( عن إياس بن عبد ) بغير إضافة يكتفى بأبا هوف له محبة يعد في أهل

الحجاز قوله (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء) وفي رواية غير الترمذى عن بيع فضل الماء وفيه دليل على تحريم بيع فضل الماء والظاهر أنه لا فرق بين الماء الساكن في أرض مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو لغيره وسواء كان لحاجة الماشية أو الزرع وسواء كان في فلاة أو في غيرها وقد خصص من عموم أحاديث المنع من البيع الماء ما كان منه محرراً في الآنية لأنه يجوز بيعه قياساً على جواز بيع الخطب إذا أحرزه الخاطب لحديث الذي أمره صلى الله عليه وسلم بالاحتطاب ليستغنى به عن المسألة وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة وهذا القياس بعد تسلم صحته إنما يصح على مذهب من جواز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف في الأصول ولكنه يشكل على النهى عن بيع الماء على الإطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من أن عثمان رضي الله عنه اشترى نصف بئر رومة من اليهودى وسبأها للمسلمين بعد أن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: من اشترى بئر رومة فيوسع بها على المسلمين وله الجنة وكان اليهودى يبيع ماءها الحديث. فإنه كما يدل على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء لتقريره صلى الله عليه وسلم لليهودى على البيع ويحاجب بأن هذا كان في صدر الإسلام وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وسلم صالحهم في مبادئ الأمر على ما كانوا عليه ثم استقرت الأحكام وشرع لأمته تحريم بيع الماء فلا يعارضه ذلك التقرير وأيضاً الماء هنا دخل تبعاً لبيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك انتهى كلام الشوكاني ملخصاً قوله (وفي الباب عن جابر وبهيسة عن أبيها وأبي هريرة وعائشة وأنس وعبد الله بن عمرو) أما حديث جابر فأخرجه مسلم عنه مرفوعاً بلفظ: نهى عن بيع فضل الماء. وأما حديث بهيسة عن أبيها فأخرجه أبو داود بلفظ: أنه قال يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء ثم أعاد فقال الملح وفيه قصة وأعله عبد الحق وابن القطان بأنها لا تعرف لكن ذكرها ابن حبان وغيره في الصحابة كذا في التلخيص. وأما حديث أبي هريرة فأخرجه ابن ماجه بسند صحيح: ثلاث لا يمنعه من الماء والكلاء والنار. وأما حديث عائشة فأخرجه ابن ماجه بلفظ أنها قالت: يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: الماء والملح والنار. الحديث وإسناده ضعيف. وأما حديث أنس فأخرجه الطبراني

حَدِيثُ إِبْرَاهِيمَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّهُمْ كَرُّهُوا بَيْعَ الْمَاءِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَيْعِ الْمَاءِ . مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ .

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ ، لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ » هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .  
وَأَبُو الْمُنْهَالِ أُمُّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُطْعِمٍ . كُوفِيٌّ . وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ . وَأَبُو الْمُنْهَالِ سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ ، بَصْرِيُّ .  
صَاحِبُ أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ .

في الصغير : خصلتان لا يحل منعهما الماء والنار . وقال أبو حاتم في العلل : هذا حديث منكر . وأما حديث ابن عمرو فأخرجه الطبراني بسند حسن . كذا في التلخيص في كتاب إحياء الموات . قوله ( حديث إِبْرَاهِيمَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) أخرجه الحنفية إلا ابن ماجه . قوله والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنهم كرهوا بيع الماء الخ ) استدلووا على هذا بأحاديث الباب ( وقد رخص بعض أهل العلم في بيع الماء الخ ) وقد تقدم ذكر ما تمسكوا في كلام الشوكاني . قوله ( لا يمنع ) بصيغة المجهول ( فضل الماء ) وهو الفاضل عن كفاية صاحبه ( ليمنع به الكلام ) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة . وهو النبات رطبه ويابس به والمعنى أن يكون حول البشر كلاء ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه . إلا إذا مكثوا من سقى بهائهم من تلك البشر اثلاً يتضرروا بالعطش بعد الرعى فيستلزم منعهم من الماء منعهم من الرعى . وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور ، وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ، ويلحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنه إذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعى هناك . ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء لأنفسهم لقلته ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم . والصحيح الأول ويلحق بذلك الزرع عند مالك . والصحيح عند الشافعية ، وبه قالت الحنفية

## ٤٥ - باب ما جاء في كراهية عسب الفحل

١٢٩١ - حدثنا أحمد بن منيع وأبو عمار قالا : حدثنا إسماعيل

ابن علقمة حدثنا علي بن الحكم عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل .

وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد . حديث ابن عمر حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . وقد رخص قوم في قبول الكرامة على ذلك .

الاختصاص بالماشية . وفرق الشافعي في ما حكاه المزي عن بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها ، بخلاف الزرع . وبهذا أجاب النووي وغيره .

## باب ما جاء في كراهية عسب الفحل

بفتح العين المهملة وإسكان السين المهملة أيضاً وفي آخره موحدة ، ويقال له العسيب أيضاً ، والفحل الذكر من كل حيوان فرساً كان أو جلاً أو تيساً وغير ذلك . وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة : نهى عن عسيب التيس . قال في القاموس : العسب ضراب الفحل أو ماؤه أو نسله . والولد وإعطاء الكراء على الضراب والفعل كضرب انتهى . قوله ( نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل ) قال في النهاية : عسب الفحل ماؤه فرساً كان أو بعيراً أو غيرهما وعسبه أيضاً ضرابه يقال عسب الفحل الناقة يعسبها عسباً ولم ينه عن واحد منهما وإنما أراد النهي عن الكراء الذي يؤخذ عليه فإن أعارة الفحل مندوب إليها ، وقد جاء في الحديث : ومن حقها إطراق خلها . ووجه الحديث أنه نهى عن كراء عسب الفحل حذف المضاف وهو كثير في الكلام . وقيل يقال الكراء الفحل عسب وعسب فله يعسبه أي أكراه وعسبت الرجل إذا أعطيته كراء ضراب فله فلا يحتاج إلى حذف مضاف وإنما نهى عنه للجهالة التي فيه ولا بد في الإجارة من تعيين العمل ومعرفة مقدارها انتهى . قوله ( وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد ) أما حديث أبي هريرة فأخرجه النسائي وتقدم لفظه . وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي في هذا الباب . ولأنس غير حديث الباب عند الشافعي

١٢٩٢ - حدثنا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ . حَدَّثَنَا  
يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّوَاسِيِّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ  
سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ ، فَتَنَاهُ . فَقَالَ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَنُسْكِرُ . فَرَخَّصَ لَهُ فِي الْكَرَامَةِ .

وأما حديث أبي سعيد فأخرجه الدارقطني والبيهقي كذا في التلخيص وفي الباب عن  
على عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان والبخاري وعن البراء عند الطبراني  
وعن ابن عباس عنده أيضا وعن جابر عند مسلم . قوله ( حديث ابن عمر حديث  
حسن صحيح ) وأخرجه أحمد والبخاري وغيرهما . قوله ( والعمل على هذا عند  
بعض أهل العلم ) وهو قول الجمهور . والنهي عندهم للتحريم وهو الحق ، قال الحافظ  
في الفتوح : يدهم وكرامه حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه  
وفي وجهه للشافعية والحنابلة : تجوز الإجارة مدة معلومة . وهو قول الحسن وابن  
وسيرين ، ورواية عن مالك قواها الأبهري وغيره . وحمل النهي على ما إذا وقع  
لامد مجهول ، وأما إذا استأجر مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستيجار التلقين  
النخل . وتعقب بالفرق لأن المقصود هنا ماء الهحل وصاحبه عاجز عن تسليمه  
بخلاف التلقين انتهى . وقال الشوكاني : وأحاديث الباب ترد عليهم أي على من  
جوز إجارة الفحل للضراب مد معلومة لأنها صادقة على الإجارة . قال صاحب  
الأفعال أعسب الرجل عـ . بما أكثرى منه فلا ينزبه انتهى . ( وقد رخص قوم  
في قبول الكرامة على ذلك ) أي قبول الهدية على ذلك وهو الحق كما يدل عليه  
حديث أنس الآتي . قال الحافظ : وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازه فإن أهدى  
للمعير هدية من المستعير بغير شرط جاز ثم ذكر الحافظ حديث أنس الآتي ثم  
قال : ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا : من أطرق فرساً فأعقب  
كان له كأجر سبعين فرساً انتهى . قوله ( إنا نطرق الفحل ) بضم النون وكسر  
الراء أي نعيره للضراب . قل في النهاية : ومنه الحديث : ومن حقها إطراق فحلها .  
أي إعارته للضراب ، واستطرق الفحل استعماله لذلك ( فنسكروا ) بصيغة المتكلم  
المجهول أي يعطينا صاحب الآتي شيئا بطريق الهدية والكرامة لا على سبيل

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

#### ٤٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ

١٢٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٢٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « كَسْبُ الْحَبْأَمِ خَبِيثٌ . وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ . وَثَمَنُ

المعارضة (فرخص له في السكرامة) أى في قبول الهدية دون الكراء ، وفيه دليل على أن المعير إذا أهدى إليه المستعير هدية بغير شرط حلت له . وقد ورد الترغيب في إطراق الفحل أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعاً : من أطرق فرساً فأعقب كان له كأجر سبعين فرساً . قوله ( هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن حميد الخ ) قال في التنقيح : وإبراهيم ابن حميد وثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم وروى له البخاري ومسلم . كذا في نصب الراية .

#### بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ

قوله ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ) فيه دليل على عدم صحة بيع الكلب مطلقاً وهو قول الجمهور . ( ومهر البغى ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتانية وهو فعيل بمعنى فاعله من بغت المرأة بغاء

الكلب خبيث». وفي الباب عن عمر وابن مسعود وجابر وأبي هريرة

بالسكس إذا زنت . ومنه قوله تعالى ( ولا تكررهما ) فتيتا تكرر على البغاء ) ومهر البغي هو ما تأخذه الزانية على الزنا سماه مهراً مجازاً ( وحلوان الكاهن ) بضم الحاء المهملة وسكون اللام ما يعطاه على كهناته . قال المروى : أصله من الخلوة شبه المعطى بالشئ الخلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ومشقة . والكاهن هو الذي يتعاطى الإخبار عن الكائنات في المستقبل ، ويدعى معرفة الأسرار . وكانت في العرب كهنه يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور الكائنة ، ويرغمون أن لهم تابعة من الجن تلقى إليهم الأخبار . ومنهم من يدعى أنه يدرك الأمور بفهم أعطيه . ومنهم من زعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بها على مواقعها ، كاشئ يسرق فيعرف المظنون به للسرقة ، ومتهم المرأة بالزانية فيعرف من صاحبها ونحو ذلك . ومنهم من يسمى المنجم كاهناً حيث أنه يخبر عن الأمور كإتيان المطر ، ومجيء الوباء ، وظهور القتال ، وطالع نحس أو سعيد ، وأمثال ذلك . وحديث النهي عن إتيان الكاهن يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم وعلى النهي عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم . كذا في المراقبة . قال الحافظ : وحلوان الكاهن حرام بالإجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل . وفي معناه التنجيم والضرب بالحصى وغير ذلك مما يتعاطاه العرافون من استطلاع الغيب انتهى . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخاري ومسلم . قوله ( كسب الحجام خبيث الخ ) أي مكروه لدناءته ، قال القاضي : الخبيث في الأصل ما يكره لرداءته وخسته ويستعمل للحرام ، من حيث كرهه الشارع واسترذله كما يستعمل الطيب للحلال قال تعالى ( ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ) أي الحرام بالحلال ولما كان مهر الزانية حراماً كان الخبيث المسند إليه بمعنى الحرام ، وكسب الحجام لما لم يكن حراماً لأنه صلى الله عليه وسلم احتجيم وأعطى الحجام أجره كان المراد من المسند إليه الثاني . وأما نهى بيع السكس فمن صححه كالحنفية فسره بالدناءة ، ومن لم يصححه كأصحابنا فسره بأنه حرام انتهى قوله ( وفي الباب عن عمر ) أخرجه الطبراني ذكره الزيلعي في نصب الراية ص ١٩٤ ( وابن مسعود ) لم أقف على حديثه ( وجابر ) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود ( وأبي هريرة ) أخرجه ابن حبان في

وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن جعفر . حديث رافع حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . كرهوا ثمن الكلب . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وقد رخص بعض أهل العلم في ثمن كلب الصيد .

#### ٤٧ - باب ما جاء في كسب الحجام

١٢٩٥ - حدثنا قتيبة عن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن ابن محيصة أخى بني حارثة ، عن أبيه ، أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام فنهاه عنها . فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى صحبته والدارقطني في سنته ذكره الزيلعي (وابن عباس) أخرجه أحمد وأبو داود (وابن عمر) أخرجه الحاكم (وعبد الله بن جعفر) لم أقف على حديثه . قوله (حديث رافع حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم . قوله (والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم كرهوا ثمن الكلب الخ) قال الطيبي: في الحديث دليل على أنه لا يبيع بيعه وأن لا قيمة على متلفه سواء كان معلماً أولاً وسواء كان يجوز اقتناؤه أم لا . وأجاز أبو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة . وأوجب القيمة على متلفه . وعن مالك روايات: الأولى - لا يجوز البيع وتجب القيمة . والثانية - كقول أبي حنيفة والثالثة - كقول الجمهور انتهى . وقال الشوكاني في النيل : وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره . ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد . قال في الفتح: ورجال إسناده ثقات إلا أنه طعن في صحته . وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم وهو ضعيف . فينبغي حمل المطلق على المقيد ويكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد إن صح هذا المقيد للاحتجاج به . واختلفوا أيضاً هل تجب القيمة على متلفه ؟ فمن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب ومن قال بجوازه قال بالوجوب . ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة انتهى .

#### باب ما جاء في كسب الحجام

قوله (عن ابن محيصة) بتشديد الت الحانية المكسورة (في إجارة الحجام) وفي

قَالَ « اَعْلِفْهُ نَاضِحَكَ . وَأَطْعِمَهُ رَقِيقَكَ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ ، وَجَابِرٍ ، وَالسَّائِبِ حَدِيثُ مُحِيصَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَحْمَدُ إِنْ سَأَلَنِي حَجَّامٌ نَهَيْتُهُ ، وَآخُذُ بِهِذَا الْحَدِيثِ .

رواية الموطأ في أجرة الحجام ( فلم يزل يسأله ويستأذنه ) أى في أن يرخص له في أكلها فإن أكثر الصحابة كانت لهم أرقاء كثيرون ، وأنهم كانوا يأكلون من خراجهم ويعدون ذلك من أطيب المكاسب . فلما سمع محيصة نهيه عن ذلك وشق ذلك عليه لاحتياجه إلى أكل أجرة الحجام . تكرر في أن يرخص له في ذلك ( حتى قال ) صلى الله عليه وسلم ( اعلفه ناضحك ) بهمة وصل وكسر اللام أى أطعمه قال في القاموس : العلف كما لضرب الشرب الكثير وإطعام الدابة كالإعلاف ، والناضح هو الجمل الذى يسقى به الماء ( وأطعمه رقيقك ) أى عبدك لأن هذين ليس لهما شرف ينافيه دناءة هذا السكسب بخلاف الحر . وهذا ظاهر في حرمة على الحر والحديث صحيح . لكن الإجماع على تناول الحر له فيحمل النهي على التنزيه . كذا ذكره ابن الملك . قوله ( وفي الباب عن رافع بن خديج ) أخرجه مسلم وغيره وقد تقدم ( وأبي جحيفة ) أخرجه البخارى ( وجابر ) أخرجه أحمد بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحجام فقال أطعمه ناضحك ( والسائب ) أخرجه أبو يعلى الموصلى في مسنده . ذكره الزيلعي في نصب الراية ص ١٩٤ ج ٢ . قوله ( حديث محيصة حديث حسن ) وأخرجه أحمد وأبو داود وأخرجه أيضاً مالك . قوله ( وقال أحمد : إن سألتى حجام الخ ) قال الحافظ في الفتح : ذهب أحمد وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد فكرهوا للحر الاحتراف بالحجامة ، ويحرم الإنفاق على نفسه منها ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب منها ، وأباحوها للعبد مطلقاً وعمدتهم حديث محيصة .

## ٤٨ - باب ما جاء في الرخصة في كسب الحجام

١٢٩٦ - حدثنا علي بن حنبل . حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد قال : سئل أنس عن كسب الحجام ؟ فقال أنس : احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحججه أبو طيبة . فأمر له بصاعين من طعام . وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجيه ، وقال « إن أفضل ما تداوينهم به الحجامه » أو « إن من أمثل دوائكم الحجامه » . وفي الباب عن علي وابن عباس وابن عمر . حديث أنس حديث حسن صحيح . وقد رخص بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . في كسب الحجام . وهو قول الشافعي .

## باب ما جاء من الرخصة في كسب الحجام

قوله ( عن حميد ) بالتصغير هو حميد الطويل ( وحججه أبو طيبة ) بفتح مهملة فسكون تحنية ثم باء موحدة عبدلبنى بياضة ، واسمه نافع أودينار أومسيرة أقوال ( وأمر أهله ) أى ساداته ( فوضعوا عنه من خراجيه ) بفتح الخاء المعجمة هو ما يقدره السبد على عبده فى كل يوم ويقال له ضريبة وغلة ( وإن من أمثل دوائكم ) أى من أفضل دوائكم وأولئك . قوله ( وفى الباب عن علي لينظر من أخرجه ( وابن عباس ) أخرجه البخارى ومسلم ( وابن عمر ) لينظر من أخرجه حديثه . قوله ( حديث أنس حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخارى ومسلم قوله ( وقد رخص بعض أهل العلم الخ ) قال الحافظ فى الفتح : اختلف العلماء فى هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أنه حلال . واحتجوا بهذا الحديث يعنى بحديث ابن عباس قال : احتجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأعطى الحجام أجره ولو علم كراهية لم يعطه . قال وقالوا هو كسب فيه دناءة وليس بمحرم لحملوا الزجر عنه على التنزيه . ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أبىح وجنح إلى ذلك الطحاوى ، والنسخ لا يثبت بالاحتقال . وذهب أحمد وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد . وقد ذكرنا مذهب أحمد فيما تقدم نقلا عن الفتح . قال الحافظ : وجمع ابن العربى بين قوله صلى الله عليه وسلم : كسب الحجام خبيث ، وبين إعطائه الحجام أجرته . بأن محل الجواز ما إذا كانت

## ٤٩ - باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور

١٢٩٧ - حدثنا علي بن حنبل وعلي بن خنبل قالوا : حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والسنور . هذا حديث في إسناده اضطراب . وقد روي هذا الحديث عن الأعمش ، عن بعض أصحابه ، عن جابر . واضطربوا على الأعمش في رواية هذا الحديث .

الأجرة على عمل معلوم . ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول . قال في الحديث الأجرة على المعالجة بالطب والشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها . وجواز مغارضة السيد لعبده كأن يقول له : أذنت لك أن تكسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك انتهى .

## باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور

بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة وسكون الواو وبعدها راء وهو الحر (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والسنور ) قال في شرح السنة : هذا محمول على ما لا ينفع أو على أنه نهى تنزيهه لكي يعتاد الناس هبته وإعارته والسباحة به كما هو الغالب فإن كان نافعا وباعه صح البيوع وكان ثمنه حلالا . هذا مذهب الجمهور وإلا ما حكى عن أبي هريرة وجماعة من التابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، واحتجوا بالحديث وأما ما ذكره الخطابي وابن عبد البر أن الحديث ضعيف فليس كما قالوا بل هو صحيح . كذا في المرقاة . قلت : لاشك أن الحديث صحيح فإن مسلما أخرجه في صحيحه كما ستعرف . وقال الشوكاني : وفيه دليل على تحريم بيع الحر وبه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر بن زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر . وحكا المنذري أيضا عن طاوس وذهب الجمهور إلى جواز بيعه . وأجابوا عن هذا الحديث بأنه ضعيف . وفيه أن الحديث صحيح رواه مسلم . وقيل لأنه يحمل النهى على كراهة التنزيه وإن بيعه ليس من مكارم الأخلاق ولا من المروءات . ولا يخفى أن هذا إخراج النهى عن معناه الحقيقي بلا مقتضى انتهى . قوله ( في إسناده اضطراب ) قال المنذري : والحديث أخرجه البيهقي

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ نَحْنَ الْهَرِّ . وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُهُمْ . وَهُوَ  
 قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَرَوَى ابْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ  
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ .

١٢٩٨ — حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ . حَدَّثَنَا  
 عُمرُ بْنُ زَيْدٍ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ نَهَى رَسُولُ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَنَحْنِهِ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ .  
 وَعُمرُ بْنُ زَيْدٍ ، لَا نَعْرِفُ كَبِيرَ أَحَدٍ رَوَى عَنْهُ ، غَيْرَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ .

في السنن الكبرى من طريقين عن عيسى بن يونس وعن حفص بن غياث كلاهما  
 عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ثم قال : أخرجه أبو داود في السنن عن  
 جماعة عن عيسى بن يونس . قال البيهقي : وهذا حديث صحيح على شرط مسلم  
 دون البخاري . إذ هو لا يحتج برواية أبي سفيان . ولعل مسلما إنما لم يخرج  
 في الصحيح لأن وكيع بن الجراح رواه عن الأعمش قال : قال جابر بن عبد الله  
 فذكره ثم قال : قال الأعمش أرى أبا سفيان ذكره فالأعمش كان يشك في وصل  
 الحديث فصارت رواية أبي سفيان بذلك ضعيفة انتهى . قوله ( هذا حديث  
 غريب وعمر بن يزيد لا يعرف كبير أحد النخ ) والحديث أخرجه أبو داود  
 والنسائي وابن ماجه . وقال النسائي هذا منكر . قال المنذرى : وفي إسناده عمر  
 ابن زيد الصنعاني . قال ابن حبان : ينفرد بالمنكسر عن المشاهير حتى خرج عن  
 حد الاحتجاج به . وقال الخطابي : وقد تكلم بعض العلماء في إسناده هذا الحديث .  
 وزعم أنه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم . وقال أبو عمر بن عبد البر : حديث  
 بيع السنور لا يثبت رفعه . هذا آخر كلامه . وقد أخرج مسلم في صحيحه من  
 حديث معقل وهو ابن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير قال : سألت جابرا عن  
 من الكلب والسنور . قال : زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك .

## ٥٠ - بَابُ

١٢٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ ، إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ .

هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ . وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ . وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، نَحْوُ هَذَا . وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ أَيْضًا .

## ٥١ - بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ

١٣٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، عَنْ

## بَابُ

قوله ( عن أبي المهزم بتشديد الزاي المكسورة التيمى البصرى اسمه يزيد ، وقيل عبد الرحمن بن سفيان متروك من الثالثة قاله الحافظ . قوله ( نهى عن الكلب إلا كلب الصيد ) استدل به عطاء والنخعي على أنه يجوز بيع كلب الصيد دون غيره ، لكن الحديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج . قوله ( وتكلم فيه شعبة ابن الحجاج ) قال في الميزان روى عنه شعبة ثم تركه . وقال النسائي : متروك . قال مسلم بن إبراهيم سمعت شعبة يقول كان أبو المهزم مطروحا في مسجد ثابت لو أعطاه لإنسان فلما لحدته سبعين حديثا . وقال مسلم سمعت شعبة يقول رأيت أبا المهزم ولو يعطى درهما لوضع حديث انتهى قوله ( وروى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا ولا يصح إسناده أيضا ) أخرجه النسائي قال الحافظ : بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في إسناده . وقد وقع في حديث ابن عمر عند أبي حاتم بلفظ : نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضاريا يعني عما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو منكر انتهى .

## بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ

قوله ( حدثنا بكر بن مضر ) بضم الميم وفتح الصاد غير منصرف ثقة ثبت ( عن عبيد الله بن زحر ) بفتح الزاي وسكون المهملة صدوق يخطئ . ( عن علي بن يزيد )

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ . وَلَا تَعْمَلُوهُنَّ . وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ . وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ . فِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ( وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ .  
 حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَقَدْ تَسَكَّلَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ وَضَعْفَهُ . وَهُوَ شَائِعٌ .

ابن أبي زياد الألهاني الدمشقي صاحب القاسم بن عبد الرحمن ضعيف من السادسة ( عن القاسم ) هو ابن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة صدوق يرسل كثيراً . قوله ( لا تبيعوا القينات ) بفتح القاف وسكون التحتية في الصحاح . القين الامة مغنية كيات أو غيرها . قال التوربشقي : وفي الحديث يراد بها المغنية لأنها إذا لم تكن مغنية فلا وجه النهي عن بيعها وشراؤها ( ولا تعملوهن ) أي الغناء فإنها رقية الزنا ( وتمنهن حرام ) قال القاضي : النهي مقصور على البيع والشراء لأجل التفتي، وحرمة تمنها دليل على فساد بيعها والجمهور صحح بيعها . والحديث مع ما فيه من الضعف للطعن في روايته مؤول بأن أخذ الثمن عليهن حرام كما أخذ ثمن العنب من النباذ لأنه إعاقة ، وتوصل إلى حصول محرم لأن البيع غير صحيح انتهى . ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ) أي يشتري الغناء والأصوات المحرمة التي تلهي عن ذكر الله . قال الطيبي رحمه الله : الإضافة فيه بمعنى من البيان ، نحو جبة خز و باب ساج أي يشتري اللهو من الحديث . لأن اللهو يكون من الحديث ، ومن غيره . والمراد من الحديث المنكر فيدخل فيه نحو السمر بالأساطير وبالأحاديث التي لا أصل لها ، والتحدث بالخرافات والمضاحيك والغناء وتعلم الموسيقى وما أشبه ذلك . كذا في المراقبة .  
 وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن عبد الله سئل عن قوله تعالى ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ) قال : الغناء والذي لا إله غيره . وأخرجه الحاكم وصححه والبيهقي كذا في التلخيص . قوله ( وفي الباب عن عمر بن الخطاب ) لينظر من أخرجه . قوله ( حديث أبي أمامة إنما نعرفه مثل هذا من هذا الوجه ) وأخرجه أحمد وابن ماجه ( وقد تكلم بعض أهل العلم في علي بن يزيد الخ ) . قال البخاري :

## ٥٢ - باب ما جاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين

أو بين الوالدة وولدها في البيع

١٣٠١ - حدثنا عمر بن حفص الشيباني. حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني حي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن، عن أبي أيوب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من فرّق بين والدته وولدها، فرّق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ». هذا حديث حسن غريب.

١٣٠٢ - حدثنا الحسن بن علي. حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة، عن الحجاج، عن ميمون بن أبي شبيب عن علي قال: وهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين أخوين. فبيعت منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: ليس بقوى. وقال الدارقطني: متروك. كذا في الميزان.

## باب ما جاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين الخ

قوله (من فرق) بتشديد الراء (بين والدته وولدها) أي ببيع أو هبة أو خديعة بقطيعة وأمثالها، وفي معنى الوالدة الوالد بل وكل ذي رحم محرم. قال الطيبي رحمه الله: أراد به التفريق بين الجارية وولدها بالبيع والهبة وغيرهما. وفي شرح السنة وكذلك حكم الجدة وحكم الأب والجد وأجاز بعضهم البيع مع الكراهة وإليه ذهب أصحاب أبي حنيفة كما يجوز التفريق بين البهائم. وقال الشافعي: إنما كره التفريق بين السبايا في البيع، وأما الولد فلا بأس. ورخص أكثرهم في التفريق بين الأخوين، ومنع بعضهم لحديث علي أي الآتي واختلفوا في حد الكبر المبيح للتفريق قال الشافعي هو أن يبلغ سبع سنين أو غايته وقال الأوزاعي حتى يستغنى عن أبيه وقال مالك حتى يصغر وقال أصحاب أبي حنيفة رحمه الله حتى يحتمل. وقال أحمد: لا يفرق بينهما وإن كبر واحتمل. وجوز أصحاب أبي حنيفة التفريق بين الأخوين الصغيرين فإن كان أحدهما صغيراً لا يجوز. كذا في المرقاة (فرق الله بينه وبين أحبته) أي من أولاده ووالديه وغيرهما (يوم القيامة) أي في موقف يجتمع فيه الأحباب ويشفع بعضهم بعضاً عند رب الأرباب فلا يرد عليه قوله تعالى (يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه). قوله (هذا حديث حسن غريب)

أَحَدُهُمَا . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « يَا عَلِيُّ ! مَا فَعَلَ غُلَامُكَ ؟ »  
فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ « رُدُّهُ ، رُدُّهُ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَقَدْ كَرِهَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ، التَّفْرِيقَ  
بَيْنَ السَّبْيِ فِي الْبَيْعِ .

وأخرجه الدارمي وأحمد والحاكم في المستدرک قوله ( يا علي ما فعل )  
بافتح أى صنع ( غلامك ) أى الغائب ( فأخبرته ) أى أعلمت النبي صلى الله عليه  
وسلم ببيعه ( رده ) أى رد البيع ( رده ) كرره للتأكيد . قوله ( هذا حديث حسن  
غريب ) وأخرجه ابن ماجه . قال الشوكاني : وهو من رواية ميمون بن أبي شبيب  
عن علي رضي الله عنه . وقد أعله أبو داود بالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصح  
إسناده ورجحه البيهقي لشواهد انتهى . قوله ( وقد كره بعض أهل العلم من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم التفريق بين السبي في البيع ) وكذا  
في غير البيع كالهبة . قال الشوكاني : في أحاديث الباب دليل على تحريم التفريق  
بين الوالدة والولد وبين الأخوين ، أما بين الوالدة ولدها فقد حكى في البحر  
عن الإمام يحيى أنه إجماع حتى يستغنى الولد بنفسه . وقد اختلف في انعقاد  
البيع فذهب الشافعي إلى أنه لا ينعقد . وقال أبو حنيفة وهو قول للشافعي : أنه  
ينعقد وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يحرم التفريق بين الأب والابن وأجاب  
عن ذلك صاحب البحر بأنه مقيس على الأم . ولا يخفى أن حديث أبي موسى  
المذكور في الباب يشمل الأب فالتعويل عليه إن صح أولى من التعويل على القياس .  
وأما بقية القرابة فذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه يحرم التفريق بينهما قاساً .  
وقال الإمام يحيى والشافعي : لا يحرم . والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق  
بين الإخوة . وأما بين من عداهم من الأرحام فالخافه بالقياس فيه نظر ،  
لأنه لا تحصل منهم بالمفارقة مشقة كما تحصل بالمفارقة بين الوالد والولد وبين الأخ  
وأخيه فلا إلحاق لوجود الفارق فينبغي الوقوف على ما تناوله النص . وظاهر  
الأحاديث أنه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو بغيره مما فيه مشقة تساوى  
مشقة التفريق بالبيع إلا التفريق الذي لا اختيار فيه للفرق كالقسمة . انتهى  
كلام الشوكاني . قلت : المراد بحديث أبي موسى الذي أشار إليه الشوكاني حديثه

وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَوْلَدَاتِ الَّذِينَ وَلِدُوا  
فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ . وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ  
وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ . فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي قَدْ اسْتَأْذَنْتُهَا  
فِي ذَلِكَ . فَرَضِيَتْ .

الذي أخرجه ابن ماجه والدارقطني عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من فرق بين الوالد وولده وبين الأخ وأخيه . ( والقول الاول أصح ) يعني صحيح  
فإنه يدل عليه أحاديث الباب . وأما من رخص في التفريق مطلقاً فأحاديث الباب  
حجة عليه . اعلم أنه قد استدل على جواز التفريق بعد البلوغ بحديث سلمة ابن  
الأكوع ، فأخرج أحمد ومسلم وأبو داود عنه قال : خرجنا مع أبي بكر أمره  
علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزونا فزارة فلما دنونا من الماء أمرنا  
أبو بكر فمرسنا . الحديث . وفيه قال : فجئت بهم أسوقهم إلى أبي بكر وفيهم  
امرأة من فزارة عليها قشع من آدم ومعهما ابنة لها من أحسن العرب وأجله ،  
ففلقني أبو بكر ابنتها فلم أكشف لها ثوباً حتى قدمت المدينة ، ثم بت فلم أكشف  
لها ثوباً . وفيه : فقلت هي لك يا رسول الله قال فبعث بها إلى أهل مكة وفي أيديهم  
أسارى من المسلمين ففداهم بتلك المرأة . قال صاحب المنتقى بعد ذكر هذا الحديث  
ما لفظه : وهو حجة في جواز التفريق بعد البلوغ انتهى . قال الشوكاني قوله :  
فلم أكشف لها ثوباً كناية عن عدم الإجماع . والظاهر أن البنت قد كانت بلغت  
قال : وقد حكى في الغيث الإجماع على جواز التفريق بعد البلوغ ، فإن صح فهو  
المستند لهذا الحديث لأن كون بلوغها هو الظاهر غير مسلم إلا أن يقال إنه  
حمل الحديث على ذلك للجمع بين الأدلة . وقد استدل على جواز التفريق بين  
البالغين بما أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث عبادة بن الصامت بلفظ :  
لا تفرق بين الأم وولدها قيل إلى متى ؟ قال : حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية .  
وهذا نص على المطلوب صريح لو لا أن في إسناده عبد الله بن عمرو الواقفي وهو  
ضعيف ، وقد رماه علي بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعيد بن عبد العزيز  
غيره . وقد استشهد له الدارقطني بحديث سلمة المذكور . ولا شك أن مجموع ما ذكر  
من الإجماع وحديث سلمة وهذا الحديث منتهى للاستدلال به على التفرقة بين

٥٣ — بابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَشْتَرِي الْعَبْدَ وَيَسْتَغْلُهُ ثُمَّ يَحْدُ بِهِ عَيْبًا  
 ١٣٠٣ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ وَأَبُو عَامِرٍ  
 الْقَعْدِيُّ . عَنْ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُفَّافٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ  
 عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ .

الكبير والصغير انتهى كلام الشوكاني فتفكر وتأمل . قوله (وروى عن إبراهيم أنه فرق الخ) لم أقف على من أخرجه ، وفي قول إبراهيم هذا كلام كما لا يخفى والله تعالى أعلم .

باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله الخ  
 قال في النهاية الغلة الداخل الذي يحصل من الزرع والثر واللبن والإجارة والنتاج ونحو ذلك انتهى . وقال الحافظ في الفتح ما يقدره السيد على عبده في كل يوم يقال لها الخراج والضريبة والغلة انتهى . وقال في القاموس : الغلة الدخل من كراء دار ، وأجر غلام ، وقائدة أرض وأغلت الضيعة أعطتها واستغل عبده كلفه أن يفعل عليه انتهى . قوله ( وأبو عامر العقدي ) بعين وقاف مفتوحتين ودال مهملة واسمه عبد الملك بن عمرو (عن محمد) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح اللام ( بن خفاف ) بضم الخاء المعجمة وقاين بوزن غراب . قوله ( قضى أن الخراج بالضمان ) قال الطائي رحمه الله الباء في بالضمان متعلقة بمحذوف تقديره الخراج مستحق بالضمان . أي بسببه . وقيل الباء للقبالة والمضاف محذوف أي منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري في مقابلة الضمان اللازم عليه بتلف المبيع ونفقته وموته . ومنه قوله : من عليه نهرمه فعليه غنمه . والمراد بالخراج ما يحصل من علة العين المجتاعة عبداً كان أو أمة أو مملوكا . وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً ثم يعثر منه على عيب قديم لم يطلع به البائع عليه أو لم يعرفه فله رد العين المعيبة وأخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لأن المبيع لو تلف في يده لكان من ضمانه ولم يكن له على البائع شيء . وفي شرح السنة قال الشافعي رحمه الله فيما يحدث في يد المشتري من نتاج الدابة وولد الأمانة وابن الماشية وصوفها وثمر الشجرة أن الكل يبقى للمشتري وله رد الأصل بالعيب . وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمه الله إلى أن حدوث الولد والثمر في يد المشتري يمنع رد الأصل بالعيب بل يرجع بالأرض . وقال

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ .  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

١٣٠٤ — حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ . حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ  
عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَضَى أَنْ أَخْرَاجَ بِالضَّمَانِ . وَهَذَا حَدِيثٌ مُصَحِّحٌ ، غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ  
هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ . وَاسْتَعْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثَ ، مِنْ  
حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ .

وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الزَّنَجِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ  
عُرْوَةَ . وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ أَيْضًا . وَحَدِيثُ جَرِيرٍ ؛ يُقَالُ تَدْلِيسٌ  
دَلَسَ فِيهِ جَرِيرٌ . لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

وَتَفْسِيرُ أَخْرَاجِ بِالضَّمَانِ ، هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَعْلَهُ ثُمَّ

مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَرُدُّ الْوَلَدَ مَعَ الْأَصْلِ وَلَا يَرُدُّ الصَّوْفَ وَلَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوُطِئَتْ  
فِي بَدَنِ الْمَشْتَرَى بِالشَّبْهَةِ أَوْ وَطِئَهَا ثُمَّ وَجَدَهَا عَيِّبًا فَإِنْ كَانَ ثَمْبِيًّا رَدَّهَا وَالْمَهْرَ  
لِلْمَشْتَرَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ هُوَ الْوَاطِئُ . وَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا فَاقْتَضَتْ فَلَا رَدَّ لَهُ .  
لِأَنَّ زَوَالَ الْبِكَارَةِ نَقَصٌ حَدَثَ فِي يَدِهِ بَلْ يَسْتَرِدُّ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ  
مِنْ قِيَمَتِهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ . قَوْلُهُ ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى  
هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ) وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ هَذَا بِسَنَدٍ آخَرَ وَصَحِّحَهُ .  
قَالَ الْحَافِظُ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا الْحَدِيثِ . رَوَاهُ الْخَنَازَنِيُّ وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ  
وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحِّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ الْجَارُودَ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمَ وَابْنُ  
الْقَيْمَانَ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ ( وَاسْتَعْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ هَذَا الْحَدِيثَ ) أَيُّ جَعَلَهُ غَرِيبًا  
( وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الزَّنَجِيُّ ) فَفِيهِ صَدُوقُ كَثِيرِ الْأَوْهَامِ كَذَا فِي التَّقْرِيبِ  
( وَحَدِيثُ جَرِيرٍ يُقَالُ تَدْلِيسٌ ) أَيُّ مَدْلَسٍ ( دَلَسَ فِيهِ جَرِيرٌ ) مَعْنَى التَّدْلِيسِ  
أَنْ يَرَوِيَ الرَّاوِي عَنْ لِقَائِهِ أَوْ عَاصِرِهِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ بِصِغَةِ تَحْتَمِلُ السَّيَاحَ كَلْفَظَةً  
قَالَ ، وَعَنْ قَوْلِهِ ( هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَعْلَهُ ) أَيُّ يَأْخُذُ غَلَّتَهُ

يَجِدُ بِهِ عَيْنًا فَيَرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ . فَالْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي . لِأَنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ ، هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي . وَنَحْنُ هَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ ، يَكُونُ فِيهِ الْخُرَاجُ بِالضَّمَانِ .

٥٤ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلْمَارِّ بِهَا

١٣٠٥ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ . حَدَّثَنَا

يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ دَخَلَ حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً » . وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبَادِ بْنِ شُرَحْبِيلَ

( فالغلة للمشتري ) لا للبائع ( لأن العبد لو هلك هلك من مال المشتري ) أى لم يكن على البائع شيء أى الخراج مستحق بسبب الضمان .

بَابُ مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلْمَارِّ بِهَا

قوله ( حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ) قال في التقريب صدوق من كبار المعاصرة ( حدثنا يحيى بن سليم ) هو الطائفي كما هو مصرح عند ابن ماجه . قال في التقريب : يحيى بن سليم الطائفي صدوق سىء الحفظ انتهى . وقال في مقدمة فتح البارى : وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد . وقال أبو حاتم : محله الصدق ولم يكن بالحافظ . وقال النسائي : ليس به بأس وهو منكر الحديث عن عبيد الله ابن عمرو . وقال الساجي : أخطأ في أحاديث رواها عن عبيد الله بن عمرو . قال يعقوب بن سفيان : كان رجلاً صالحاً وكتابه لا بأس به ، فإذا حدث من كتابه فحديثه حسن . وإذا حدث حفظاً فيعرف وينكر انتهى . قلت : حديث الباب رواه يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمرو . قوله ( من دخل حائطاً فليأكل ) أى من ثماره ( ولا يتخذ خبنة ) بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة وبعدها نون وهى طرف الثوب أى لا يأخذ منه شيئاً في ثوبه . قوله ( وفي الباب عن عبد الله بن عمرو ) أخرجه أبو داود في اللقطة والنسائي في الزكاة وابن ماجه والترمذى في هذا الباب . ( وعباد بن شرحبيل ) أخرجه أبو داود وابن ماجه

وَرَأْفِعُ بْنُ عَمْرِوٍّ وَعُمَيْرُ بْنُ أَبِي اللَّحْمِ وَأَبَى هُرَيْرَةَ . حَدِيثُ ابْنِ  
عُمَرَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ . لَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ  
سَلِيمٍ . وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لابْنَ السَّبِيلِ فِي أَكْلِ الثَّمَارِ .  
وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ إِلَّا بِالثَّمَنِ .

١٣٠٦ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ  
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ . فَقَالَ مَنْ « أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ ،

( ورافع بن عمرو ) الغفاري أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي ( وعمير  
مولى أبي اللحم وأبي هريرة ) لينظر من أخرج حديثهما . قوله ( حديث ابن عمر  
حديث غريب الخ ) . قال البيهقي : لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية انتهى .  
قال الحافظ في الفتح بعد ذكر كلام البيهقي هذا ، والحق أن مجموعها لا يقصر عن  
درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها انتهى . قوله :  
( وقد رخص فيه بعض أهل العلم لابن السبيل في أكل الثمار وكرهه بعضهم إلا  
بالثمن ) قال النووي في شرح المذهب : اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع  
أو ماشية . قال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ  
ويغرم عند الشافعي والجمهور . وقال بعض السلف لا يلزمه شيء . وقال أحمد :  
إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة . في أصح  
الروايتين ولو لم يحتج لذلك . وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين .  
وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث . قال البيهقي : يعني حديث ابن عمر  
مرفوعاً ؛ إذا مر أحدهم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبئة أخرجه الترمذي واستغربه  
كذا في فتح الباري . قلت : قد ضعف البيهقي هذا الحديث فقال : لم يصح وجاء  
من أوجه غير قوية . وقال الحافظ : والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح  
وقد نقلنا آنفاً كلام البيهقي . وكلام الحافظ . وبأني بقية الكلام في هذه المسألة في  
باب احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب . قوله ( عن الثمر ) بفتحيتين ( المعلق )  
أي المدلى من الشجر ( من أصاب منه ) أي من الثمر ( من ذي حاجة ) بيان لمن

غَيْرَ مُتَّخِذٍ خُبْنَةً ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

١٣٠٧ — حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْسٍ الْخَزَاعِيُّ . حَدَّثَنَا

الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ  
عَمْرٍو ، قَالَ : كُنْتُ أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ . فَأَخَذُونِي فَذَهَبُوا بِنِي إِلَى النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ « يَا رَافِعُ ! لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ » ؟ قَالَ قُلْتُ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ! الْجُوعُ . قَالَ « لَا تَرْمِ . وَكُلْ مَا وَقَعَ . أَشْبِعَكَ اللَّهُ  
وَأَرْوَاكَ » . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ .

٥٥ — بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الثَّنِيَا

١٣٠٨ — حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ . حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ

أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ ؛  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ  
وَالثَّنِيَا ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ،

أَيُّ قَبْرِ أَوْ مَضْطَرٍ ( غَيْرِ مُتَّخِذٍ ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فاعِلٍ أَصَابَ ( خُبْنَةً )  
قَالَ فِي النَّهَايَةِ : الْخُبْنَةُ مَعْطَفُ الْإِزَارِ وَطَرَفُ الثَّوْبِ أَيْ لَا يَأْخُذُ مِنْهُ فِي ثَوْبِهِ  
يَقَالُ أَخْبَنَ الرَّجُلُ إِذَا خَبَأَ شَيْئًا فِي خُبْنَةِ ثَوْبِهِ أَوْ سَرَاوِيلِهِ انْتَهَى ( فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ )  
قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ : أَيْ فَلَا لَئِمٍّ عَلَيْهِ لِكَزِّ عَلَيْهِ ضِمَانِهِ أَوْ كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ  
نَسَخَ . وَأَجَازَ ذَلِكَ أَحْمَدُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ . قَوْلُهُ : ( هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ ) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ . قَوْلُهُ : ( كُنْتُ أَرْمِي نَخْلَ  
الْأَنْصَارِ ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَرَادٍ كُنْتُ غَلَامًا أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ ( وَكُلُّ مَا وَقَعَ )  
أَيْ سَقَطَ . قَوْلُهُ : ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ  
وَابْنُ مَاجَهَ .

بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الثَّنِيَا

بِضْمِ الْمَثَلَةِ عَلَى وَزْنِ الدُّنْيَا اسْمٌ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءِ ، وَهِيَ فِي الْبَيْعِ أَنْ يَسْتَنْقِي  
شَيْئًا مَجْهُولًا . قَوْلُهُ ( نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ ) تَقْدِيمُ تَفْسِيرِهِمَا ( وَالْمُخَابَرَةِ ) بِالْحُلَاءِ

مِنْ حَدِيثِ يُوسُفَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ .

٥٦ - بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ

١٣٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ،

عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَنْ ابْتِاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ » . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَأَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ

المعجمة وهي كراء الأرض بالثلث والرابع . كما في رواية مسلم ( والثنيا ) أى إذا أفضت إلى الجهالة ( إلا أن تعلم ) بصيغة المجهول . والمعنى إذا كان الاستثناء معلوما فهو ليس بمنهى عنه ، وإنما المنهى عنه هو الاستثناء المجهول . قال ابن حجر المراد بالثنيا الاستثناء في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئاً ويستثنى بعضه ، فإن كان الذى استثناه معلوماً نحو أن يستثنى واحدة من الأشجار أو منزلاً من المنازل أو موضعاً معلوماً من الأرض صح بالإتفاق . وإن كان مجهولاً نحو أن يستثنى شيئاً غير معلوم لم يصح البيع . والحكمة في النهى عن استثناء المجهول ما يتضمنه من الضرر مع الجهالة انتهى . قوله ( هذا حديث حسن صحيح الخ ) وأخرجه مسلم بلفظ : نهى عن الثنياه . أخرجه أيضاً بزيادة « إلا أن تعلم » النسائي وابن حبان في صحيحه . وغلط ابن الجوزي فزعم أن هذا الحديث متفق عليه وإيس الأمر كذلك . فإن البخاري لم يذكر في كتابه الثنياه .

باب ما جاء في كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه

أى يقبضه . قوله ( من ابتاع ) أى اشترى ( حتى يستوفيه ) أى يقبضه وأما ( قال ابن عباس : وأحسب كل شيء مثله ) أى مثل الطعام لاستعمل ابن عباس القياس ولعله لم يبلغه النص المقتضى لكون سائر الأشياء كالأطعام . كحديث زيد بن ثابت . أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم . أخرجه أبو داود والدارقطني . وكحديث حكيم بن حزام : قلت يا رسول الله إني اشترى يبعوا فما يحل لى منها وما يحرم على ؟ قال : إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه ... رواه أحمد . قال محمد فى الموطأ بقول ابن عباس فأخذ الأشياء كلها مثل الطعام ، لا ينبغي أن يبيع المشتري شيئاً اشتراه حتى يقبضه . وكذلك قول أبي حنيفة رحمه الله إلا أنه رخص فى الدور والمعار

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ. حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. كَرَهُوا بَيْعَ الطَّعَامِ حَتَّى يَقْبِضَهُ  
الْمُشْتَرِي. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَنْ ابْتِاعَ شَيْئًا مِمَّا لَا يَكَالُ  
وَلَا يُوزَنُ، مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ، أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ.  
وَلِنَّمَا التَّشْدِيدُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي الطَّعَامِ. وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَالْأَرْضِينَ الَّتِي لَا تَحُولُ أَنْ تَبَاعَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ. أَمَا نَحْنُ فَلَا نَجِيزُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ  
حَتَّى يَقْبِضَ. انْتَهَى كَلَامُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ. قُلْتُ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ هُوَ الظَّاهِرُ  
لِلْإِطْلَاقِ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَحَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ الْمَذْكُورَيْنِ. قَوْلُهُ (وَفِي  
الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ (وَابْنُ عُمَرَ) قَالَ: كَانُوا يَتْبَاعُونَ الطَّعَامَ  
جِزَاقًا بِأَعْلَى السُّوقِ، فَهَاجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ.  
أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. قَوْلُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ. قَوْلُهُ (وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَنْ ابْتِاعَ شَيْئًا مِمَّا لَا يَكَالُ  
وَلَا يُوزَنُ) أَيْ فِي مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا غَيْرَ مَكِيلٍ وَلَا مَوْزُونٍ (مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ)  
لِمَا لَا يَكَالُ وَلَا يُوزَنُ (أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
فِي الدُّورِ وَالْعَقَارِ وَالْأَرْضِينَ كَمَا تَقَدَّمَ (وَلِنَّمَا التَّشْدِيدُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الطَّعَامِ  
وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ) قَالَ الْعِصْنِيُّ فِي الْبَنَاءِ: اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ مَا لَكَ:  
يَجُوزُ جَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَوُرُودِ التَّخْصِيسِ فِي الْأَحَادِيثِ  
بِالطَّعَامِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا أَوْ مَعْدُودًا لَمْ يَجِزْ بَيْعُهُ قَبْلَ  
الْقَبْضِ وَفِي غَيْرِهِ يَجُوزُ. وَقَالَ زُفَرٌ وَمُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ قَبْلَ الْقَبْضِ  
طَعَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ لِإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ إِلَى جَوَازِ  
بَيْعِ غَيْرِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ لِأَنَّ النِّهْيَ مَعْلُولٌ بِضُرِّ انْفِسَاخِ الْعَقْدِ لَخُوفِ الْهَلَاكِ،  
وَهُوَ فِي الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ نَادِرٌ وَفِي الْمَنْقُولَاتِ غَيْرُ نَادِرٍ. انْتَهَى كَلَامُ الْعِصْنِيِّ. قُلْتُ: قَدْ  
عَرَفْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الظَّاهِرَ قَوْلُ زُفَرٍ وَمُحَمَّدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُمُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

## ٥٧ - باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه

١٣١٠ - حدثنا قتيبة . حدثنا الليث عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يبيع بعضكم على بيع بعض . ولا يخطب أحدكم على خطبة بعض » . قال : وفي الباب عن أبي هريرة ومرة . حديث ابن عمر حديث حسن صحيح .

وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا يسوم الرجل على سوم أخيه » ومعنى البيع في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، عند بعض أهل العلم ، هو السوم .

### باب ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه

قوله ( لا يبيع بعضكم على بيع بعض ) بأن يجيء بعضكم بعد استقرار الثمن . بين البائع والمشتري وركون أحدهما إلى الآخر فيزيد على ما استقر ، بإطلاق البيع مجاز أول يراد به السوم . ( ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض ) أى بعد التوافق على الصداق وركون أحدهما إلى الآخر . ولفظ البخارى : نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ، وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب . قوله ( وفي الباب عن أبي هريرة ) أخرجه البخارى ومسلم ( ومرة ) لينظر من أخرج حديثه . قوله ( حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخارى ومسلم . قوله وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم الرجل على سوم أخيه ( أخرجه مسلم عن أبي هريرة بلفظ : لا يسوم الرجل على سوم أخيه المسلم . ) ومعنى البيع في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عند بعض أهل العلم هو السوم ( صورة السوم أن يأخذ شيئاً يشتريه فيقول : المالك رده لا يبيعك خيراً منه بثمنه أو مثله بأرخص أو يقول للمالك استرده لأشتره منك بأكثر . وإنما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر . فإن كان ذلك تصريحاً . فقال الحافظ في الفتح : لا خلاف في التحريم وإن كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية . وقال ابن حزم : إن لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون . وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لوضع التحريم في

## ٥٨ - باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك

١٣١١ - حدثنا حميد بن مسعدة . حدثنا المتعمّر بن سليمان قال :

سمعتُ كَيْثًا يُحدِّثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! إِنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيْتَامٍ فِي حِجْرِي . قَالَ «أَهْرِقِ الخمرَ واكسِرِ الدنانَ» . وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ .

السوم لأن السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم انفاقا كما حكاها في الفتح عن ابن عبد البر . فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك . وأما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار افسخ لأيمك بأنقص . أو يقول للبائع افسخ لأشترى منك بأزيد . قال في الفتح ، وهذا مجمع عليه . وقد اشترط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغبونا غبنا فاحشا . وإلا جاز البيع على البيع ، والسوم على السوم لحديث : الدين النصيحة . وأجيب عن ذلك بأن النصيحة لا تنحصر في البيع على البيع والسوم على السوم . لأنه يمكن أن يعرفه أن قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصلحتين . كذا في الفتح .

## باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك

قوله (لايتام) صفة خمر أى اشتريتها للتخليل كذا في بعض الحواشي . ويحتمل أن يتعلق باشتريت أى اشتريتها لأجلهم ويكون هذا قبل التحريم ، ثم سأل عن حكمها بعد التحريم هل ألقيه أو أهريقه . فيكون في معنى الحديث السابق ، يعنى حديث أبي سعيد قال : كان عندنا خمر ليتيم فلما نزلت المائدة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقلت إنه ليتيم فقال أهريقوه . رواه الترمذى ويناسبه معنى رواية أبي داود أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرأ قال أهريقها قال : أفلا أجعلها خلا ؟ قال لا . كذا في اللغات . (في حجري) صفة لايتام (واكسر الدنان) بكسر الدال جمع الدين وهو ظرفها ، وإنما أمر بكسره لنجاسته بقتربها وعدم إمكان تطهيره أو ببالغة لئلا يجر عنه وعمّا قاربها . كما كان التغليظ في أول الأمر ثم نسخ كذا في المراقبة . قوله (وفي الباب عن جابر) أخرجه الجماعة (وعائشة) أخرجه الأصباغ ذكره المنذرى في الترغيب (وأبي سعيد).

وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمرَ وَأَنَسٍ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ ، رَوَى الثَّوْرِيُّ  
هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ السُّدِّيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ  
أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

١٣١٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ . حَدَّثَنَا  
سُفْيَانُ عَنْ السُّدِّيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ :  
سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّتَحَذَّرُ الْخَمْرُ خَلًّا ؟ قَالَ « لَا » . هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٣١٣ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ عَنْ  
شَيْبِ بْنِ بَشِيرٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ . لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بِإِلْفَظٍ : قَالَ قُلْنَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا حُرِّمَتْ  
الْخَمْرُ إِنْ عِنْدَنَا خَمْرُ الْيَتِيمِ لَنَا فَأَمَرْنَا فَأَهْرَقْنَاهَا . ( وَابْنُ مَسْعُودٍ ) لَمْ أَقِفْ عَلَى  
حَدِيثِهِ ( وَابْنُ عُمرَ ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه . ( وَأَنَسٌ ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ  
وَابْنُ مَاجَه . قَوْلُهُ ( حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ السُّدِّيِّ  
عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ ) فَالْحَدِيثُ عَلَى رِوَايَةِ السُّدِّيِّ  
مِنْ مَسْنَدِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ اللَّيْثِ فَهُوَ مِنْ مَسْنَدِ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ . وَالسُّدِّيُّ هَذَا هُوَ الْكَبِيرُ وَاسْمُهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ صَدُوقُ  
يَهُم ، كَانَ يَقْعُدُ فِي سِدَّةِ بَابِ الْجَامِعِ فَسَمِيَ بِالسُّدِّيِّ بَعْضُ السَّيْنِ وَتَشْدِيدُ الدَّالِ .  
قَوْلُهُ ( قَالَ لَا ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ : هَذَا دَلِيلُ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ ؛ أَنَّهُ  
لَا يَجُوزُ تَخْلِيلُ الْخَمْرِ وَلَا تَطَهُّرُ بِالتَّخْلِيلِ ، هَذَا إِذَا خَلَّلَهَا بِخَبْزٍ أَوْ بَصْلٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ  
مِمَّا يَلْتَقِي فِيهَا فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى نَجَاسَتِهَا ، وَيَنْجَسُ مَا أَلْتَقَى فِيهَا . هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ  
وَأَحْمَدَ وَالْجُمْهُورِ ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَّيْثُ وَأَبُو حَنِيفَةَ : تَطَهَّرَ . وَعَنْ مَالِكٍ  
ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ أَصَحُّهَا : أَنَّ التَّخْلِيلَ حَرَامٌ فَلَوْ خَلَّلَهَا عَصَى وَطَهَّرَتْ . وَالثَّانِيَّةُ  
حَرَامٌ وَلَا تَطَهَّرُ . وَالثَّالِثَةُ حَلَالٌ وَتَطَهَّرَ . وَأَجْمَعُوا أَنَّهَا إِذَا انْتَقَلَتْ بِنَفْسِهَا خَلَا  
طَهَّرَتْ . وَقَدْ يَحْكِي عَنْ سَمْعُونِ الْمَالِكِيِّ أَنَّهَا لَا تَطَهَّرُ فَإِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ مَعْجُوزٌ بِإِجْمَاعٍ  
مِنْ قَبْلِهِ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ

فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ : عَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ  
إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَآكِلَ ثَمَنِهَا وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ .

هذا حديث غريبٌ من حديث أنس . وقد روى نحوه هذا عن ابن  
عباس وابن مسعود وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٥٩ - باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب

١٣١٤ - حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف . حدثنا عبد الأعلى عن

سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال « إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها صاحبها  
فليستأذنه . فإن أذن له فليحتلب وليشرب . وإن لم يكن فيها أحدٌ

قوله ( في الخمر ) ظرفية مجازية أو تعليلية أى في شأنها أو لأجلها ( عشرة ) أى  
عشرة أشخاص ( عاصرها ) بالنصب بدلا عن المفعول به وهو من يعصرها  
بنفسه لنفسه أو لغيره ( ومعتصرها ) من يطلب عصرها لنفسه أو لغيره ( والمحمولة  
إليه ) أى من يطلب أن يحملها أحد إليه ( وبائعها ) أى عاقدها ولو كان وكيلها  
أو دلالا ( والمشتري ) أى للشرب أو للتجارة بالوكالة أو غيرها ( لها ) أى للخمر  
( والمشتراة له ) بصيغة اسم المفعول أى الذى اشترت الخمر له قوله ( هذا  
حديث غريب من حديث أنس ) رضى الله عنه وأخرجه ابن ماجه ( وقد روى  
نحو هذا عن ابن عباس ) أخرجه أحمد بإسناد صحيح وابن حبان والحاكم كذا  
في الترغيب ( وابن مسعود ) لم أقف على حديثه ( وابن عمر رضى الله عنه )  
أخرجه أبو داود وابن ماجه .

باب ما جاء في احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب

أى بغير إذن أرباب المواشى . وهى جمع الماشية ، قال فى القاموس : الماشية  
الإبل والغنم انتهى . وقال فى النهاية : الماشية جمعها المواشى وهى اسم يقع على  
الإبل والبقر والغنم وأكثر ما يستعمل فى الغنم انتهى . قوله ( إذا أتى أحدكم على  
على ماشية ) قال الطيبي رحمه الله : أتى متعد بنفسه وعداه بعلى لتضمنه معنى نزل ،  
وجعل الماشية بمنزلة المضيف . وفيه معنى حسن التعليل وهذا إذا كان الضيف

فَلْيَصُوتْ ثَلَاثًا . فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنَهُ . فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ .  
 حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ أَحَدُ الْإِسْحَاقِ .

النازل مضطرا انتهى . ( فليستأذنه ) بسكون اللام ويجوز كسرها ( فليصوت ) بتشديد الواو أى فليصح وليناد ( ولا يحمل ) أى منه شيئا . قواه ( وفي الباب عن ابن عمر ) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحملن أحد ماشية امرئ بغير إذنه ، أوجب أحدكم أن تؤثى مشربته ، فتكسر خزانته ، فينتقل طعامه ؟ فإنما تحزن لهم ضرور مواشيهم أطعماتهم ، فلا يحملن أحد ماشية أحد إلا بإذنه . أخرجه البخارى ومسلم ( وأبى سعيد ) أخرجه ابن ماجه مرفوعا بلفظ : إذا أتيت على راع فناده ثلاثا فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد . الحديث . وذكر الحافظ هذا الحديث في الفتح وقال : أخرجه ابن ماجه والطحاوى وصححه ابن حبان والحاكم . قوله ( حديث سمرة حديث حسن غريب صحيح ) وأخرجه أبو داود . قال الحافظ في الفتح : إسناده صحيح إلى الحسن فمن صحح سماعه من سمرة صححه ومن لا أعله بالاقتطاع ، لكن له شواهد من أقواها حديث أبى سعيد فذكره وقد تقدم آنفا . قوله ( والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحاق ) قال القارى قال في شرح السنة : العمل على هذا يعنى على حديث ابن عمر المذكور عند أكثر أهل العلم أنه لا يجوز أن يحمل ماشية الغير بغير إذن إلا إذا اضطر في غمصة ، ويضمن وقيل لاضمان عليه لأن الشرع أباحه له . وذهب أحمد وإسحاق وغيرهما إلى أباحتها لغير المضطر أيضا إذا لم يكن المالك حاضرا . فإن أبا بكر رضى الله عنه حلب لرسول الله صلى الله عليه وسلم لبنا من غنم رجل من قريش يراها عبد له وصاحبها غائب في هجرته إلى المدينة . ولما روى الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أتى أحدكم على ماشية . الحديث . وقد رخص بعضهم لابن السبيل في أكل ثمار الغير . ولما روى عن ابن عمر رضى الله عنه بإسناد غريب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من دخل حائطا ليا كل غير متخذ خبئة فلا شيء عليه . وعند أكثرهم

لا يباح إلا بإذن المالك إلا بضرورة جماعة كما سبق . قال التوربشتي : وحمل بعضهم هذه الأحاديث على الجماعة والضرورة لأنها لا تقاوم النصوص التي وردت في تحريم مال المسلم انتهى ، وقال الحافظ في الفتح تحت حديث ابن عمر المذكور قال ابن عبد البر في الحديث النهي عن أن يأخذ المسلم المسلم شيئاً إلا بإذنه وإنما خص اللين بالذكر لتساهل الناس فيه ، فنبه على ما هو أولى منه . وبهذا أخذ الجمهور سكن سواء كان بإذن خاص أو إذن عام . واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه وإن لم يقع منه إذن خاص ولا عام . وذهب كثير منهم إلى الجواز مطلقاً في الأكل والشرب سراً علم بطيب نفسه أو لم يعلم والحجة لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعاً : إذا أتى أحدكم على ماشية الحديث . وأجيب عنه بأن حديث النهي أصح فهو أولى أن يعمل به وبأنه معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه . ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع . منها — حمل الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه والنهي على ما إذا لم يعلم ومنها — تخصيص الإذن بابن السبيل دون غيره أو بالمضطر أو بحال الجماعة مطلقاً وهي متقاربة . ومنهم من حمل حديث النهي على ما إذا كان المالك أحوج من المار . لحديث أبي هريرة : بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إذ رأينا إبلاً مصرورة فلبنا إليها فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم . أيسركم لو رجعتم إلى مزاولكم فوجدتم ما فيها قد ذهب ؟ قلنا لا . قال : فإن ذلك كذلك . أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له . وفي حديث أحمد فابتدروا القوم ليحبوها قالوا فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجاً وحديث النهي على ما إذا كان مستغنياً . ومنهم من حمل الإذن على ما إذا كانت غير مصرورة ، والنهي على ما إذا كانت مصرورة لهذا الحديث . لكن وقع عند أحمد في آخره : فإن كنتم لا بد فاعلموا فاشربوا ولا تحملوا . فدل على عموم الإذن في المصرورة وغيره سكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه . واختار ابن العربي الحمل على العادة قال وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المسامحة في ذلك بخلاف بلدنا . وأشار أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافرين في الغزو . وآخرون على قصر الإذن على ما كان لأهل الذمة والنهي

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ سَمِعْتُ الْحَسَنَ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ. وَقَدْ تَكَلَّمَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، وَقَالُوا: إِنَّمَا يُحَدِّثُ  
عَنْ صَحِيفَةِ سَمُرَةَ.

على ما كان للمسلمين وقال الطحاوي: وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم  
نسخت فتنسخ ذلك الحكم وأورد الأحاديث في ذلك وقال الذوي في شرح المذهب.  
اختلف العلماء في من سر ببستان أو زرع أو ماشية. قال الجمهور: لا يجوز أن  
يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور. وقال بعض  
السلف: لا يلزمه شيء. وقال أحمد: إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من  
الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين. ولو لم يحتاج لذلك وفي الأخرى إذا احتاج  
ولا ضمان عليه في الحالين. وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث، قال البيهقي:  
يعني حديث ابن عمر مرفوعاً: إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبثه. أخرجه  
الترمذي واستغربه. قال البيهقي: لم يصح وجاء من أوجه آخر غير قويه قال:  
الحافظ: والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح. وقد احتجوا في كثير  
من الأحكام بما هو دونها. انتهى كلام الحافظ مختصراً. قوله (وقال علي بن  
المديني: سماع الحسن من سمرة صحيح، وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية  
الحسن عن سمرة وقالوا إنما يحدث عن صحيفة سمرة) وقال الترمذي في باب  
كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة: سماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قال  
علي بن المديني وغيره انتهى. قال الحافظ في تهذيب التهذيب: وأما رواية الحسن  
عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعاً منه لحديث العقيقة. وقد روى  
عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة وعند علي بن المديني أن كلها سماع.  
وكذا حكى الترمذي عن البخاري وقال يحيى القطان وآخرون: هي كتاب. وذلك  
لا يقتضي الانقطاع. وفي مسند أحمد حدثنا هشيم عن حميد الطويل وقال جاء  
رجل إلى الحسن فقال إن عبداً له أبق وإنه نذر إن يقدر عليه أن يقطع يده.  
فقال الحسن حدثنا سمرة قال قلنا خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة  
إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة. وهذا يقتضي سماعه منه لغير حديث  
العقيقة. وقال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة عن أبيه في الصلاة:

## ٦٠- باب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

١٣١٥- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ ، يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ ؟ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُدَّهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ؟ قَالَ «هُوَ حَرَامٌ» .

دللت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة . قال الحافظ : ولم يظهر لي وجه الدلالة بمذ انتهى .

## باب مَا جَاءَ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

قوله ( عام الفتح وهو بمكة ) فيه بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده صلى الله عليه وسلم ليسمعه من لم يكن سمعه ( إن الله ورسوله حرم ) هكذا وقع في هذا الكتاب وفي الصحيحين وغيرهما بإسناد الفعل إلى الضمير الواحد . وكان الأصل حرماً . قال الحافظ في الفتح : والتحقيق جواز الإيراد في مثل هذا وجهه الإشارة إلى أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم ناشئ عن أمر الله ، وهو نحو قوله : والله ورسوله أحق أن يرضوه . والمختار في هذا أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيئويه : والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه انتهى . ( يبيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ) أى وإن كانت من ذهب أو فضة ( أريت ) أى أخبرنى ( شحوم الميتة فإنه يطلى به ) الضمير يرجع إلى شحم الميتة على تأويل المذكور قاله الطيبي قال القارى : والأظهر أنه راجع إلى الشحم المفهوم من الشحوم ( السفن ) بضمين جمع السفينة ( ويدهن ) بتشديد الدال ( ويستصبح ) بكسر الموحدة أى ينور ( بها الناس ) أى المصباح أو بيوتهم يعنى فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فإنها مقتضية لصحة البيع ( قال لا هو حرام ) قال الحافظ أى البيع هكذا فسر بعض العلماء كالشافعى ومن اتبعه ومنهم من حمل قوله وهو حرام على الانتفاع فقال : يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ « قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ .  
 إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَأَجْلَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا مِنْهُ » .  
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ . حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثُ حَسَنٍ  
 صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

## ٦١ - باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة

١٣١٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّبِّيُّ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ  
 الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ،  
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ . الْعَامِدُ فِي  
 فَلَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْمِيتَةِ أَصْلًا عِنْدَهُمْ إِلَّا مَا خَصَّ بِالْذَّلِيلِ وَهُوَ الْجِلْدُ الْمَدْبُوعُ . وَاخْتَلَفُوا  
 فِيمَا يَتَجَنَّبُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الطَّاهِرَةِ فَالْجَمُورُ عَلَى الْجَوَازِ . وَقَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمَاجَشُونِ :  
 لَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . وَاسْتَدَلَّ الْخَطَّابِيُّ عَلَى جَوَازِ الْإِتِّفَاعِ بِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ  
 مِنْ مَانَتْ لَهُ دَابَّةٌ سَاخٌ لَهُ إِطْعَامُهَا لِكَلَابِ الصَّيْدِ فَكَذَلِكَ يَسُوعُ دَهْنُ السَّفِينَةِ  
 بِشَحْمِ الْمِيتَةِ وَلَا فَرْقَ . انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ ( قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ) أَيَّ أَهْلِكَهُمْ  
 وَلَعَنَهُمْ لِإِخْبَارِ أَوْدَعَاءِ ( إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ ) أَيَّ شَحُومِ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ  
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَمِنَ الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ شَحْمَهُمَا ) فَأَجْلَوْهُ أَيَّ أَذَابُوهُ .  
 قَالَ فِي النِّهَايَةِ : جَمَلَتِ الشَّحْمُ وَأَجْمَلَتُهُ أَذْبَتُهُ . وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ : جَمَلُ الشَّحْمِ  
 أَذَابُهُ كَمَا أَجْمَلُهُ وَاجْتَمَلَهُ . وَاحْتَالُوا بِذَلِكَ فِي تَحْلِيلِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّحْمَ الْمَذَابَ  
 لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ لَفْظُ الشَّحْمِ فِي عَرَفِ الْعَرَبِ بَلْ يَقُولُونَ إِنَّهُ الْوَدَكُ ( ثُمَّ بَاعُوهُ  
 فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ ) الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الثَّلَاثُ رَاجِعٌ إِلَى الشَّحُومِ عَلَى تَأْوِيلِ  
 الْمَذْكُورِ أَوْ إِلَى الشَّحْمِ الْمَفْهُومِ مِنَ الشَّحُومِ كَمَا تَقْدِمُ . قَالَ فِي شَرْحِ السَّنَةِ : فِيهِ  
 دَلِيلٌ عَلَى بَطْلَانِ كُلِّ حِيلَةٍ تَحْتَالُ لِلتَّوَصِيلِ إِلَى مُحَرَّمٍ وَأَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ بِتَغْيِيرِهَا  
 وَتَبْدِيلِ اسْمِهِ انْتَهَى . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ) مَرْفُوعاً : قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ  
 حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشَّحُومَ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا . أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ ( وَابْنُ عَبَّاسٍ ) أَخْرَجَهُ  
 أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ : قَوْلُهُ ( حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ .

## باب ما جاء في كراهية الرجوع من الهبة

قَوْلُهُ ( لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السُّوءِ ) أَيَّ لَا يَنْبَغِي لَنَا مِثْلُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ تَتَصَفَّ

هَبْتَهُ كَالْكَلْبِ يُعَوِّدُ فِي قَيْثِهِ . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا . إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ » .

١٣١٧ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ . حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

بِصِفَةِ ذَمِيمَةٍ يَشَابِهُنَا فِيهَا أَخْسُ الْحَيَوَانِ فِي أَخْسِ أَحْوَالِهَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ( الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مِثْلُ السُّوءِ وَلِلَّهِ الْمِثْلُ الْأَعْلَى ) وَلَعَلَّ هَذَا أُبْلَغُ فِي الزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ وَأَدْلَى عَلَى التَّحْرِيمِ مِمَّا لَوْ قَالَ لَا تَعُودُوا فِي الْهَبَةِ . وَإِلَى الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ بَعْدَ أَنْ تَقْبِضَ بِذَهَبِ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا هَبَةَ الْوَالِدِ لَوْلَاهُ جَمْعًا بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ( الْعَائِدُ فِي هَبَتِهِ كَالْكَلْبِ يُعَوِّدُ فِي قَيْثِهِ ) . وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ : الْعَائِدُ فِي هَبَتِهِ كَالْعَائِدُ فِي قَيْثِهِ . قَالَ الطَّحَاوِيُّ : قَوْلُهُ : قَوْلُهُ كَالْعَائِدُ فِي قَيْثِهِ وَإِنْ اقْتَضَى التَّحْرِيمُ لَكُونَ الْقِيَمِ حَرَامًا . لَكِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى وَهِيَ قَوْلُهُ كَالْكَلْبِ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّحْرِيمِ لِأَنَّ الْكَلْبَ غَيْرَ مُتَعَبَّدٍ بِالْقِيَمِ لَيْسَ حَرَامًا عَلَيْهِ . وَالْمُرَادُ التَّنْزِيهِ عَنْ فِعْلٍ يَشَبَّهُ فِعْلَ الْكَلْبِ . وَتَعَقُّبُ بَاسْتِعْبَادِ مَا تَأْوَلَهُ وَمُنَافَرَةِ سِيَاقِ الْأَحَادِيثِ لَهُ ، وَبِأَنَّ عَرَفَ الشَّرْعِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَرِيدُ بِهِ الْمُبَالَغَةَ فِي الزَّجْرِ كَقَوْلِهِ مَنْ : لَعَبَ بِالزَّرْدَشِيرِ فَسَكَّنَا غَمْسَ يَدِهِ فِي لَحْمِ خَنْزِيرٍ . قَالَ الْخَافِظُ فِي الْفَتْحِ : قَوْلُهُ ( لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ ) بِالنَّصْبِ عَطْفٌ عَلَى يُعْطَى ( فِيهَا ) أَيْ فِي عَطِيَّتِهِ ( إِلَّا الْوَالِدَ ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . وَاحْتِجَّ بِهِ مَنْ قَالَ بِتَحْرِيمِ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ إِلَّا هَبَةَ الْوَالِدِ لَوْلَاهُ وَهُمْ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ . قَوْلُهُ ( حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَأَخْرَجَهُ

عليه وسلم وغيرهم . قالوا : مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ . وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً لِغَيْرِ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا ، مَا لَمْ يُثَبِّثْ مِنْهَا وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ . وَاجْتَنَبَ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا ، إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ » .

أيضاً ابن حبان والحاكم وصححه . قوله (قالوا من وهب هبة لذي رحم محرم فليس له أن يرجع في هيبته ، ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم فله أن يرجع فيها ما لم يثبت) بصيغة الجهول أي ما لم يعوض (منها) أي من هيبته (وهو قول الثوري) وهو قول أصحاب أبي حنيفة رحمه الله . قال القاضي رحمه الله : حديث ابن عمر وابن عباس نص صريح على أن جواز الرجوع مقصور على ما وهب الوالد من ولده . وإليه ذهب الشافعي وعكس الثوري وأصحاب أبي حنيفة وقالوا : لا رجوع للواهب فيما وهب لولده أو لأحد من محارمه ، ولأحد الزوجين فيما وهب للآخر . وله الرجوع فيما وهب للأجانب . وجوز مالك الرجوع مطلقاً إلا في هبة أحد الزوجين من الآخر . وأول بعض الحنفية هذا الحديث بأن قوله لا يحل معناه التحذير عن الرجوع لأنني الجواز عنه ، كما في قولك لا يحل للواجد رد أسائل . وقواه إلا الوالد لولده . معناه أن له أن يأخذ ما وهب لولده ويتصرف في نفقته وسائر ما يجب له عليه وقت حاجته كسائر أمواله استيفاء لحقه من ماله لا استرجاعاً لما وهب وقضاً للهبة وهو منع بعده عدول عن الظاهر بلا دليل انتهى كلام القاضي قال القاري في المرقاة متعقباً عليه : المجتهد أسير الدليل وما لم يكن له دليل لم يحتج إلى التأويل انتهى . قلت قد أخرج مالك عن عمر أنه قال : من وهب هبة يرجو ثوابها وهي رد على صاحبها ما لم يثبت منها . ورواه البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً وصححه الحاكم . قال الحافظ : والمحفوظ من رواية ابن عمر عن عمر ورواه عبد الله بن موسى مرفوعاً ، قيل وهو وهم . قال الحافظ : صححه الحاكم وابن حزم ورواه ابن حزم أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : الواهب أحق بهيبته ما لم يثبت منها . وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني ورواه الحاكم

## ٦٢ - باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك

١٣١٨ - حدثنا هنادٌ . حدثنا عبدة عن محمد بن إسحاق . عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت ؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الحسن عن سمرة مرفوعاً بلفظ ، إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع . ورواه الدارقةطني من حديث ابن عباس قال الحافظ . وسنده ضعيف . قال ابن الجوزي : أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وسمرة ضعيفة . وليس منها ما يصح . وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعاً : من وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها ، فإن رجع في هبته فهو كالذي بقى . وبأكل منه . قال الشوكاني بعد ذكر هذه الروايات : فإن صحت هذه الأحاديث كانت مخصصة لعموم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الإثابة عليها ومفهوم حديث سمرة يدل على جواز الرجوع في الهبة لغير ذى الرحم انتهى . ( وقال الشافعي لا يحل الخ ) وبه قال جمهور العلماء كما عرفت .

### باب ما جاء في العرايا والرخصة في ذلك

العرايا جمع العرية وهي عطية ثمر النخل دون الرقبة ، كان العرب في الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنيحة وهي عطية اللبن دون الرقبة . والعربية فعيلة بمعنى فعولة ، أو فاعلة ، يقال عرى النخل بفتح العين والراء بالتحديدية يعروها إذا أفرداها عن غيرها بأن أعطاها لآخر على سبيل المنحة ليأكل ثمرها وتبقى رقبتها لمعطيا . ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر الراء تعرى على أنه قاصر فكأنها عريت عن حكم أخواتها واستثبتت بالمطية واختلف في المراد بها شرعاً . فقال مالك : والعربية أن يعرى الرجل الرجل النخلة أى يهبها له أو يهب له ثمرها ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها أى يشتري رطبها منه بثمر كذا نقل البخاري في صحيحه عنه . وقال الشافعي في الأم : العرايا أن يشتري الرجل ثمن النخلة فأكثر بخرصه من التمر بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم ينقص إذا يابس ثم يشتري بخرصة تمر فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع انتهى . قال الحافظ في الفتح : محصله أن لا يكون جزافاً ولا نسيئة انتهى . وقال ابن إسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر : كانت العرايا أن يعرى الرجل في ما له النخلة والنخلتين كذا في صحيح البخاري

قال الحافظ : أما حديث ابن إسحاق عن نافع فوصله الترمذى دون تفسير ابن إسحاق وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ : النخلات . وزاد فيه : فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها . وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العرية عليها انتهى . وقال يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين : العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها رخص لهم أن يبيعوها بما شاموا من التمر . كذا في صحيح البخارى . قال الحافظ هذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا . قال سفيان بن حسين فذكره . قال الحافظ وصور العرية كثيرة وهذه إحداها . قال : منها أن يقول الرجل لصاحب حائط بهى ثمر نخلات بأعيانها بخرصها من التمر فيخرصها أو يبيعها ويقبض منه التمر ويسلم إليه النخلات بالنخلة فينتفع برطبها . منها أن يهبه إياها فيتضرر الموهوب له بالتظار صيرورة الرطب تمراً ولا يجب أكلها رطباً لاحتياجه إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذ معجلاً . ومنها أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستثنى منه نخلات معلومة يبقيا لنفسه أو لعياله ، وهى التى عني له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها ، وما يطلق عليه اسم عرية أى يعرى رجلا ثمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة مخصوصة . ومنها أن يعرى عامل الصدقة لصاحب الحاجة من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيهما . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعى والجمهور . وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية . وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع ، وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادغار ، ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على الهبة ، وهو أن يعرى الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك له ثم يبدو له في الرجوع تلك الهبة ، فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمراً ، وحمله على ذلك أخذه بعموم النهى عن بيع التمر بالتمر . وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره

نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ . إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِمِثْلِ خَرْصِهَا وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ . حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَحِكْي الطَّحَاوِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ أَبَانَ مِنْ أَصْحَابِهِمْ أَنَّ مَعْنَى الرِّخْصَةِ أَنَّ الَّذِي وَهَبَتْ الْعَرِيَّةُ لَمْ يَمْلِكْهَا لِأَنَّ الْهَبَةَ لَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ فَلَمَّا جَازَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ بِدَلِّهَا تَمَرًا هُوَ لَمْ يَمْلِكِ الْبَدَلَ مِنْهُ حَتَّى يَسْتَحِقَّ الْبَدَلَ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَثْنًى وَكَانَ رِخْصَةً وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ بَلْ مَعْنَى الرِّخْصَةِ فِيهِ أَنَّ الْمَرْءَ مَا مَوَّرَ بِإِمْضَاءِ مَا وَعَدَ بِهِ وَيُعْطَى بِدَلِّهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، فَلَمَّا أُذِنَ لَهُ أَنْ يَحْبِسَ مَا وَعَدَ بِهِ وَيُعْطِيَ بِدَلِّهِ وَلَا يَكُونُ فِي حَكْمٍ مِنْ أَخْلَافِ وَعَدِهِ . ظَهَرَ بِذَلِكَ مَعْنَى الرِّخْصَةِ . وَاحْتِجَ لِمَذْهَبِهِ بِأَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَرِيَّةَ الْعَطِيَّةُ وَلَا حِجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا . لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ أَصْلَ الْعَرِيَّةِ الْعَطِيَّةُ أَنْ لَا تَطْلُقَ الْعَرِيَّةُ شَرْعًا عَلَى صُورٍ أُخْرَى . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : الَّذِي رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ هُوَ الَّذِي نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّرِّ بِالثَّرِّ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ مِنْ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ : وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْإِذْنُ فِي السَّلَامِ مَعَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . قَالَ فَمَنْ أَجَازَ السَّلَامَ مَعَ كَوْنِهِ مُسْتَثْنًى مِنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ، وَمَنْعَ الْعَرِيَّةِ مَعَ كَوْنِهَا مُسْتَثْنًى مِنْ بَيْعِ الثَّرِّ بِالثَّرِّ ، فَقَدْ تَنَاقَضَ . وَأَمَّا حَلْمُهُمُ الرِّخْصَةَ عَلَى الْهَبَةِ فَبَعِيدٌ مَعَ تَصْرِيحِ الْحَدِيثِ بِالْبَيْعِ وَاسْتِثْنَاءِ الْعَرَايَا مِنْهُ ، فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْهَبَةَ لَمَا اسْتِثْنِيَتِ الْعَرِيَّةُ مِنَ الْبَيْعِ ، وَلِأَنَّهُ عِبْرٌ بِالرِّخْصَةِ وَالرِّخْصَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَمْنُوعٍ ، وَالْمَنْعُ إِنَّمَا كَانَ فِي الْبَيْعِ لَا الْهَبَةِ . وَبِأَنَّ الرِّخْصَةَ فِيدَتْ بِخَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ مَا دُونِهَا ، وَالْهَبَةُ لَا تَقْتَرِفُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفَرِّقُوا فِي الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ بَيْنَ ذِي رَحْمٍ وَغَيْرِهِ وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الرَّجُوعُ جَائِزًا فَلَيْسَ إِعْطَاؤُهُ بِالثَّرِّ بِدَلِّ الرُّطْبِ بَلْ هُوَ تَجْدِيدُ هَبَةٍ أُخْرَى . فَإِنَّ الرَّجُوعَ لَا يَجُوزُ فَلَا يَصِحُّ تَأْوِيلُهُمْ أَنْتَهَى .

قَوْلُهُ ( نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ ) قَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا أَيْضًا وَهُوَ بَيْعُ الثَّرِّ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالثَّرِّ ( إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِمِثْلِ خَرْصِهَا ) الْخَرْصُ بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمِجْمُوعَةُ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْحَرْزُ وَالْإِسْمُ بِالسَّكَرِ . قَالَ فِي النِّهَايَةِ : خَرْصُ النَّخْلَةِ وَالسَّكَرَةُ يَخْرُصُهَا خَرْصًا إِذَا حَزَرَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الرُّطْبِ تَمَرًا ، وَمِنْ الْعَنْبِ زَيْبًا . فَهُوَ مِنَ الْخَرْصِ الظَّنُّ . لِأَنَّ الْحَزَرَ إِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرُ بَظَنٍّ وَالْإِسْمُ الْخَرْصُ بِالسَّكَرِ . يَقَالُ كَمْ خَرْصُ أَرْضِكَ ؟ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ أَيْضًا ( وَجَابِرٌ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَصَحَّحَهُ

هكذا . رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَرَوَى أَيُّوبُ وَعُبَيْدُ اللَّهِ  
ابْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ الْخُمْسَةِ أَوْسُقٍ . وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ  
ابْنِ إِسْحَاقَ .

١٣١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ  
دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ  
خُمْسَةِ أَوْسُقٍ ، أَوْ كَذَا . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ ،  
نَحْوَهُ . وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ ، أَوْ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ .

ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . قوله ( هكذا روى محمد بن إسحاق هذا الحديث  
وروى أيوب الخ ) يعني روى محمد بن إسحاق النهي عن المحاقلة والمزابنة والرخصة  
في العرايا كليهما عن ابن عمر عن زيد بن ثابت . وروى أيوب وغيره النهي  
عن المحاقلة والمزابنة عن ابن عمر رضى الله عنه بغير واسطة زيد بن ثابت .  
والرخصة في العرايا عن ابن عمر عن زيد بن ثابت . ورواية أيوب وغيره أصح  
من رواية ابن إسحاق . قال الحافظ في الفتح : مراد الترمذي أن التصريح بالنهي  
عن المزابنة لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة وروى  
ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت . فإن كانت رواية ابن إسحاق  
محافظة . . احتمل أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان  
عنده بعضه بغير واسطة . قال وأشار الترمذي إلى أن ابن إسحاق وهم فيه .  
والصواب التفصيل انتهى . قوله ( في خمسة أوسق أو فيما دون خمسة أوسق ) شك  
من الراوى والوسق ستون صاعاً . وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم  
هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور .  
والخلاف عند المالكية والشافعية . والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فما  
دونها ، وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة . ولا يجوز في الخمسة وهو قول

١٣١٨ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ . حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ . وَقَالُوا : إِنَّ الْعَرَايَا مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ جُمْلَةِ نَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . إِذْ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَنَةِ . وَاجْتَبَوْا بِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَقَالُوا لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ . وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ التَّوَسُّعَ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا ، لِأَنَّهُمْ شَكُّوا إِلَيْهِ وَقَالُوا : لَا نَجِدُ مَا نَشْتَرِي مِنَ الثَّمَرِ إِلَّا بِالتَّمْرِ ، فَرَخَّصَ لَهُمْ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَنْ يَشْتَرَوْهَا ، فَيَأْكُلُوهَا رُطْبًا .

١٣١٩ — حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ . حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ . حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ ؛ أَنَّ رَافِعَ ابْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حِشْمَةَ حَدَّثَاهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الْحَنَابِلَةُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ . قَوْلُهُ (أَرْخَصَ) فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ رَخَّصَ مِنَ التَّرْخِيصِ (بَخَّرَصَهَا) فِي رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ بِخَرْصِهَا كَيْلًا . وَلِمُسْلِمٍ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَةِ بِأَخْذِهَا أَهْلَ الْبَيْتِ بِخَرْصِهَا تَمْرًا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا . وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظٍ : رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا النِّخْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ يَوْهَبَانِ لِلرَّجُلِ فَيُبَيِّعُهُمَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا زَادَ فِيهِ : يَوْهَبَانِ لِلرَّجُلِ . وَلَيْسَ بِقَيْدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، قَالَه الْحَافِظُ . قَوْلُهُ (وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ (وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) ، وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ أَيْضًا . قَوْلُهُ (وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَالُوا إِنَّ الْعَرَايَا مُسْتَثْنَاةٌ (خ) . وَأَمَّا قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْعَرَايَا لَيْسَتْ بِمُسْتَثْنَاةٍ مِنْ بَيْعِ الثَّمَرِ (٣٤ — نَحْفَةُ الْأَوْزِيِّ — ٤)

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَابَنَةِ ، الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ ، إِلَّا لِأَصْحَابِ الْعَرَابِ . فَإِنَّهُ قَدْ  
أَذِنَ لَهُمْ . وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْبِ وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهَا . هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

### ٦٣ - باب ما جاء في كراهية النجش

١٣٢٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ  
الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَالَ قُتَيْبَةُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
« لَا تَنَاجَشُوا » . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ

بِالْثَّمَرِ بِلِ هِجَةٍ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ قَدْ ذَكَرَ . قَوْلُهُ ( الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ ) الْأَوَّلُ  
بِالْثَّمَرِ الْمُثَلَّثَةِ وَالثَّانِي بِالْثَّمَرِ الْمُثَنَّى الْفَوْقَانِيَّةِ وَهَذَا تَفْسِيرُ الْمَزَابَنَةِ ( وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ  
بِخَرْصِهَا ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَأَشَارَ ابْنُ التِّينِ إِلَى جَوَازِ كَسْرِهَا . وَجَزَمَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ  
بِالْكَسْرِ وَأَنْكَرَ الْفَتْحَ ، وَجَوَّزَهُمَا النَّوَوِيُّ وَقَالَ : الْفَتْحُ أَشْهُرُ انْتَهَى . وَالْخَرْصُ  
هُوَ التَّخْمِينُ وَالْحَدْسُ . قَوْلُهُ ( هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ )  
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ وَحْدَهُ .

### باب ما جاء في كراهية النجش

قَالَ فِي النِّهَايَةِ : هُوَ أَنْ يَمْدَحَ السَّلْعَةَ لِيَنْفَعَهَا وَيُرْجِيَهَا أَوْ يَزِيدَ فِي ثَمَنِهَا وَهُوَ  
لَا يَرِيدُ شِرَاءَهَا لِيَقَعَ غَيْرُهُ فِيهَا . وَالْأَصْلُ فِيهِ تَغْيِيرُ الْوَحْشِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ  
انْتَهَى . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : النِّجْشُ بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةٌ  
وَهُوَ فِي اللَّغَةِ تَغْيِيرُ الْفَيْدِ وَاسْتِثَارَتُهُ مِنْ مَكَانِهِ لِيَصَادَ ، يُقَالُ نَجَشْتُ الْفَيْدَ أَنْجَشْتُهُ  
بِالضَّمِّ نَجْشًا . وَفِي الشَّرْحِ الْإِيذَاءُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ عَنِ لَا يَرِيدُ شِرَاءَهَا لِيَقَعَ غَيْرُهُ فِيهَا ،  
سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاجِشَ يَشِيرُ الرِّغْبَةَ فِي السَّلْعَةِ وَيَقَعُ ذَلِكَ بِمَوَاطَأَةِ الْبَائِعِ فَيَشْتَرِكُنْ  
فِي الْإِثْمِ وَيَقَعُ ذَلِكَ بِغَيْرِ عِلْمِ الْبَائِعِ فَيَخْتَصِرُ بِذَلِكَ النَّاجِشُ وَقَدْ يَخْتَصِرُ بِهِ الْبَائِعُ  
كَنْ يَخْبِرُ بِأَنَّهُ اشْتَرَى سَلْعَةً بِأَكْثَرِ مَا اشْتَرَاهَا بِهِ لِيُغَيِّرَ غَيْرُهُ بِذَلِكَ ، وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ :  
النِّجْشُ الْخُتْلُ وَالْحَدِيدَةُ وَمِنْهُ قِيلَ لِلصَّائِدِ النَّاجِشِ لِأَنَّهُ يَخْتَلِ الصَّيْدَ وَيَحْتَالُ لَهُ انْتَهَى .  
قَوْلُهُ ( قَالَ لَا تَنَاجَشُوا ) قَالَ الْحَافِظُ ذَكَرَهُ بِصِيغَةِ التَّفَاعُلِ لِأَنَّ التَّاجِرَ إِذَا فَعَلَ

حديث حسن صحيح . والعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . كَرِهُوا النَّجْشَ .  
وَالنَّجْشُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ الَّذِي يُبْصِرُ السَّلْعَةَ إِلَى صَاحِبِ السَّلْعَةِ فَيَسْتَأْمُ  
بِأَكْثَرِ مِمَّا تَسَوَّى . وَذَلِكَ عِنْدَ مَا يَحْضُرُهُ الْمُشْتَرِي ، يُرِيدُ أَنْ يَنْتَرِ  
لِلْمُشْتَرِي بِهِ ، وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ الشَّرَاهُ . إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يَنْخَدِعَ الْمُشْتَرِي  
بِمَا يَسْتَأْمُ . وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ .  
قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَإِنْ نَجَشَ رَجُلٌ ، فَالْناجِشُ آثِمٌ فِيمَا يَصْنَعُ ، وَالْبَيْعُ  
جَائِزٌ . لِأَنَّ الْبَائِعَ غَيْرَ النَّاجِشِ .

لصاحبه ذلك كان بصدد أن يفعل له مثله انتهى . قوله ( وفي الباب عن ابن عمر )  
أخرجه البخاري ومسلم بلفظ : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النجش ( وأنس )  
لينظر من أخرجه ( حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخاري  
( فيستام بأكثر مما تسوى ) أى بأكثر مما تساويه السلعة يعنى يستام بأكثر من  
قيمة السلعة . قال في القاموس : وهو لا يساوى شيئاً ولا يسوى كيرضى انتهى .  
قوله ( قال الشافعي : وإن نجش رجل فالناجش آثم فيما يصنع والبيع جائز لأن  
البائع غير الناجش ) قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله .  
واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث  
فساد ذلك البيع ، وهو قول أهل الظاهر . ورواية عن مالك وهو المشهور عند  
الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه . والمشهور عند المالكية في مثل  
ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياساً على المصراة . والأصح عندهم صحة  
البيع مع الإثم وهو قول الحنفية . وقال الرافعي أطلق الشافعي في المختصر تعصية  
الناجش وشرط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالماً بالثبوت . وأجاب  
الشارحون بأن النجش خديعة ، وتحريم الخديعة واضح لكل أحد وإن لم يعلم  
هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشترك فيه كل أحد ،  
واشتكى الرافعي الفرق بأن البيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في  
علم تحريره كل أحد قال فالوجه تخصيص المعصية في الموضوعين بمن علم التحريم  
انتهى . وقد حكى البيهقي في المعرفة والسنن عن الشافعي تخصيص التعصية في  
النجش أيضاً بمن علم النهي فظهر أن ما قاله الرافعي بحماً منصوص . ولفظ : الشافعي

## ٦٤ - باب ما جاء في الرجحان في الوزن

١٣٢٠ - حدثنا هنادٌ ومحمودُ بنُ غيلانَ قالا : حدثنا وكيعٌ ، عن سُنيانَ ، عن ميمالكِ بنِ حَرْبٍ ، عن سويدِ بنِ قيسٍ قال : جلّبتُ أنا ومخرقةُ العبدِ بزا من هجر . فجاءنا النبيُّ صلى الله عليه وسلم فساومنا سراويل . وعندي وزانٌ يزِنُ بالأجر . فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراء ما ليقتدى به السوام فيمطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسموا سومه . فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالما بالهوى ، والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه . كذا في فتح الباري .

## باب ما جاء في الرجحان في الوزن

قوله : ( عن سويد ) بالتصغير قال في التقريب سويد بن قيس صحابي له حديث السراويل نزل الكوفة ( جلبت أنا ) قال في القاموس : جلبه يجلبه جلبا وجلبا واجتلبه ساقه من موضع إلى موضع آخر انتهى . وقال في الصراح : الجلب كشیدن جلبب آنچه از شهر بشهر برند بفروختن ( ومخرقة ) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة فراء ثم فاء ويقال بالميم والصحيح الأول كذا في الاستيعاب ( بزا ) بتشديد الزاء قال في القاموس : البز الثياب أو متاع البيت من الثياب ونحوها وبائمه البراز وحرقته البرازة انتهى . قال القاري في المرقاة : قال محمد رحمه الله في السير البز عند أهل الكوفة ثياب السكتان والقطن لا ثياب الصوف والحز ( من هجر ) بفتح الحين موضع قريب من المدينة وهو مصروف قاله القاري . وقال في القاموس : راجر محرّكة بلد باليمن بينه وبين عشر يوم ليلة ، مذكر مصروف وقد يؤنث ويمنع واسم لجميع أرض البحرين ومنه المثل كيضع تمر إلى هجر وقرية كانت قرب المدينة وإليها تنسب القلال أو تنسب إلى هجر اليمن انتهى . وفي رواية أبي داود : جلبت أنا ومخرقة العبد بزا من هجر فأتيينا به مكة ( لجاءنا النبي صلى الله عليه وسلم ) ذاد في رواية النسائي ونحن بمكة ( فساومنا بسراويل ) وفي رواية النسائي فاشتري منا سراويل . قال السيوطي : ذكر بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى السراويل ولم يلبسها . وفي الهدى لابن القيم الجوزي

لِلوَزَانِ « زِنْ وَأَرْجِحْ » . فِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ . حَدِيثٌ  
 سُويِدٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الرُّجْعَانَ فِي الْوَزْنِ .  
 وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ ، فَقَالَ : عَنْ أَبِي صَفْوَانَ .  
 وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

أَنَّهُ لِبَسْطِهَا فَقِيلَ لَهُ سَبَقَ قَلَمُ لَكُنْ فِي مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى وَالمَجْمَعِ الْأَوْسَطِ لِلطَّبْرَانِيِّ بِسَنَدٍ  
 ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : دَخَلْتُ دَخَلْتُ يَوْمًا السُّوقَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَلَسَ إِلَى الْبِرَازِينِ فَاشْتَرَى سِرَاوِيلَ بِأَرْبَعَةِ دَرَاهِمٍ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 وَإِنَّكَ لَتَلْبِسُ السِّرَاوِيلَ فَقَالَ أَجَلٌ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَإِنِّي أَمَرْتُ  
 بِالِاسْتِرِّ فَلَمْ أَجِدْ شَيْئًا أَسْتَرُ مِنْهُ . كَذَا فِي قَتَحِ الْوُدُودِ ( وَعِنْدِي وَزَانُ يَزْنِ ) أَيْ  
 الْبَيْنِ ( بِالْأَجْرِ ) أَيْ بِالْأَجْرَةِ ( زِنْ ) بِكَسْرِ الزَّيْ أَيْ ثَمَنِهِ ( وَأَرْجِحْ ) بِفَتْحِ الهمزة  
 وَكسر الجيم . قَالَ فِي الْقَامُوسِ : رَجَحَ الْمِيزَانُ يَرْجَحُ مِثْلَهُ رَجُوحًا وَرَجَحَانَا  
 مَالًا وَأَرْجَحَ لَهُ وَرَجَحَ أَعْطَاهُ رَاجِحًا . قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ  
 أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْوَزْنِ وَالْكَيْلِ ، وَفِي مَعْنَاهُمَا أَجْرَةُ الْقِسَامِ وَالْحَاسِبِ وَكَانَ سَعِيدُ  
 ابْنِ الْمُسَيْبِ يَنْهَى عَنْ أَجْرَةِ الْقِسَامِ وَكَرِهَهَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَكَانَ فِي مَخَاطَبَةِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرَهُ إِيَّاهُ بِهِ كَالدَّلِيلِ عَلَى أَنْ وَزْنُ الثَّمَنِ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ وَإِذَا  
 كَانَ الْوَزْنُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْإِبْقَاءَ يُلْزِمُهُ فَقَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ أَجْرَةَ الْوَزْنِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا  
 كَانَ ذَلِكَ عَلَى الْمُشْتَرِيِّ فَقِيَاسُهُ فِي السَّلْعَةِ الْمُبِيعَةِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْبَائِعِ أَنْتَهَى . قَوْلُهُ  
 ( وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَلْيَنْظُرْ  
 مَنْ أَخْرَجَهُ . قَوْلُهُ ( حَدِيثٌ سُويِدٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ  
 وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ وَأَحْمَدُ . قَوْلُهُ ( وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ  
 فَقَالَ عَنْ أَبِي صَفْوَانَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ) خَالَفَ شُعْبَةُ سَفْيَانَ فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْ سِمَاكِ  
 عَنْ سُويِدِ بْنِ قَيْسٍ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ بَعْدَ ذِكْرِ رِوَايَةِ سَفْيَانَ وَرِوَايَةِ شُعْبَةَ  
 مَا لَفْظُهُ وَالْقَوْلُ قَوْلُ سَفْيَانَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَزْمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ قَالَ رَجُلٌ  
 لَشُعْبَةَ : خَالَفَكَ سَفْيَانَ . فَقَالَ : دَمَعْتَنِي وَبَلَعْتَنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ قَالَ كُلُّ مَنْ خَالَفَ  
 سَفْيَانَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ سَفْيَانَ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ  
 كَانَ سَفْيَانَ أَحْفَظَ مِنِّي أَنْتَهَى . وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي تَلْخِيصِ السَّنَنِ : وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ

## ٦٥ - باب ما جاء في إنظار المعسر والرفق به

١٣٢١ - حدثنا أبو كريب . حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي عن داود بن قيس ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أنظر معسراً أو وضع له ، أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه ، يوم لا ظل إلا ظله » . وفي الباب عن أبي اليسر وأبي قتادة وحذيفة وابن مسعود وعبدادة حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، غريب من هذا الوجه .

١٣٢٢ - حدثنا هناد . حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن شقيق ، عن أبي مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حوسب الكرايس أبو صفوان مالك بن عميرة ويقال سويد بن قيس باع من النبي صلى الله عليه وسلم فارجح له وقال أبو عمر النري : أبو صفوان مالك بن عميرة ويقال سويد ابن قيس وذكر له هذا الحديث وهذا يدل على أنه عندهما رجل واحد كنيته أبو صفوان واختلف في اسمه انتهى .

## باب ما جاء في إنظار المعسر والرفق به

الإنظار التأخير والإمهال والمعسر الفقير . قوله ( من أنظر معسراً ) أي أمهل مديوناً فقيراً ( أو وضع له ) أي حط وترك دينه كله أو بعضه ( أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه ) أي أوقفه الله تحت ظل عرشه . قوله ( وفي الباب عن أبي اليسر ) بفتححتين أخرجه مسلم مرفوعاً بلفظ : من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله ( وأبي قتادة ) أخرجه مسلم مرفوعاً بلفظ : من أنظر معسراً أو وضع عنه أنجاه الله من كرب يوم القيامة . ( وحذيفة ) أخرجه البخاري ( وابن مسعود ) أخرجه الترمذي في هذا الباب ( وعبدادة ) لم أقف على حديثه قوله ( حديث أبي هريرة حسن صحيح غريب الخ ) ذكر المنذوق هذا الحديث في ترغيبه وعزاه للترمذي وحده وقال معنى وضع له أي ترك له شيئاً مما له عليه انتهى . قوله ( عن أبي مسعود ) اسمه عقبة بن عمرو بن ثعلب الأنصاري البصري

رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ . فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ شَيْءٌ . إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا . فَكَانَ يَخَالِطُ النَّاسَ . وَكَانَ يَأْمُرُ غُلَمَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنْ الْمُعْسِرِ . فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا عَنْهُ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

## ٦٦ - بابُ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ

١٣٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ . وَإِذَا أَتَبِعَ أَحَدَكُمْ

صَحَابِي جَلِيلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا) أَى غَنِيًّا ذَا مَالٍ (يَخَالِطُ النَّاسَ) أَى يَعَامِلُ النَّاسَ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ (أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنْ الْمُعْسِرِ) أَى الْفَقِيرِ أَى يَتَسَاخَوْا فِي الْاِقْتِضَاءِ وَالْاِسْتِيفَاءِ وَقَبُولِ مَا فِيهِ نَقْصٌ يَسِيرٌ (بِذَلِكَ) أَى بِالتَّجَاوُزِ (تَجَاوَزُوا عَنْهُ) أَى تَسَاخَوْا عَنْهُ . قَوْلُهُ (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ .

## بابُ مَا جَاءَ فِي مَطْلِ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ

قَوْلُهُ : (مَطْلُ الْغَنِيِّ) أَى تَأْخِيرُهُ أَدَاءَ الدِّينِ مِنْ وَقْتٍ إِلَى وَقْتٍ بِغَيْرِ عَذْرِ (ظُلْمٌ) فَإِنَّ الْمَطْلَ مَنَعُ أَدَاءِ مَا اسْتَحَقَّ أَدَاؤُهُ وَهُوَ حَرَامٌ مِنَ الْمُتَمَكِّنِ وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مُتَمَكِّنًا جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى الْإِمْكَانِ . ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ . قَالَ الْحَافِظُ : الْمُرَادُ بِالْغَنِيِّ هُنَا مَنْ قَدَرَ عَلَى الْإِدَاءِ فَأَخَّرَهُ وَلَوْ كَانَ فَقِيرًا . قَالَ وَقَوْلُهُ مَطْلُ الْغَنِيِّ هُوَ مِنْ أَضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِلْفَاعِلِ عِنْدَ الْجَهْوِ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَحْرَمُ عَلَى الْغَنِيِّ الْقَادِرِ أَنْ يَمُطِّلَ بِالْدِّينِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ بِخِلَافِ الْعَاجِزِ وَقِيلَ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِلْمَفْعُولِ وَالْمَعْنَى يَجِبُ وَفَاءُ الدِّينِ وَلَوْ كَانَ مُسْتَحَقُّهُ غَنِيًّا وَلَا يَكُونُ غَنَاءُ سَبَبًا لِتَأْخِيرِ حَقِّهِ عَنْهُ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ الْغَنِيِّ فَهُوَ فِي الْفَقِيرِ أَوْلَى . وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنْتَهَى . (فَإِذَا أَتَبِعَ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ الْقَطْعِيَّةِ وَهِيَ كَوْنُ الْمُشْنَأَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَكَسْرُ الْمَوْحِدَةِ أَى جَعَلَ تَابِعًا لِلْغَيْرِ بِطَلْبِ الْحَقِّ وَحَاصِلِهِ إِذَا أُحِيلَ

عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَ الشَّرِيدِ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ إِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا أُحِيلَ الرَّجُلُ عَلَى مَلِيٍّ فَاحْتَالَهُ فَقَدْ بَرَىءَ الْمُحِيلُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا تَوَى مَالٌ هَذَا بِإِفْلَاسِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْأَوَّلِ . وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ حِينَ قَالُوا ( لَيْسَ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ تَوَى ) . وَقَالَ إِسْحَاقُ : مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ ( لَيْسَ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ تَوَى ) هَذَا إِذَا أُحِيلَ الرَّجُلُ عَلَى آخَرَ ، وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ مَلِيٌّ . فَإِذَا هُوَ مُعَدِّمٌ ، فَلَيْسَ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ تَوَى .

(على ملى) أى غنى . قال فى النهاية : الملى بالهمزة الثقة الغنى وقد أولع الناس فيه فيه بترك الهمزة وتشديد الياء انتهى . ( فليتبمع ) بفتح الياء وسكون التاء وفتح الموحدة أى فليحتل يعنى فليقبل الحوالة . قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : معنى قوله اتبع فليتبمع أى أحيل فليحتل . وقد رراه بهذا اللفظ أحمد قال المشهور فى الرواية واللغة كما قال النووى إسكان المشناة فى اتباع وفى فليتبمع وهو على البناء للمفعول مثل إذا علم فليعلم . وقال القرطبى أما اتبع فبضم الهمزة وسكوت التاء مبنياً لما لم يسم فاعله عند الجميع . وأما فليتبمع فالأكثر على التخفيف وقيده بعضهم على التشديد . والأول أجود انتهى . قال الحافظ : وما ادعاه من الاتفاق على اتباع يردده قول الخطائى أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف . قوله ( وقال بعض أهل العلم إذا أحيل الرجل على ملى فاحتاله ) أى فقبل ذلك الرجل الحوالة ( وليس له ) أى للرجل المحتال ( أن يرجع إلى المحيل ) واستدل على ذلك بأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرط علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تاف العوض فى يد صاحب الدين فليس له رجوع . ( وقال بعض أهل العلم إذا توى ) كرضى أى هلك ( مال هذا ) أى المحتال ( بإفلاس المحال عليه ) أى موته ( فله أن يرجع على الأول ) أى فليحتال أن يرجع على المحيل وهو قول الحنفية قالوا يرجع

## ٦٧ - باب ما جاء في المنابذة والملازمة

١٣٢٤ - حدثنا أبو كريب ومحمود بن غيلان قالا : حدثنا  
وكيع عن سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المنابذة والملازمة . وفي  
الباب عن أبي سعيد وابن عمر . حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح  
ومعنى هذا الحديث أن يقول : إذا نبذت إليك بالشئ فقد وجب

عند التعذر وشهره باضمان ( واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا ليس على  
مال مسلم توى ) على وزن حصى بمعنى الهلاك ( وهو يرى أنه ملى ) أى الرجل  
المحتال يظن أن الآخر المحال عليه غنى ( فإذا ) للفتاكة ( هو معدوم ) أى مفاس  
( فليس على مال مسلم توى ) أى هلاك وضياح .

## باب ما جاء في المنابذة والملازمة

قوله : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المنابذة والملازمة )  
زاد مسلم أما الملازمة فإن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل .  
والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى  
ثوب صاحبه . قوله ( وفي الباب عن أبي سعيد ) قال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الملازمة والمنابذة في البيع ، والملازمة أن الرجل ثوب الآخر  
بيده بالليل أو النهار ولا يقلبه والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ  
الآخر ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص . ( وابن عمر رضى  
الله عنه ) لم أقف على حديثه . قوله ( حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح )  
وأخرجه البخارى ومسلم . قوله ( ومعنى هذا الحديث أن يقول إذا نبذت الخ )  
قال الحافظ فى الفتح : واختلف العلماء فى تفسير الملازمة على ثلاث صور هى  
أوجه للشافعية : أحدها - أن يأتى بثوب مطوى أو فى ظلمة فيمسسه المستام  
فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار  
لك إذا رأيت وهذا موافق للتفسير المذكور فى الحديث . الثانى - أن يجملا  
نفس اللبس بيما بغير صيغة زائدة . الثالث - أن يجملا اللبس شرطاً فى قطع

الْبَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ . وَالْمُلَامَسَةُ أَنْ يَقُولَ : إِذَا لَمَسْتُ الشَّيْءَ فَقَدْ وَجَبَ  
الْبَيْعُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى مِنْهُ شَيْئًا . مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي الْجِرَابِ أَوْ غَيْرِ  
ذَلِكَ . وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنْ بِيُوعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ . فَتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ .

### ٦٨ — بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالثَّمَرِ

١٣٢٥ — حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي

نَجِيحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَرِ

خِيَارَ الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ وَالْبَيْعَ عَلَى التَّأْوِيلَاتِ كَالْحَاظِلِ . قَالَ وَأَمَّا الْمُنَابَذَةُ فَاخْتَلَفُوا  
أَيْضًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ وَهِيَ أَوْجُهُ لِلشَّافِعِيَّةِ : أَصَحُّهَا — أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَ النَّبَذِ بَيْعًا  
كَمَا تَقْدَمُ فِي الْمُلَامَسَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلتَّفْسِيرِ فِي الْحَدِيثِ . وَالثَّانِي — أَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ  
بَيْعًا بِغَيْرِ صِيغَةٍ وَالثَّلَاثُ — أَنْ يَجْعَلَ النَّبَذَ قَاطِعًا لِلْخِيَارِ . قَالَ وَاخْتَلَفُوا فِي  
تَفْسِيرِ النَّبَذِ فَقِيلَ هُوَ طَرَحُ الثُّوبِ كَمَا وَقَعَ تَفْسِيرُهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَقِيلَ  
هُوَ نَبَذُ الْحَصَاةِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ غَيْرُهُ انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ . مَخْصَصًا . قَوْلُهُ ( وَإِنْ )  
كَانَ لَا يَرَى ( الْوَاوُ وَصَلِيَّةٌ ) ( مِنْهُ ) أَيْ مِنَ الشَّيْءِ الْمُبَاعَى ( مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي الْجِرَابِ )  
أَيْ مِثْلُ الْمُبَاعَى الَّذِي يَكُونُ فِي الْجِرَابِ وَهُوَ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرُهَا بِالْفَارِسِيَّةِ انْبَانِ  
عَلَى مَا فِي الصَّرَاحِ وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ : الْجِرَابُ بِالْكَسْرِ وَلَا يَفْتَحُ أَوْافِيَّةٌ فِيمَا  
حَكَاهُ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ الْمَزُودُ وَالْوَعَاءُ جُجْرُبٌ وَأَجْرِبَةٌ انْتَهَى . ( فَتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ )  
وَالْعَمَلُ فِي النَّهْيِ عَنْهُ الْفَرَرُ وَالْجَهَالَةُ وَإِبْطَالُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ .

### بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالثَّمَرِ

السَّلَفُ بِفَتْحَتَيْنِ السَّلْمُ وَزَنَا وَمَعْنَى . قَالَ الْجَزْرِيُّ فِي النِّهَايَةِ السَّلْمُ هُوَ أَنْ تَعْطَى  
ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فِي سَلَامَةٍ مَعْلُومَةٍ إِلَى أَمَدٍ مَعْلُومٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ أَسْلَمْتَ التَّنْزِيلَ إِلَى صَاحِبِ  
السَّلَامَةِ وَسَلَّمْتَهُ إِلَيْهِ انْتَهَى . قُلْتُ : فَالْثَنُّ الْمَعْجَلُ يُسَمَّى رَأْسَ الْمَالِ وَالْمُبَاعَى الْمَوْجَلُ  
الْمُسَلَّمُ فِيهِ وَمَعْطَى الثَّنِ رَبُّ السَّلْمِ وَصَاحِبُهُ الْمُبَاعَى الْمُسَلَّمُ إِلَيْهِ . وَالْقِيَاسُ بِأَبِي عَنْ  
جَوَازِ هَذَا الْعَقْدِ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ بَيْعٍ مَا لَيْسَ عَنْدهُ إِلَّا أَنَّهُ جَوَازُ لُورُودِ الْأَحَادِيثِ  
الصَّحِيحَةِ بِذَلِكَ . وَآيَةُ الْمَدَائِنَةِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ دَالَةٌ عَلَى جَوَازِهِ كَمَا رَوَى عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا . قَوْلُهُ ( قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قَالَ « مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » . قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى . حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ . أَجَازُوا السَّلَفَ فِي الطَّعَامِ وَالثِّيَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مِمَّا يُعْرَفُ حُدُودُهُ وَصِفَتُهُ . وَاخْتَلَفُوا

المدينة ) أى من مكة بعد الهجرة ( وهم يسلفون فى الثرى ) الجملة حالية والإسلاف إعطاء الثمن فى مبيع إلى مدة أى يعطون الثمن فى الحال ويأخذون السلعة فى المال . وفى رواية البخارى ومسلم وهم يسلفون فى الثمار السنة والسنتين والثلاث كذا فى المشكاة ( من أ ل ف فليسلاف فى كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ) فيه دلالة على وجوب الكيل والوزن وتعيين الأجل فى المكيل والموزون وإن جهالة أحدهما مفسدة للمبيع . قال النووى فى شرح مسلم : فيه جواز السلم وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما بما يضبط به ، فإن كان مذروعاً كالثوب اشترط ذكر ذرات معلومة . وإن كان معدوداً كالحيوان اشترط ذكر عده معلوم . ومعنى الحديث أنه إن أسلم فى مكيل فليكن كيله معلوماً ، وإن كان موزوناً فليكن وزنه معلوماً . وإن كان مؤجلاً فليكن أجله معلوماً . ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلاً بل يجوز حالاً لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر لجواز الحال أولى لأنه أبعد من الغرر ، وليس ذكر الأجل فى الحديث لاشتراط الأجل بل معناه : إن كان أجل فليكن معلوماً . وقد اختلف العلماء فى جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل فجوز الحال الشافعى وآخرون ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون ، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبطه به انتهى كلام النووى . قوله ( قال ) أى أبو عيسى ( وفى الباب عن ابن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبيزى ) قالوا : كننا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكارياً نيتنا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم فى الحنطة والشعير والزبيب ، وفى رواية : والزيت إلى أجل مسمى قيل : أكان لهم زرع ؟ قالوا : ما كنا نسألهم عن ذلك أخرجه البخارى . قوله ( حديث ابن عباس حديث حسن صحيح )

فِي السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ . فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ السَّلَامَ فِي الْحَيَوَانِ جَائِزًا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ السَّلَامَ فِي الْحَيَوَانِ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ .

٦٩ - بَابُ مَا جَاءَ فِي أَرْضِ الْمُشْتَرَكِ يُرِيدُ بَعْضُهُمْ بَيْعَ نَصِيْبِهِ

١٣٢٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ . حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَنَادَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : أَنَّ

أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ قَوْلَهُ (فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ السَّلَامَ فِي الْحَيَوَانِ جَائِزًا ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ) وَاحْتَجُّوا بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَجْهَزَ جَيْشًا فَفَنَفَدَتِ الْإِبِلُ فَأَمَرَهُ أَنْ أَخَذَ مِنْ قِلَانِهِ الصَّدَقَةَ فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ قَالَ الْحَافِظُ فِي الدَّرَاةِ : وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ لَكِنْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ قَوًى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو نَحْوَهُ انْتَهَى . (وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ السَّلَامَ فِي الْحَيَوَانِ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ) وَاحْتَجُّوا بِمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَالِدَارِقُطِيُّ فِي سُنَنِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ . قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي نَصْبِ الرَّايَةِ : قَالَ الْحَاكِمُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ . قَالَ صَاحِبُ التَّنْقِيحِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ جَوْفَى : قَالَ فِيهِ ابْنُ حَبَّانٍ مَنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا يَأْتِي عَنْ الثَّقَاتِ بِالْمَوْضُوعَاتِ لَا يَحِلُّ كِتَابُ حَدِيثِهِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ التَّعَجُّبِ . وَقَالَ الْحَاكِمُ : رَوَى أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً انْتَهَى . وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِمَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي الْآثَارِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَسْلَمَنَّ مَا لَنَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَهُوَ مَوْقُوفٌ وَفِيهِ قِصَّةٌ قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ : قَالَ فِي التَّنْقِيحِ : فِيهِ انْقِطَاعٌ انْتَهَى .

بَابُ مَا جَاءَ فِي أَرْضِ الْمُشْتَرَكِ يُرِيدُ بَعْضُهُمْ بَيْعَ نَصِيْبِهِ  
قَوْلُهُ : (عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ) بِفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ وَسُكُونِ الدَّالِّينِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمِّ

نبي الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ ، فَلَا يَبِيعُ نَصِيْبَهُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَرْضَهُ عَلَى شَرِيكِهِ » . هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ . سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : سُلَيْمَانُ الْيَشْكُرِيُّ ، يُقَالُ إِنَّهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بَشِيرٍ . قَالَ مُحَمَّدٌ :

السَّكَافُ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ قَيْسٍ ثَقَفٌ قَالَ أَبُو دَاوُدَ : مَاتَ فِي فَتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ . قَوْلُهُ ( مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي حَائِطٍ ) أَيْ بَسْتَانٍ ( مِنْ ذَلِكَ ) أَيْ مِنْ ذَلِكَ الْحَائِطِ ( حَتَّى يَرْضَهُ عَلَى شَرِيكٍ ) وَفِي رَوَايَةٍ مُسَلَّمٌ . لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْذَنَ شَرِيكُهُ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُوْذَنْهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ أَنْتَهَى . قَالَ النَّوَوِيُّ وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَيْنَا عَلَى الذَّبِّ إِلَى إِعْلَامِهِ وَكَرَاهَةِ بَيْعِهِ قَبْلَ إِعْلَامِهِ كَرَاهَةِ تَنْزِيهِهِ وَلَيْسَ بِمَحْرَامٍ . وَيَتَأَوَّلُونَ الْحَدِيثَ عَلَى هَذَا وَيَصْدُقُ عَلَى الْمُسْكِرَةِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَلَالٍ . وَيَكُونُ الْحَلَالُ بِمَعْنَى الْمُبَاحِ وَهُوَ مُسْتَوَى الطَّرْفَيْنِ وَالْمُسْكِرَةِ لَيْسَ بِمُبَاحٍ مُسْتَوَى الطَّرْفَيْنِ بَلْ هُوَ رَاجِحُ التَّرَكِّ . وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا لَوْ أَعْلَمَ الشَّرِيكُ بِالْبَيْعِ فَأَذِنَ فِيهِ فَبَاعَ ثُمَّ أَرَادَ الشَّرِيكُ أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ . فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُمْ وَعُثْمَانُ الْبُقَيْرِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرُهُمْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ وَقَالَ الْحَكَمُ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو عَمِيْدٍ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَيْسَ لَهُ الْإِخْذُ . وَعَنْ أَحْمَدَ وَرَوَيْتَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ أَنْتَهَى كَلَامُ النَّوَوِيِّ . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي النَّيْلِ مُتَعَبِّقًا عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْمُسْكِرَةِ ، إِنَّهُ لَيْسَ بِحَلَالٍ مَا لَفْظُهُ : هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا كَانَ اسْمُ الْحَلَالِ مُخْتَصًّا بِمَا كَانَ مُبَاحًا أَوْ مُنْدُوبًا أَوْ وَاجِبًا وَهُوَ مَمْنُوعٌ . فَإِنَّ الْمُسْكِرَةَ مِنْ أَقْسَامِ الْحَلَالِ . وَقَالَ فِيهِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ : الْحَدِيثُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يَحْرَمُ الْبَيْعُ قَبْلَ الْعَرْضِ عَلَى الشَّرِيكِ . قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : وَلَمْ أَظْفَرْ بِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا وَلَا مُجِيْدٍ عَنْهُ . وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي عَرْضَ الْحَائِطِ . قَوْلُهُ ( هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ ) وَأَخْرَجَهُ مُسَلَّمٌ بِسَنَدٍ آخَرَ مُتَّصِلٍ صَحِيحٍ وَلَفْظُهُ : مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رُبْعَةٍ أَوْ نَخْلٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْذَنَ شَرِيكُهُ . فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ ، وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ : لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْذَنَ شَرِيكُهُ . وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى لَهُ : لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَرْضَى عَلَى شَرِيكِهِ . ( وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ) أَيْ مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ ( قَتَادَةُ وَلَا أَبُو بَشِيرٍ ) قَالَ الْخُزْرَجِيُّ فِي الْخُلَاصَةِ : سُلَيْمَانُ بْنُ قَيْسٍ الْيَشْكُرِيُّ عَنْ جَابِرٍ

وَلَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَمَاعًا مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمْرُو  
ابْنُ دِينَارٍ . فَلَمَّا سَمِعَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : وَلَئِنَّمَا  
يُحَدِّثُ قَتَادَةُ عَنْ صَحِيفَةِ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ . وَكَانَ لَهُ كِتَابٌ عَنْ جَابِرِ  
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ : فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : قَالَ سُلَيْمَانُ  
التَّمِيمِيُّ : ذَهَبُوا بِصَحِيفَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَأَخَذَهَا ،  
أَوْ قَالَ فَرَوَاهَا . فَذَهَبُوا بِهَا إِلَى قَتَادَةَ فَرَوَاهَا . فَأَوْتَوْنِي بِهَا فَلَمْ أَرِ ذَهَابًا .  
حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ .

#### ٧٠ — بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخَابَرَةِ وَالْمَعَاوِمَةِ

١٣٢٧ — حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ .  
حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
نَهَى عَنِ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمَعَاوِمَةِ . وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا . هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأَبُو سَعِيدٍ . وَعَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ وَأَرْسَلَ عَنْهُ قَتَادَةُ وَأَبُو بَشَرٍ قَالَ النَّسَائِيُّ ثِقَةٌ  
اِتَّمَمَ . ( وَلَا نَعْرِفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ ) أَيْ مَنْ رَوَى عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ ( وَلَعَلَّهُ )  
أَيْ لَعَلَّ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ( سَمِعَ مِنْهُ ) أَيْ مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ .

#### بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخَابَرَةِ وَالْمَعَاوِمَةِ

قوله : ( نهى عن المحاقلة والمزابنة ) أما المحاقلة والمزابنة فقد تقدم معانيهما  
في باب النهي عن المحاقلة والمزابنة . وأما المخابرة فقد تقدم معناها في باب النهي  
عن الثنينا ( والمعاومة ) مفاعلة من العام ، كالمساينة من السنة والمشاورة من الشهر .  
قال الجزري في النهاية : هي بيع ثمر النخل أو الشجر سنتين أو ثلاثاً فصاعداً  
قبل أن تظهر ثماره . وهذا البيع باطل لأنه بيع ما لم يخلق فهو كبيع الولد قبل  
أن يخلق ( ورخص في العرايا ) تقدم تفسير العرايا في باب العرايا قوله ( هذا  
حديث حسن صحيح ) وأخرجه مسلم .

## ٧١ - باب

١٣٢٨ - حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ . حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ . حَدَّثَنَا  
 حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ . وَثَابِتٍ وَحُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : غَلَا السَّعْرُ  
 عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! سَعْرُ  
 لَنَا فَقَالَ « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسْعَرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّزَّاقُ ، وَإِنِّي لَأَرْجُو  
 أَنْ أَلْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ » .  
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

## باب

قوله : ( غلا السعر ) بكسر السين وهو بالفارسية نرخ أى ارتفع السعر  
 ( سعر لنا ) أمر من تسعير وهو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولى من  
 أمور المسلمين أمر أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا فيمنع من  
 الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة ( إن الله هو المسعر ) بتشديد العين المكسورة  
 قال فى النهاية : أى أنه هو الذى يرخص الأشياء ويفليها فلا اعتراض لأحد .  
 ولذلك لا يجوز التسعير انتهى . ( القابض الباسط ) أى مضيق الرزق وغيره على  
 من شاء كيف شاء وموسعه ( وليس أحد منكم يطلبنى بمظلمة ) قال فى المجموع مصدر  
 ظلم راسم ما أخذ منك بغير حق وهو بكسر لام وفتحها وقد ينكر الفتح انتهى .  
 وقد استدلل بالحديث وما ورد فى معناها على تحريم التسعير وأنه مظلمة ووجهه  
 أن الناس مسيطرون على أموالهم . والتسعير حكر عليهم . والإمام مأمور برعاية  
 مصلحة المسلمين وليس نظره فى مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره فى  
 مصلحة البائع بتوفير الثمن وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من  
 الاجتهاد لأنفسهم وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به مناف لقوله  
 تعالى ( إلا أن تكون تجارة عن تراض ) وإلى هذا ذهب جمهور العلماء . وروى  
 عن مالك أنه يجوز للإمام التسعير . وأحاديث الباب ترد عليه وظاهر الأحاديث  
 أنه لا فرق بين حالة الغلاء ولا حالة الرخص ، ولا فرق بين المجلوب وغيره وإلى  
 ذلك مال الجمهور . وفى وجه للشافعية جواز التسعير فى حالة الغلاء . وظاهر

## ٧٢ - باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع

١٣٢٩ - حدثنا علي بن حُجر حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة من طعام . فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللاً . فقال « يا صاحب الطعام ! ما هذا » قال : أصابته السماء ، يا رسول الله ! قال « أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس » ؟ ثم

الأحاديث عدم الفرق بين ما كان قوياً للآدمي ولغيره من الحيوانات ، وبين ما كان من غير ذلك من الإدامات وسائر الأمتعة . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه أبو داود وابن ماجه والدارمي وأبو يعلى والبزار . قال الحافظ : وإسناده على شرط مسلم ، وصححه أيضاً ابن حبان . وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وأبو داود قال : جاء رجل فقال يا رسول الله سعر . فقال : بل ادعوا الله . ثم جاء آخر فقال : يا رسول الله سعر . فقال بل الله يحضر ويرفع . قال الحافظ : وإسناده حسن . وعن أبي سعيد عند ابن ماجه والبزار والطبراني ورجالهم رجال الصحيح ، وحسنه الحافظ وعن علي عند البزار نحوه وعن ابن عباس عند الطبراني في الصغير ، وعن أبي جحيفة في الكبير كذا في النيل .

## باب ما جاء في كراهية الغش في البيوع

قال في النهاية : الغش ضد النصيح من الغشش وهو المشرب السكر انتهى . وقال في القاموس : غشه لم يمضه النصيح أو أظهر له خلاف ما أخبر كغششه والغش بالسكر الاسم منه انتهى . وقال في الصراح : غش بالسكر خيانت كردن . قوله ( مر على صبرة ) بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة ما جمع من الطعام بلا كيل ووزن كذا في القاموس ، وقال في النهاية : الصبرة الطعام المجتمع كالكومة وجمعها صبر ( من طعام ) المراد من الطعام جنس الحبوب المأكول ( فأدخل يده فيها ) أى في الصبرة ( فنالت ) أى أدركت ( بللاً ) بفتح الموحدة واللام ( قال أصابته السماء ) أى المطر لأنها مكانه وهو نازل منها قال الشاعر :

قَالَ « مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا » . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمرَ وَأَبِي الْحَمْرَاءِ  
وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ وَحَذِيفَةَ بْنِ أَلِيَّانٍ . حَدِيثُ  
أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . كَرِهُوا  
الْغِشَّ ، وَقَالُوا الْغِشُّ حَرَامٌ .

٧٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتَقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ

١٣٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ ،  
عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : اسْتَقْرَضَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِنًا فَأَعْطَى سِنًا خَيْرًا مِنْ سِنِّهِ وَقَالَ « خِيَارُكُمْ  
أَحَاسِنُكُمْ قَضَاءً » . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ . حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ  
إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ . رَعِينَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا ( مَنْ غَشَّ أَمْتُ لَيْسَ مِنِّي )  
وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٌ فَلَيْسَ مِنِّي . قَالَ النَّوَوِيُّ : كَذَا فِي الْأَصُولِ وَهُوَ مِنْهُ عَنِ اهْتِدَائِي  
بِهَدْيِي وَاقْتِدَائِي بِعَلْمِي وَعَمَلِي وَحَسَنِ طَرِيقِي كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا لَمْ يَرْضَ فَعَلَهُ  
لَسْتُ مِنِّي . وَهَكَذَا فِي نِظَائِرِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ : مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا .  
وَكَانَ سَفِيَّانَ بْنِ عَيْنِيَّةَ يَكْرَهُ تَفْسِيرَ مِثْلِ هَذَا أَوْ يَقُولُ : بَقَسَ مِثْلَ الْقَوْلِ ، بَلْ يَمْسُكُ  
عَنْ أَوَّلِهِ لِيَكُونَ أَوْقَعُ فِي النُّفُوسِ وَأَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ انْتَهَى . وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى  
تَحْرِيمِ الْغِشِّ وَهُوَ يَجْمَعُ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ )  
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ ( وَأَبِي الْحَمْرَاءِ ) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَبُرَيْرَةُ  
لِيَنْظُرَ مَنْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُمَا ( وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ( وَحَذِيفَةُ بْنُ  
أَلِيَّانٍ ) لَمْ أَقِفْ عَلَى حَدِيثِهِ ( حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ) أَخْرَجَهُ  
الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتَقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ

أَيُّ غَيْرِ الْبَعِيرِ قَوْلُهُ ( اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) أَيُّ مَنْ رَجُلٍ  
( سِنًا ) أَيُّ جَمَلًا لَهُ سَنٌ مَعِينٌ ( فَأَعْطَى ) وَفِي نَسْخَةِ فَأَعْطَاهُ ( سِنًا خَيْرًا مِنْ سِنِّهِ )  
أَيُّ مَنْ سَنَ الرَّجُلُ الَّذِي اسْتَقْرَضَ مِنْهُ قَوْلُهُ ( وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ ) أَخْرَجَهُ  
( ٣٥ - نَحْوَ الْأَحْوَدِيِّ - ٤ )

حسن صحيح . وقد رواه شعبة وسفيان عن سلمة . والعمل على هذا عند بعض أهل العلم . لم يروا باستقراض السن بأسا من الإبل . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق . وكره بعضهم ذلك .

مسلم والترمذي في هذا الباب . قوله ( حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ) وأخرجه البخاري ومسلم . قوله ( والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا باستقراض السن بأسا من الإبل . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق ) قال الحافظ وهو قول أكثر أهل العلم انتهى . وقال النووي في شرح مسلم : وفي الحديث جواز اقتراض الحيوان . وفيه ثلاثة مذاهب : مذهب الشافعي ومالك وجمهير العلماء من السلف والخلف — إنه يجوز قرض جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطيبها فإنه لا يجوز . ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطيبها كحارمها والمرأة والخنثى . والمذهب الثاني — مذهب المزني وابن جرير وداود — أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد . والثالث مذهب أبي حنيفة والكوفيين — أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوان . وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل انتهى كلام النووي . قلت جواز اقتراض الحيوان هو الراجح يدل عليه أحاديث الباب ( وكره بعضهم ذلك ) وهو قول الثوري وأبي حنيفة رحمه الله ، واحتجوا بحديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا ، أخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال إسناده ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله ، وأخرجه الترمذي من حديث الحسن عن سمرة ، وفي سماع الحسن من سمرة اختلاف وفي الجملة هو حديث صالح للحجة . وادعى الطحاوي أنه ناسخ لحديث الباب . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال . والجمع بين الحديثين ممكن فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة بحمل النهي على ما إذا كان نسيئة من الجانبين ويتمين المصير إلى ذلك ، لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما باتفاق ، وإذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه . واعتل من منع بأن الحيوان يختلف اختلافا متبايناً حتى لا يوقف على حقيقة المثلية فيه . وأجيب بأنه لا مانع من الإحاطة به بالوصف بما يدفع التباين ، وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على الرقيق الموصوف بالذمة كذا في الفتح .

١٣٣١- حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَيْسِلٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْلَظَ لَهُ ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « دَعُوهُ ، فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا » وَقَالَ

تنبيه : قال صاحب العرف الشاذي : قال أبو حنيفة لا يجوز القرض إلا في المسكيل أو الموزون ، قال ولنا حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وإن قيل هذا الحديث في البيع لا القرض يقال إن مناطهما واحد انتهى . قلت قد رد هذا الجواب بأن الحنطة لا يباع بعضها ببعض نسيئة وقرضها جائز فكذلك الحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة وقرضه جائز ، وقد عرفت أن هذا الحديث محمول على ما إذا كانت النسيئة من الجانبين جميعاً بين الأحاديث . قال ومحمل حديث الباب عندي أنه اشترى البعير بشمل مؤجل ثم أعطى لإبلا بدل ذا الثمن فعبّر الراوي بهذا انتهى كلامه . قلت : تأويله هذا مردود عليه يرده لفظ استقرض في حديث أبي هريرة المذكور في الباب . قوله ( أن رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ) أى طلب منه قضاء الدين ، وفي رواية للبخاري : كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم سن من الإبل فجاءه يتقاضاه . ولأحمد عن عبد الرزاق عن سفيان : جاء أعرابي يتقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بغيراً ( فأغْلَظَ لَهُ ) أى فعنف له صلى الله عليه وسلم : قال النووي : الإغلاظ محمول على التشديد في المطالبة من غير أن يكون هناك قدح فيه ويحتمل أن يكون القائل كافراً من اليهود أو غيرهم انتهى . قال الحافظ : والاول أظهر لرواية أحمد أنه كان أعرابياً وكأنه جرى على عادته من جفاء المخاطبة ( فهم به أصحابه ) أى أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤذوه بالقول أو الفعل ، لكن لم يفعلوا أدباً مع النبي صلى الله عليه وسلم . ( دعوه ) أى اتركوه ولا تزعجروه ( فإن لصاحب الحق مقالاً ) أى صولة الطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الأدب المشروع . قال ابن الملك : المراد بالحق هنا الدين أى من كان له على غيره حق فاطله فله أن يشكوه ويرافعه إلى الحاكم ويعاتب عليه وهو المراد بالمقال كذا في شرح المشرق.

« اشْتَرَوْا لَهُ بِعِيرًا ، فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ » فَطَلَبُوهُ فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ . فَقَالَ « اشْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ . فَإِنْ خَيْرَ كَمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » .

١٣٣٢ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُسَارٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ ، نَحْوَهُ . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

١٣٣٣ — حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ . حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْرًا . فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ . قَالَ أَبُو رَافِعٍ . فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ . فَقُلْتُ : لَا أَجِدُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا رَبَاعِيًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « أَعْطِهِ إِيَّاهُ . فَإِنْ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً » هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

( اشترؤا له بعيراً ) قال الحافظ وفي رواية عبد الرزاق : التمسوا له مثل سن بعيره ( فلم يجدوا إلا سناً أفضل من سنه ) لأن بعيره كان صغيراً والموجود كان رباعياً خياراً كما في رواية أبي رافع الآنية ( فإن خيركم أحسنكم قضاء ) فيه جواز وفاة ما هو أفضل من المثل المقرض إذا لم تقع شرطية ذلك في العقد فيحرم حينئذ اتفاقاً وبه قال الجمهور وعن المالكية تفصيل في الزيادة إن كانت بالعدد منعت وإن كانت بالوصف جازت . قوله ( هذا حديث حسن صحيح ) وأخرجه الشيخان قوله ( حدثنا روح بن عباد ) ابن العلاء أبو محمد البصري ثقة فاضل له تصانيف من التاسعة . قوله ( استسلف ) أي استقرض ( بكراً ) بفتح الباء وسكون الكاف أي شاباً من الإبل قال في النهاية : البكر بالفتح الفتى من الإبل بمنزلة الغلام من الناس ، والآنثى بكرة وقد يستعار للناس انتهى . ( فجاءته إبل من الصدقة ) أي قطعة إبل من إبل الصدقة ( إلا جملاً خياراً ) قال في النهاية يقال جملة خيار وناقعة خيار أي مختار ومختارة ( رباعياً ) بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة والياء المثناة التحتانية ، وهو من الإبل ما أتى عليه ست سنين ودخل في السابعة حين

## بَابُ

١٣٣٤ - أَخْبَرَنَا أَبُو كَرَيْبٍ . حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ  
عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ مِمَّنْ مَنَحَ الْبَيْعِ ، مَنَحَ  
الشَّرَاءِ . مَنَحَ الْقَضَاءِ » . هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا  
الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

١٣٣٥ - حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ  
بْنُ عَطَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَطَاءٍ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ  
الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « غَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ  
كَانَ قَبْلَكُمْ . كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ . سَهْلًا إِذَا اشْتَرَى . سَهْلًا إِذَا اقْتَضَى »

طلعت رباعيته ( أعطه إياه فإن خيار الناس الخ ) قال النووي هذا مما يستشكل  
فيقال كيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم ؟ مع أن الناظر  
في الصدقات لا يجوز تبرعه منها . والجواب أنه صلى الله عليه وسلم اقترض لنفسه  
فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعيراً رباعياً من استحققه فلهذا النبي صلى الله  
عليه وسلم بثمنه وأوفاه متبرعاً بالزيادة من ماله ، ويدل على ما ذكرناه رواية  
أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اشترُوا له سنًا . فهذا هو الجواب  
المعتمد وقد قيل في أجوبته غيره منها أن المقترض كان بعض المحتاجين اقترض  
لنفسه فأعطاه من الصدقة حين جاءت وأمره بالقضاء انتهى . قوله ( هذا حديث  
حسن صحيح ) وآخرجه مسلم وروى ابن ماجه عن عرابض بن سارية الجملة الأخيرة  
بلفظ : خير الناس خيرهم قضاء .

## بَابُ

قوله ( إن الله يحب مِمَّنْ مَنَحَ الْبَيْعِ ) بفتح السين وسكون الميم أى سهلاً في البيع  
وجوراداً يتجاوز عن بعض حقه إذا باع . قال الحافظ : السمع الجواد يقال مِمَّنْ  
بكذا إذا جاد والمراد هنا المساهلة ( سمع الشراء مِمَّنْ مَنَحَ الْقَضَاءِ ) أى التقاضى لشرف  
نفسه وحسن خلقه بما ظهر من قطع علاقة قلبه بالمال . قاله المناوى . وللنسائي  
من حديث عثمان رفعه : أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً مشترياً وبائماً وقاضياً  
ومقتضياً . ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو ونحوه . قوله ( هذا حديث غريب )

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

#### ٧٤ - باب النهي عن البيع في المسجد

١٣٣٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ . حَدَّثَنَا عَارِمٌ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُوبَانَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقُولُوا : لَا أَرْبِحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ . وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ ضَالَّةً فَقُولُوا : لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ » .

وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح . قال المناوی فی شرح الجامع الصغير : وأقرؤه . قوله ( غفر الله أرجل كان قبلکم کان سهلاً الخ ) قال المناوی : فيه حث لنا على التأسى بذلك لعل الله أن يغفر لنا ( إذا اقتضى ) أى إذا طلب ديناً له على غريم يطلبه بالرفق واللطف لا بالخرق والعنف . قوله ( هذا حديث غريب صحيح حسن من هذا الوجه ) ورواه أحمد والبيهقي قال المناوی فی شرح الجامع الصغير : ذكر الترمذی أنه مثل عنه البخاری فقال حسن انتهى . ورواه البخاری فی صحيحه من طریق علی بن عیاش عن محمد بن مطرف عن محمد بن المنکدر عن جابر بلفظ : رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى .

#### باب النهي عن البيع في المسجد

قوله : ( إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع ) أى يشتري قال القارى : حذف المفعول يدل على العموم فيشمل ثوب الكعبة والمصاحف والكتب والسبح ( فقولوا ) أى لكل منهما باللسان جهراً أو بالقلب سراً . قاله القارى . قلت : الظاهر أن يكون القول باللسان جهراً ويدل عليه حديث بريدة الآتى ( لا أربح الله تجارتك ) دعاء عليه أى لا جعل الله تجارتك ذات ربح ونفع . ولو قال لهماها لا أربح الله تجارتكما جاز لحصول المقصود ( وإذا رأيتم من ينشد ) بوزن يطلب ومعناه أى يطلب برفع الصوت ( فيه ) أى فى المسجد ( ضالة ) قال فى النهاية : الضالة هى الضائعة من كل ما يفتنى من الحيوان وغيره يقال ضل الشئ إذا ضاع ، وضل عن

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . كَرِهُوا الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ . وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ .

الطريق إذا حار. وهي في الأصل قاعة ثم اتسع فيها فصارت من الصفات الغالبة وتقع على الذكر والأنثى والائتين والجمع وتجمع على ضوال انتهى. (فقولوا لا ردّها الله عليك) وروى مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل لا ردّها الله عليك لأن المساجد لم تكن لهذا. وعن بريدة أن رجلاً نشد في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الأحمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا وجدت وإنما بنيت المساجد لما بنيت له. قال النووي في هذين الحديثين فوائد: منها — انتهى عن نشد الضالة في المسجد ويلحق به ما في معناه من البيع والشراء والإجارة ونحوها من العقود وكراهة رفع الصوت فيه. قال القاضى: قال مالك وجماعة من العلماء يكره رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره. وأجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس لأنه يجمعهم ولا يذلهم منه انتهى. قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن غريب) وأخرجه الدارمي وأحمد والنسائي في اليوم والليلة، وابن خزيمة والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم. ذكره ميرك وقد عرفت أن مسلماً قد أخرج الشطر الثاني من هذا الحديث. قوله (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم كرهوا البيع والشراء في المسجد) وهو الحق لأحاديث الباب (وقد رخص بعض أهل العلم في البيع والشراء في المسجد) لم أقف على دليل يدل على الرخصة وأحاديث الباب حجة على من رخص.